وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم : التاريخ والآثار

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

التسليح أثناء الثورة الجزائرية عبر حوض البحر المتوسط ورد الفعل الفرنسي (1954 م-1962 م)

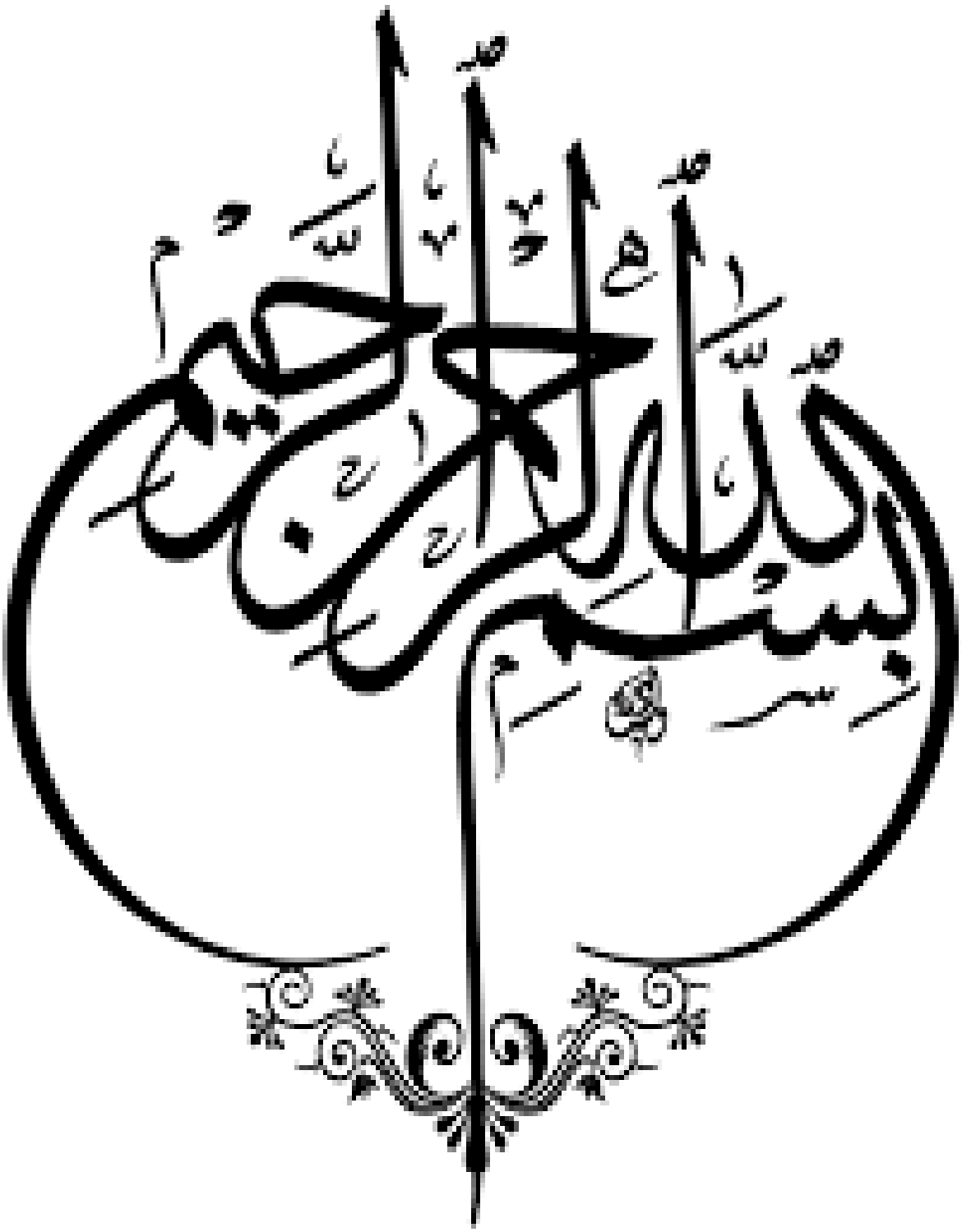
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من اعداد الطالبتين:
-فريال عزايزية
-سمية مامون

تحت إشراف الاستاذ:
-عبد الباقي براكني

الاسم وللقب	الصفة	الرتبة
ذوادي فرادي	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
عبد الباقي براكني	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا
نبيل جابري	أستاذ محاضر–ب-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / :..ماموني سمية.. رقم التسجيل ..16163401910O..

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم :....121233.6440.. المؤرخة في: ..2021/9/16..

الصادرة عن بلدية/دائرة : .....تبسة.....

و المسجل في ماستر :..تاريخ الثورة الجزائرية..... خلال السنة الجامعية :2025/2024

و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

.....تسامح الثورة الجزائرية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط.....

.....ودوره الفعل الفرنسي.....

.....

تحت إشراف الأستاذ (ة) ..بن اكني عبد الباقي.....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في ..2025/5/12..

توقيع المعني

مصادقة البلدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : جزايري تيجاني ... رقم التسجيل ..202034023555..

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم 118993036104 المؤرخة في: 2024-10-10

صادرة عن بلدية/دائرة : ..... تبسة .....

المسجل في ماستر : تاريخ الدولة الجزائرية خلال السنة الجامعية :2025/2024

المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

التسامح الديني في الجزائر خلال القرن الأول الهجري من خلال الفقه المالكي

تحت إشراف الأستاذ (ة) ..... عبد الكريم عمر الباقي .....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث كاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من سرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في 2025/05/22

توقيع المعني

مصادقة البلدية

شكروعرفان

نتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل و المشرف على هذا العمل ، الدكتور / براكني عبد الباقي ، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة و ملاحظاته الدقيقة منذ بداية هذا البحث إلى آخر مراحله .

لقد كان لتشجيعه الدائم ، وصبره في المتابعة ، ودعمه العلمي و المعنوي ، بالغ الأثر في تجاوزنا لكامل الصعوبات التي واجهتنا ، وفي إخراج هذا العمل في صورته النهائية .

فله منا كل التقدير و الاحترام ، سائلين الله أن يجازيه عنا كل خير ، وأن يوفقه في مسيرته الأكاديمية و المهنية .

ونشكر لجنة المناقشة على تقبل هذه مذكرة وشكر لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ و إلى عمال المكتبة و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

الإهـــــداء ...

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة على أشرف المرسلين محمد عليه الصلاة و السلام

"الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، الحمد لله عدد ما كان وعدد ما يكون، الحمد لله على كل لحظة قرب، وكل نورأشرق في دربي... الحمد لله الذي أعانني ووفقني حتى بلغت هذا اليوم الذي طالما حلمت به".

إلى من كانوا السبب الأول في وجودي بعد الله...

إلى أمي الحبيبة، نبع الحنان، وسري الدائم في كل دعوة خفية،

وإلى أبي، سندي وقوتي، وكل ما أملك من فخرواعتزاز، (بوبكر)

أهدي تخرجي هذا عربون حب وامتنان.

إلى أخواتي العزيزات: جيهان، نور، واستبرق، أنتن النورالذي يضيء أيامي، ورفيقات القلب قبل الدرب.

إلى أخي الوحيد منير، كل الامتنان على دعمك وصبرك وتشجيعك الدائم.

إلى صديقاتي الغاليات: رحمة، أمينة، ياسمين، وسمية، رفيقتي في هذا المشوارشكراً لكنّ على كل لحظة صدق، ضحكة، ومساندة صادقة.

ولا أنسى أن أخص بالشكرشخصاً رافقني منذ الطفولة، كان دائماً حاضراً معي في السراء والضراء، دون ذكراسم يكفي أن يعلم هو من يكون... شكراً لوجودك الثابت.

- فريال

الإهـــــداء ...

إلى إخوتنا الطلبة في غزة،

إلى من رحلوا حاملين الحلم في صدورهم...

سلامٌ على أرواحكم الطاهرة، وعلى نبض العلم الذي ما زال يعلو فوق الركام...

نمتم في عزّ، وتركتم لنا طريقًا من نورٍ لا يُطفأ.

إلى أمي الراحلة،

يا من تركتِ في قلبي فراغًا لا يُملأ...

أهديكِ كل حرفٍ في هذا العمل، وكل نبضة أملٍ رسمتها في دربي.

رحمكِ الله وجعل مثواكِ الجنة.

إلى أختي رحمة،

يا قطعةً من قلبي، والسند الأول، والكتف الذي لا يميل...

لولاكِ، لما كنتُ بهذا الثبات.

شكرًا لأنكِ كنتِ النور في كل عتمة، والدعاء في كل غياب.

إلى صديقتي فريال،

التي كانت في العتمة نورًا،

وفي لحظة الانهيار سندًا...

وجودكِ نعمة لا تُقدّر بثمن،

شكرًا من أعماق قلبي.

إلى إخوتي أسامة وحذيفة،

شكرًا لكونكما بجانبي دائمًا،

بدعائكما، بضحكتكما، وبحبكما الذي لا يُشترى.

كنتما لي عزوة وسندًا في كل خطوة

شكرا لكم جميعا.

- سمية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكروعرفان	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الملاحق	-
مقدمة	2-1
تمهيد :اندلاع الثورة وردود الفعل الدولية الجز ائرية	
1 -ظروف اندلاع الثورة الجز ائرية	8
2- اندلاع ثورة أول نوفمبر1954 م	9
3-المو اقف الفرنسية والدولية	13
الفصل الأول : استر اتيجية الثورة في عملية التسليح	
المبحث الأول: أساليب الجبهة في ميدان التسليح	18
1-طرق الحصول على السلاح قبل اندلاع الثورة	18
2-إبان الثورة	25
المبحث الثاني : الدول العربية المساعدة في تسليح الثورة	27
1-مصرودعم الثورة الجز ائرية	27
2-دول المغرب العربي	31
المبحث الثالث : الطرق الرئيسية لتهريب السلاح الى الجز ائر	38
1-الطرق البرية لنقل الأسلحة	38
2- الطرق البحرية لنقل الأسلحة	40
الفصل الثاني : الطرق البحرية لتهريب السلاح نحو الجز ائر	
المبحث الأول: شحنات الأسلحة المهربة من طرف جبهة التحرير عبر البحر المتوسط	44
1- تهريب السلاح عبر الجبهة الشرقية	44
2- شحنات الأسلحة عبر الجبهة الغربية	52
3- نماذج عن أبرز العمليات البحرية لتهريب السلاح	59
4- مدى نجاح عمليات التهريب السلاح عبر البحر	64

الفصل الثالث :رد فعل الاستعماروموقف الجبهة منه	
المبحث الأول: الأساليب الاستعمارية في مواجهة عمليات تهريب السلاح	67
1- تضيق الخناق على الجبهة البرية	67
2-الحصار البحري الفرنسي	69
المبحث الثالث: رد فعل الجبهة على أساليب الاستعمار الفرنسي	73
1-استراتيجية الثورة في مواجهة خطي شال و موريس	73
2-معالجة إشكالية تمويل شراء السلاح	75
3-إقامة ورشات لصناعة الأسلحة و الذخيرة	78
4-أساليب تهريب السلاح بوسائل سرية وآمنة	81
الخاتمة	84
قائمة المصادروالمراجع	93-86
الملاحق	/
الملخص	/

فهرس الملاحق

الرقم	فهرس الملاحق
01	الطرق البرية لتهريب السلاح والذخيرة
02	الطرق البحرية لتهريب السلاح والذخيرة
03	خط موريس في الجبهة الشرقية
04	الشحنة التي وقع أحمد بن بلة على محضر استلامها يوم 23 / 02 / 1955
05	الشحنة التي حملها اليخت انتصار
06	شحنة الأسلحة الضائعة في ميناء الناظور بعد غرق القارب المستعمل
07	ورشات الأسلحة التابعة للثورة بالمغرب
08	بيان لبعض السفن المحتجزة من قبل السلطات الفرنسية .
09	الأسلحة المستعملة من طرف جيش التحرير الوطني
10	كمية السلاح المتوفر لجبهة التحرير الوطني

مقدمـــة

مقدمة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، شهد العالم تحوّلات عميقة على المستويين السياسي والعسكري، حيث برز نظام عالمي جديد قائم على القطبية الثنائية بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي خضم هذا الصراع الإيديولوجي المحتدم، بدأت الحركات التحررية في المستعمرات القديمة تفرض وجودها على الساحة الدولية، مدفوعة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

في هذا الظرف الدولي اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 كحلقة من حلقات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا، لكنها اتخذت طابعًا خاصًا نظراً لطبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الذي سعى لاعتبارها جزءًا لا يتجزأ من التراب الفرنسي. ومنذ انطلاقتها، أدركت جبهة التحرير الوطني أن حسم المعركة لا يكون فقط عبر العمل العسكري داخل الجزائر، بل يتطلب أيضًا بناء جهاز دعم خارجي يوفّر للثوار ما يحتاجونه من سلاح وعتاد، في ظل تفوّق عسكري فرنسي واضح.

ومن هذا المنطلق، شكّل البحر الأبيض المتوسط نقطة اتصال استراتيجية بين الثورة الجزائرية ومصادر الدعم الخارجي، سواء من الدول العربية أو بعض الدول الداعمة لحركات التحرر، مما جعل من عمليات تهريب السلاح عبره نحو الجبهتين الشرقية و الغربية للجزائر ضرورة حيوية لاستمرارية الكفاح المسلح. هذا الامداد البحري لم يكن بمنأى عن أعين فرنسا، التي سارعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العسكرية والدبلوماسية بهدف إحباط هذه العمليات والضغط على الدول المتورطة أو المتعاطفة مع الثورة.

بناءً عليه، يهدف هذا البحث إلى دراسة آليات التسليح التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني عبر البحر الأبيض المتوسط، وتحليل ردود الفعل الفرنسية تجاه هذا النشاط، في إطار الصراع الأوسع بين قوى الاستعمار والحركات التحررية في ظل التوازنات الدولية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

و تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تكشف عن جانب حساس من جوانب الكفاح المسلح، ويتعلق بكيفية حصول الثورة على السلاح من الخارج، والأساليب المعتمدة في نقله عبر البحر المتوسط ،ناهيك عن ردود فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية التي سعت جاهدة لإحباط هذه المحاولات ، سواء عبر تعزيز الرقابة البحرية ، أو من خلال الضغط على الدول الداعمة للثورة .

إن التطرق إلى هذا الموضوع يتيح فهما أعمق للبنية التنظيمية للثورة الجزائرية، ويبرز مدى وعي قادتها بأهمية البعد اللوجيستي في إنجاح الكفاح المسلح، كما يظهر في المقابل حجم الرعب الذي كانت تسببه

هذه العمليات للسلطات الفرنسية ، مما يجعل من دراسة هذا الجانب مساهمة حقيقة في توثيق مسار التحرر الوطني ، من زاوية استراتيجية لم تحظ بما يكفي من الدراسة .

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية :

يكتسي موضوع التسليح أثناء الثورة عبر حوض البحر المتوسط أهمية تاريخية بالغة، باعتباره يسلط الضوء على جانب حيوي من كفاح الشعب الجزائري

كما أن الندرة النسبية للدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا الجانب، خاصة ما يتعلق بالدور الإقليمي و الدولي في دعم كفاح الثورة الجزائرية تجعل من هذا الموضوع جديرا بالبحث و التعمق .

أسباب الذاتية :

جاء اختيارنا لهذا الموضوع بدافع الاهتمام الشخصي بتاريخ الثورة الجزائرية ، و الرغبة في فهم آلياتها العميقة ، خاصة ما يتعلق بالجوانب اللوجستية التي ساعدت على استمرار الكفاح المسلح.

الإشكالية:

شكلت عملية تسليح الثورة الجزائرية من خلال البحر المتوسط استراتيجية بارزة لجبهة التحرير الوطني للتكيف مع تطور الأوضاع و السياسة الفرنسية

و من هنا جاءت الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح استراتيجية جبهة التحرير في توفير السلاح للثورة الجزائرية عبر البحر المتوسط رغم الرقابة الفرنسية المشددة ؟

و تندرج تحت الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية و هي :

ماهو دور الحركة الوطنية الجزائرية في تعبئة الشعب و التحضير لاندلاع الثورة ؟

ما هي أهم الطرق التي اعتمدها جيش التحرير الوطني لجلب الأسلحة عبر حوض البحر المتوسط؟

كيف تم تأمين عمليات العبور البحري للأسلحة؟

ما هو الدور الذي لعبته بعض الدول المتوسطية (مثل مصر، يوغوسلافيا، ليبيا) في تسهيل عمليات التهريب البحري ؟

ما هي الإجراءات التي اتخذها الجيش الفرنسي لمراقبة السواحل الجزائرية؟

كيف أثّر تهريب الأسلحة على الخطط العسكرية الفرنسية ؟

و ما هو موقف الجبهة من هذه الخطط ؟

خطة البحث :

تقتضي خطة هذا البحث معالجة موضوع التسليح أثناء الثورة الجزائرية عبر تقسيمه إلى ثلاثة فصول رئيسية،

يسبقها فصل تمهيدي. تناول الفصل التمهيدي الظروف العامة التي سبقت اندلاع الثورة الجزائرية، من أوضاع داخلية وسياسية، ثم تطرّق إلى تفاصيل اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، مع عرض ردود الفعل الأولى للسلطات الاستعمارية الفرنسية، وكذا مواقف عدد من الدول العربية والغربية تجاه الحدث.

أما الفصل الأول، فقد خُصّص لاستعراض استراتيجية جبهة التحرير الوطني في مجال التسليح، مع اندلاع الثورة أو بعدها، مع التركيز على المصادر الداخلية والخارجية للتموين بالسلاح، والطرق الرئيسية المعتمدة لتهريبه، خاصة البرية والبحرية، إلى جانب الدور الهام الذي لعبته بعض الدول العربية في دعم الكفاح المسلح، لا سيما دول المغرب العربي، ومصر، والعراق، وسوريا.

في حين تناول الفصل الثاني بشيء من التفصيل الطرق البحرية المعتمدة في تهريب الأسلحة، عبر الجهتين الشرقية والغربية للجزائر، مع عرض نماذج لعمليات بارزة كقضية "اليخت دينا" و"ديفاكس"، وبيان مدى نجاح هذه العمليات في دعم الثورة.

أما الفصل الثالث، فقد خُصّص لدراسة ردّ الفعل الفرنسي إزاء نشاطات التهريب البحري، من خلال الإجراءات العسكرية والبحرية التي اعتمدها الاستعمار، لإحباط بعض العمليات، إضافة إلى إبراز جهود جبهة التحرير الوطني في مواجهة هذه التحديات، وابتكار طرق بديلة لضمان وصول السلاح وديمومة العمل المسلح.

المناهج المتبعة :

لقد اتبعنا في انجاز بحثنا:

المنهج التاريخي الوصفي من خلال عرض و وصف الأحداث التاريخية .

و كذا المنهج التاريخي التحليلي بهدف تحليل المعطيات التاريخية

بالإضافة الى المنهج الاحصائي بذكر عدد الشحنات و الأسلحة القادمة من الخارج.

المصادرو المراجع :

لقد اعتمدنا في إنجاز البحث على مجموعة من المصادر و المراجع نذكر منها

أهم المصادر:

1. مذكرات أحمد بن بلة :لأنه عايش الحدث وكان له دور فعال في جلب السلاح و الدعم الخارجي للثورة .

2فتحي الديب : عبد الناصر و ثورة الجزائرية ، حيث ذكر لنا أهم الشحنات التي ساعدت بها مصر الثورة الجزائرية .

3أحمد توفيق المدني : مذكرات حياة كفاح ج3

من أهم المراجع : الكتب التالية :

1. بوبكر حفظ الله : التموين و التسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954.1962م

2. الطاهر جبلي : الإمداد بالسلاح خلال الثورة 1954 ـ1962

3محمد صديقي : الطرق و الوسائل السرية لا مداد الثوار الجزائريين بالسلاح .

4سعيدي وهيبة . الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954 . 1962 .

الصعوبات :

ومن أهم الصعوبات التي واجهناها في بحثنا :

ندرة الدراسات المتخصصة التي تناولت موضوع التسليح البحري بالتفصيل خلال الثورة الجزائرية حسب حدود اطلاعنا .

تشابه و تكرار المادة العلمية في بعض المصادر و المراجع .

محدودية المصادر الرسمية المنشورة حول العمليات البحرية .

ضيق الوقت بين التزاماتنا اليومية و البحث الأكاديمي .

كل الشكر و الإمتنان لمشرفنا الكريم على توجيهاته السديدة و مساندته المتواصلة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

تمهيد: اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الدولية

1- ظروف اندلاع الثورة الجزائرية

2-اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر1954م

3-المواقف الفرنسية والدولية

1 -ظروف اندلاع الثورة الجزائرية

كان اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 1954 حدثًا مفاجئًا معزولًا، وقد جاءت نتيجة لتراكمات تاريخية طويلة، تمثلت في إخفاق المقاومات الشعبية المسلحة في استرجاع السيادة الوطنية، وخيبات أمل متتالية عاشتها الحركة الوطنية منذ مطلع القرن العشرين، إلى جانب المعاناة اليومية التي تكبدها الشعب الجزائري جراء السياسات الاستعمارية الفرنسية القائمة على الاستغلال الممنهج للأرض والإنسان[1]

ترتبط حركات التحرر الوطني عادة بتطور أشكال النضال ضد الاستعمار، بما ينسجم مع التغيرات الدولية والداخلية، وهو ما تجسد في الحالة الجزائرية من خلال إعلان ثورة مسلحة شكلت امتدادًا وتتويجًا لنضال سياسي طويل. ويمكن تحليل ظروف انطلاق الثورة من خلال ثلاثة أبعاد: دولية، إقليمية، ومحلية.

أ-الظروف الدولية.

- **تراجع مكانة القوى الاستعمارية التقليدية** : وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، اللتين خرجتا من الحرب منهكتين اقتصاديًا وسياسيًا ، مما أضعف قدرتهما على الحفاظ على مستعمراتهما .
- **بروز قوى عالمية جديدة** : الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي أصبحا القوى العظمى في العالم ، وكان لهما دور في دعم حركات التحرر بشكل غير مباشر من خلال الصراع الإيديولوجي (الرأسمالية ... الشيوعية) .[2]
- **هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو (1954)** : شكلت هذه الهزيمة أمام المقاومة الفيتنامية صدمة لفرنسا ، وأعطت أملا كبيرا للحركات الثورية في إفريقيا ، خصوصا الجزائر .
- **دور الجامعة العربية :** تأسيس الجامعة ساعد في التنسيق بين دول العربية لدعم قضايا التحرر ، بما فيها القضية الجزائرية .

[1]Ibrahim Ghafa , «l'intellectuel et la revolution Algerienne », editiones distributions Houma Alger 2001 p 60.
[2]Jean Lacouture Jean , «Cinq hommes et la France », Edition du Seuil , Paris ,1961,p153.

- **ثورة الضباط الأحرار في مصر (1952)** : بقيادة جمال عبد الناصر ، كسرت الثورة النفوذ البريطاني في مصر ، وحولت القاهرة إلى منبر لدعم الحركات التحررية العربية .[1]

ب-الظروف الإقليمية:

- **استقلال العديد من الدول** : شهدت العديد من الدول ، خاصة في إفريقيا، تخلصهم من الاستعمار الأوروبي خلال القرن العشرين ، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ،
- **اندلاع الثورة في تونس (1952:** بدأت عمليات الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي ،مما ألهم الجزائريين بجدوى المقاومة المسلحة .
- **اندلاع الثورة في المغرب 1954:** بعد نفي الملك محمد الخامس ، اشتعلت الانتفاضات الشعبية ضد استعمار الفرنسي ، وزادت من حرارة الحراك التحرري .[2]

ج- الظروف المحلية:

- **فشل العمل السياسي السلمي** : رغم محاولات الأحزاب الوطنية النضال عبر الأطر القانونية و الانتخابية ، مثل بيان 10 فيفري 1943 و المشاركة في الانتخابات بعد 1946 ، الا أن الاستعمار الفرنسي قابل ذلك بالقمع و التزوير ، خاصة في انتخابات 1948 و 1952 . هذا الفشل دفع المناضلين إلى فقدان الأمل في التغيير السلمي ، ورسخ القناعة بضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح كخيار وحيد لتحقيق الاستقلال .
- **مجازر8 ماي 1945** م : مثلت المجازر نقطة تحول جذري، اذ ولدت قناعة بضرورة الكفاح المسلح [3].

2- اندلاع ثورة أول نوفمبر1954 م :

أفرزت خصوصيات الوضع السياسي الذي سبق اندلاع الثورة المسلحة عام 1954 جملة من التحديات، كان أبرزها انقسام أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية [1]بين تيارَي المركزيين و المصاليين، وهو ما أدى إلى

---

[1] محمد بن جديدي ومبروك غضيان، قرارات المنظمات الدولية و مدى فعاليتها، جامعة الجزائر، جانفي 1993، ص225 .

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة أول نوفمبر،ط1، دار الأمة الجزائر،2007 ، ص18.

[3] بن يوسف بن خدة ،"جذور أول نوفمبر 1954" تر: مسعود حاج مسعود ، ط2، دار الشاطبية، الجزائر ،2012، ص176/175 .

فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في تحقيق وحدة الصف الوطني. على إثر ذلك، بادر محمد بوضياف، في ربيع سنة 1954، بالاتصال بمجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة المتخفين في أنحاء الوطن، رغم ملاحقتهم من السلطات الاستعمارية، ودعاهم إلى اجتماع سري بحي سالمبي (المدنية حالياً) بالجزائر العاصمة

انعقد الاجتماع في جوان 1954 بمنزل المناضل إلياس دريش، وشارك فيه عدد من أبرز المناضلين، تم اختيارهم بتشاور بين بوضياف، بن مهيدي وديدوش مراد، مع مراعاة تمثيل مختلف مناطق الوطن. وقد تم تعيين مصطفى بن بوالعيد رئيساً للاجتماع[2]، حيث عرض بوضياف أسباب فشل اللجنة الثورية، مشدداً على أن اللجوء للكفاح المسلح بات الخيار الوحيد.[3]

استعرض المجتمعون الإمكانات المتاحة، فتبين أن عدد المناضلين لا يتجاوز 1500، وأن السلاح المتوفر محدود ويتكون في معظمه من بنادق صيد ومسدسات وعدد قليل من البنادق الحربية. ورغم ذلك، تم الاتفاق على ضرورة البدء بالثورة دون تأخير، مع التركيز على مهاجمة مواقع العدو للحصول على السلاح وتوسيع قاعدة المناضلين

أكد المجتمعون على نبذ الزعامة الفردية، انطلاقاً من تجربة مصالي الحاج، واعتماد القيادة الجماعية مبدأً أساسياً. ورغم اقتراح بن بوالعيد لمواصلة التحضيرات، فقد كُلف بوضياف بهذه المهمة، وشكل لجنة قيادية تضم: بن بوالعيد، بن مهيدي، ديدوش، وبيطاط[4]

أ-اجتماع بولوغين وأسس التنظيم

في أكتوبر 1954، عُقد اجتماع ثانٍ في منزل بوقشورة بحي رايس حميدو سابقا بعد انضمام كريم بلقاسم، وحضره أعضاء ما عُرف بـ"مجموعة الستة": بوضياف، بن بوالعيد، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط، وكريم.

---

[1] عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص109.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1 ،(د.ن)، قسنطينة 1984، ص 37 .

[3] مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل ، ترجمة العفيف الأخضر ، ط2،منشورت دار الأدب ، بيروت أوت 1979، ص 78 .

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، الجزائر (1962.1954) ترجمة كميل قيصر داغ، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 49 .

وقد تمخض الاجتماع عن القرارات التالية:

1/تعيين محمد بوضياف منسقاً عاماً للثورة

2/ تقسيم التراب الوطني إلى ست مناطق و تعيين مسؤوليها.

المنطقة الأولى (الأوراس): مصطفى بن بوالعيد (نائبه شيهاني بشير)

المنطقة الثانية (شمال قسنطينة): ديدوش مراد (نائبه يوسف زيغود)

المنطقة الثالثة (القبائل): كريم بلقاسم (نائبه عمّار)

المنطقة الرابعة (الجزائر الوسطى): رابح بيطاط (نائبه بوجمعة سويداني)

المنطقة الخامسة (وهران): العربي بن مهيدي (نائبه عبد الحفيظ بوصوف)

المنطقة السادسة (الصحراء): تُرك أمر تعيين مسؤولها لاحقاً[1]

تحديد تاريخ اندلاع الثورة ليلة 1 نوفمبر 1954 في جميع المناطق دون تأخير تكليف بوضياف بنقل هذه القرارات إلى أحمد بن بلة[2]، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد المقيمين بالقاهرة.

إصدار بيان أول نوفمبر، الموجّه للرأي العام الجزائري والدولي، يعلن ميلاد جبهة التحرير الوطني، ويحدد أهداف الثورة

إسناد مهمة تحديد أهداف الهجمات إلى مسؤولي المناطق بالتنسيق مع نوابهم، لتحقيق هدفين: الإعلان عن انطلاق الثورة، وجمع السلاح من العدو واتُّفق على أن تعقد المجموعة اجتماعاً تقييمياً بعد عام من بداية العمل المسلح.[3]

[1] أحمد بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954.1956) منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر 1994 ، ص 76 ص 77 .

[2] بن بلة أحمد (1916_2012) ولد بمغنية بالجزائر، انخرط في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و تولى مسؤوليات هامة في المنظمة الخاصة، التحق بالوفد الخارجي بالقاهرة، برز في العمل العسكري و الدبلوماسي للثورة خاصة مجال التسليح.(انظر طاهر جبلي

[3] زهير إحدادن ،المختصرفي تاريخ الثورة الجزائرية ،1954.1962 ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر، د س،د،ط،ص 11 .

ب-انطلاق الكفاح المسلح

في ليلة الفاتح من نوفمبر، نُفّذت العمليات المسلحة في توقيت موحد، وشملت إعدام بعض المتعاونين مع الاستعمار، نصب كمائن لقوات الأمن، الهجوم على ثكنات العدو، المرافق الإدارية، التقنية، ومزارع المعمّرين. بلغت العمليات نحو 100 عملية في أكثر من 30 موقعاً، خاصة في الأوراس، القبائل، وشمال قسنطينة، مع نشاط محدود في منطقتي الجزائر ووهران، بينما لم تُسجل عمليات في المنطقة السادسة. وهكذا، شمل العمل الثوري نصف التراب الوطني تقريباً، وهو النصف الأكثر كثافة سكانية[1]

ج-بيان أول نوفمبر

تزامناً مع الهجمات، وُزع بيان أول نوفمبر الذي نصّ على:

الإعلان الرسمي عن الثورة وميلاد جبهة التحرير الوطني

تحديد هدف الثورة: استقلال الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية

شرح أسباب الثورة، خاصة أزمة حزب الشعب وانقسامه

التأكيد على استعمال الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق الاستقلال

الدعوة إلى توحيد الشعب الجزائري خلف جبهة التحرير، والتعريف بالقضية دولياً

الإشارة إلى إقامة دولة جزائرية مستقلة ديمقراطية اجتماعية، وفق المبادئ الإسلامية، وضمان الحريات الأساسية دون تمييز.[2]

كما نصّ البيان على ثلاثة شروط للتفاوض مع فرنسا

الاعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية

---

[1] شهادة محمد بوضياف، تحضير أول نوفمبر 1954مجموعة باحثين مصطفى بن بولعيد و الثورة الجزائرية، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مأثر الثورة في الأوراس، ط1، دار الهدى، عين مليلة 1999 ، ص 857 .

[2] زهير احدادن ، المرجع السابق، ص 11 ص 12 .

التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب، أي جبهة التحرير

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين

وفي المقابل، التزمت الجبهة بما يلي:

احترام المصالح الفرنسية غير الاستعمارية

ضمان حقوق الأشخاص والأسر

تنظيم العلاقات الجزائرية-الفرنسية على أساس المساواة

تمكين الفرنسيين الراغبين في البقاء من الاختيار بين الجنسيتين، مع المساواة في الحقوق والواجبات[1]

3- المو اقف الفرنسية والدولية

شكّل اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 مفاجأة كبيرة، بالنظر إلى طبيعة العمليات العسكرية المنسّقة التي نفذها جيش التحرير الوطني عبر عدة مناطق من الوطن، ما أربك مختلف الأطراف في فهم الحدث وتحديد الجهة المسؤولة عنه. ويُعزى عنصر المباغتة إلى السرية التي اتسم بها التخطيط. وفي هذا السياق، تباينت ردود الأفعال بين المواقف المحلية (الجزائرية والفرنسية) والمواقف الخارجية.

-ردود فعل السلطات الفرنسية

أ- المسؤولون المحليون الفرنسيون بالجز ائر:

في اليوم الموالي للثورة، أي 2 نوفمبر 1954، أصدر الحاكم العام روجي ليونار بيانًا نُشر في صحيفتي Le Journal d'Alger وAlger Républicain، أشار فيه إلى وقوع نحو ثلاثين عملية مسلحة خصوصًا في عمالة قسنطينة ومنطقة الأوراس، مشيرًا إلى مقتل ضابط وجنديين في خنشلة وباتنة، وحارسين ليليين في القبائل.

[1] أحمد توفيق مدني ، المرجع السابق، ص 78 .

[1]واعتبر أن هذه الهجمات نُفّذت بتحريض خارجي، خاصة من مصر، التي بُثّ منها بيان أول نوفمبر عبر صوت العرب[2].

وفي ندوة صحفية يوم 3 نوفمبر، اقتبس ليونار جزءًا من نداء صوت العرب مؤكداً أن ما حدث يهدف إلى زعزعة استقرار الجزائر، بدليل الخطاب التحريضي الصادر عن إذاعة القاهرة، التي اعتبرها مرتبطة بمنفّذي الهجمات .[3]

وفي السياق ذاته، صرح جاك شوفاليي، رئيس بلدية الجزائر ونائبها بالبرلمان الفرنسي من خنشلة، بأن الحكومة الفرنسية لن تتسامح مع أي شكل من أشكال "الإرهاب"، [4]مؤكداً اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة. أما والي الجزائر "تريمو"، فقد حاول التقليل من شأن الثورة،[5] واصفًا منفّذيها بـ"حفنة من المتعصبين . " [6]

ب- موقف الحكومة الفرنسية بباريس

على المستوى المركزي، أطلقت الحكومة الفرنسية حملة إعلامية وسياسية ضد الثورة، محذّرة المجتمع الدولي من "مخاطر التدخل". وقد صرّح وزير الداخلية فرانسوا ميتران يوم 4 نوفمبر بأن "الحل الوحيد هو الحرب"،[7] مؤكدًا أن الجزائر "مسألة داخلية فرنسية". من جانبه، أكد رئيس الحكومة بيير مانداس فرانس أمام البرلمان أن "الجزائر هي فرنسا"، رافضًا أي تهاون أو تنازل، ومشدّدًا على وحدة الجمهورية الفرنسية وسلامتها الترابية، مطالبًا مصر بالكف عن دعم الثوار[8].

---

[1]محمد سريح، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية : جريدة "العمل " أنموذجا 1954 1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس ، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية قسم العلوم الإنسانية 2017. صفحة 772 .

[2]مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق ، ص 89 .

[3]محمد قدور، رد فعل الفرنسيين و مواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر المجلد 03 : العدد : 08 ، ماي 2020 ص 119

[4]مولود قاسم نايت بلقاسم :،المرجع السابق، ص 90 .

[5]المرجع نفسه .

[6]أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 . 1962)،272 صفحة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية ،جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ و الآثار، ص 137 .

[7] مولود قاسم نايت بلقاسم : المرجع السابق ، ص 110 .

[8]أحمد منغور، المرجع السابق، ص 137 .

ج-مو اقف الدول الغربية :

تبنّت فرنسا منذ اندلاع الثورة التحريرية موقفًا حازمًا تجاه أي تدخل خارجي، مؤكدة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وليست قضية تصفية استعمار، بل "شأنًا داخليًا". هذا الطرح دفع غالبية الدول الغربية إلى التزام الصمت وتجنب اتخاذ مواقف علنية، خاصة في المرحلة الأولى من الثورة، تفاديًا للدخول في مواجهة دبلوماسية مع فرنسا، الحليف الغربي البارز في حلف الناتو.

وقد عكس هذا التوجه الموقف الأمريكي الرسمي، إذ جاء في إحدى مذكراته أن حرمان فرنسا من الدعم لا يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة ولا مع مصالح "العالم الحر". وصرّح الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في جويلية 1955 بأن قضية الجزائر شأن فرنسي داخلي، وهو ما أكده أيضًا السفير البريطاني الذي عبّر عن رغبة بلاده في استمرار "الدور الفرنسي الحضاري" في شمال إفريقيا[1].

د- موقف الدول العربية :

دعمت مصر الثورة الجزائرية سياسيا و عسكريا منذ اندلاعها عام 1954 م ،وفرت السلاح و التدريب و الإعلام عبر صوت العرب .كما لعب الرئيس المصري جمال عبد الناصر دورًا محوريًا في دعم الكفاح الجزائري، انطلاقًا من قناعته بأن تحرير الجزائر شرط أساسي لاستكمال مشروع التحرر القومي العربي، وركيزة لبناء وطن عربي موحد خال من الاستعمار. [2]

كما عبّرت الدول العربية عن دعمها المبكر للثورة الجزائرية، حيث وجهت المملكة العربية السعودية في 5 جانفي 1955 رسالة إلى مجلس الأمن نددت فيها بالقمع الفرنسي، واعتبرته مسعى لتصفية الثورة وطمس الهوية الوطنية الجزائرية.[3]

---

[1]وهيبة قطوش ، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954. 1962) ،الصحف و المجلات انموذجا ، 2022 ، ص 114-118

[2] عمار بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،2007 ص 170 .

[3]المرجع نفسه ، ص 343 ,

الفصل الأول: استراتيجية الثورة في عملية التسليح

المبحث الأول: أساليب جبهة التحرير الوطني في ميدان التسليح

المبحث الثاني: الدول العربية المساعدة في تسليح الثورة

المبحث الثالث : الطرق الرئيسية لتهريب السلاح نحو الجزائر

المبحث الأول: أساليب جبهة التحرير الوطني في ميدان التسليح

اعتمدت الثورة الجزائرية على عدة أساليب للحصول على السلاح، تراوحت بين التهري عبر الحدود و الدعم الخارجي من دول متعاطفة كما لجأ المجاهدون إلى اغتنام الأسلحة من العدو خلال المعارك، شكلت هذه الوسائل مجتمعة شريانا حيويا لضمان استمرارية الكفاح المسلح.

1-طرق الحصول على السلاح قبل اندلاع الثورة:

شهدت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية تحولات نوعية في سوق السلاح، خصوصا بعد نزول قوات الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942 و قد ساهمت المعارك التي دارت بين قوات الحلفاء و المحور في تنشيط حركة تهريب الأسلحة عبر الحدود الشرقية لاسيما مع تونس كما استخدمت المسالك الصحراوية الوعرة الممتدة نحو ليبيا في عمليات التهريب و تظهر الوثائق الفرنسية و على وجه الخصوص تقارير المكتب الثاني بتاريخ 25 سبتمبر 1946 اعترافا واضحا بانتشار نشاط التهريب في مناطق مثل تبسة مع إقرار بعجز الأجهزة الأمنية الفرنسية عن السيطرة عليه نتيجة ضعف الرقابة رغم تمكنها من إحباط بعض المحاولات.[1]

لم تتمكن المنظمة الخاصة في البداية من استغلال هذه الأوضاع بسبب ضعف التنظيم عسكري و نقص الموارد المالية فقد خصص للمنظمة مبلغ شهري قدره مئة ألف فرنك فرنسي قديم من ميزانية الحزب يصرف جزء منه كأجور للمسؤولين المحليين و هو ما يعكس ضيق الإمكانيات المالية للحركة و رغم هذه الصعوبات استطاعت المنظمة الحصول على دفعة أولى من الأسلحة تقدر ب 300 قطعة من ليبيا تلتها دفعة ثانية مولها بناي واعلي [2] عبر تبرعات سرية و ضمت 30 رشاشا و 30 مسدسا و 5 بنادق حربية و صندوقين من القنابل الهجومية و هي الأسلحة التي تستخدم لاحقا في اندلاع الثورة في نوفمبر 1954 [3]

كما لعبت شخصيات بارزة دورا حاسما في عمليات التسليح المبكر مثل محمد بلوزداد الذي أرسل 300 ألف فرنك مع أحمد محساس إلى محمد عصامي ببسكرة لشراء أسلحة ووفقاً لشهادة الحسين آيت

---

[1] بوبكر حفظ الله، التموين و التسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 19621954 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرغاية ، الجزائر 2013 ، ص 143 144 .

[2] حسين آيت أحمد ،روح الاستقلال ،مذكرات مكافح 1952م، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة الصناعي 2002 ، ص 155 .

[3] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، المنظمة الخاصة تر، محمد الشريف بن دالي منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر 2002 ص 95 ، 96

أحمد، فقد أبلغه محمد بوضياف بوجود سوق مزدهرة للسلاح في غدامس الليبية، ما دفع المنظمة إلى تنفيذ "عملية ليبيا"، التي أسفرت عن جلب مئة بندقية "ستاتي" نُقلت على ظهور الجمال ووجهت إلى مصطفى بن بولعيد في الأوراس لإخفائها، وقد بلغت تكاليف العملية نحو نصف مليون فرنك[1].

وفي ظل غياب دعم خارجي منتظم، اعتمدت المنظمة الخاصة على جهود ذاتية، واستثمرت في ما تبقى من أسلحة الحرب العالمية الثانية، خاصة تلك التي خُلفت بعد نزول الحلفاء على السواحل الجزائرية. فحصل مناضلوا بلكور على أسلحة خفيفة إنجليزية وأمريكية، فيما ساهمت منطقة القبائل بشكل بارز، سواء بالتبرع الطوعي أو عبر ما احتفظ به السكان من أسلحة. وبرز دور سكان الشمال القسنطيني والأوراس، الذين اعتبروا التسلح واجباً وطنياً ووفاءً لشهداء مجازر 8 ماي 1945، في ظل تواصل الجرائم الاستعمارية التي عززت الشعور بضرورة الانتقام ورفع السلاح.[2]

سعت المنظمة الخاصة منذ أواخر الأربعينات إلى تأمين السلاح داخل الجزائر و خارجها ،معتمدة على مبادرات فردية و اتصالات سرية مع تجار و مهربين و كان للمناضل بناي واعلي، دور محوري حيث جمع مبلغ مالي قدره مليون و نصف فرنك قديم مكنه من إقتناء كميات معتبرة من الأسلحة من السوق السوداء و بمساعدة مناضل آخر متمرس في بلكور شملت هذه الأسلحة رشاشات و مسدسات و بنادق حربية و قنابل هجومية[3]، و قد نقلت إلى منطقة دلس بالقبائل لتخزينها في المقابل واجهت المنطقة الغربية خاصة وهران صعوبات كبيرة في التسليح مما دفع محمد بلوزداد إلى إرسال محمد يوسفي نحو جنوب المغرب لجلب الذخيرة و تجاوز الحواجز الأمنية كما تمكنت المنظمة من إقتناء أجهزة إتصال متطورة من مقر قيادة الحلفاء بالجزائر و معامل الطيران المدني بالدار البيضاء[4]

و رغم هذه الجهود ظل ضعف الإمكانيات المالية عائقا أمام إقتناء كميات أكبر و بناءا على ذلك حولت المنظمة تركيزها إلى منطقة الأوراس باعتبارها مركزا استراتيجيا استفادت من شبكات التهريب عبر الجنوب و الشرق الجزائري[5]

---

[1] الأمير مناني<<دور سوق التاريخي في ثورة التحرير >>مجلة المنار العربي ، العدد 04 ، الوادي ، ديسمبر 2004 م ، ص 16 .

[2] مصطفى همشاوي : <<جذور نوفمبر1954م في الجزائر>>مجلة أول نوفمبر ، ص 60

[3] محمد يوسفي، المرجع السابق، ص96.

[4] حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال ،مذكرات مكافح 1952م، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة الصنائعي 2002 ، ص 155 .

[5] بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 145

أبلغ محمد بوضياف في أواخر 1948 هيئة أركان المنظمة الخاصة بوجود سوق مزدهرة للسلاح في غدامس الليبية أكد مسؤول المظمة الخاصة بالوادي سي العربي صحة هذه المعلومات. و قد لعبت وادي سوف دورا محوريا في شراء و نقل السلاح بفضل موقعها الجغرافي و خبرة سكانها بالطرق الصحراوية و في هذا السياق شكل بوضياف و آيت أحمد قافلة نحو ليبيا عبر بسكرة حيث خصص مبلغ مالي لشراء الجمال و نقل الأسلحة و نجحت العملية و أسفرت عن اقتناء 100 بندقية و ذخيرة بكلفة نصف مليون فرنك فرنسي قديم[1] لكن نقص الأموال كان سببا في عدم الحصول على كمية أكبر من السلاح و قد تم نقل الأسلحة من غدامس إلى وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس لتخزن و يحتفظ بها تحت رعاية مصطفى بن بولعيد مسؤول المنظمة[2]

و في شتاء 1948 أنجزت عملية تهريب أخرى أشرف عليها مصطفى بن بولعيد شخصيا حيث كلف إسمايحي بلقاسم بنقل شحنة من السلاح أقتنيت من صحراء فيض أولاد عمر قرب زريبة الوادي بمشاركة كل من بعزي لخضر و بعزي محمد و عزوي مدور و لضمان سرية العملية تم إستعمال ورقة نقدية من فئة عشرين فرنك مشطورة إلى نصفين كعلامة تعريف في المستقبلين[3]

و نقلت الأسلحة بعد ذلك إلى مواقع جبلية في الأوراس حيث وزعت على مراكز تخزين سرية في مناطق مثل جبل الظهري و جبل الدرعان قرب الطريق الرابط بين باتنة و آريسو قد قدرت هذه الشحنات بمئات البنادق الحربية و هو ما يدل على حجم الجهد اللوجيستي المبذول في تلك المرحلة رغم تباين الروايات حول عدد القطع إذ يشير عزوي مدور إلى 320 بندقية بينما يقدرها الأمين مناني ب 250 قطعة[4]

كما ساهمت منطقة حاسي خليفة قرب الوادي في تزويد الثورة بمواد متفجرة حيث استغلت المنظمة الخاصة تسهيلات كانت تمنحها الإدارة الفرنسية لفلاحي النخيل للحصول على مادة الديناميت و أعدت قوائم إسمية وهمية لأشخاص مزعومين بغرض الحصول على هذه المادة و التي تم تحويلها مباشرة إلى مخازن في الأوراس .

---

[1] بوبكر حفظ الله، المرجع السابق ، ص 146 .

[2] حسين آيت أحمد ، المصدر السابق ، ص 183 .

[3] محمد الطاهر عزوي ، الاعداد السياسي و العسكري للثورة في الاوراس , <<مصطفى بولعيد و الثورة الجزائرية 1954م >> جمعية اول نوفمبر باتنة 1999م , ص 626 و 627

[4] عبد القادر العمودي ، ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954 ، 19 /03/20 1999م ، الوادي ، رقم التسجيل : 186 /01 ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر .

و من جهة أخرى سجلت محاولات لتموين المنطقة الغربية بالأسلحة إلا أن كثيرا منها لم يكتب لها النجاح و قد أورد أحمد بن بلة في مذكراته فشل إحدى تلك العمليات التي كان من المفترض أن تتم عبر الريف المغربي ،حيث التقى رجال مناضلون في الموقع المتفق عليه مصحوبين بالبغال لكن الطرف المغربي لم يحضر فعادوا دون حمولة [1]

رغم محدودية العمليات الناجحة في غرب البلاد إلا أن معلومات استخبارية فرنسية أكدت اكتشاف شحنة من حوالي 100 بندقية ستأتي جنوب سعيدة كانت مخبأة في شاحنات تابعة لإحدى شركات النقل قادمة من ليبيا و هذا الاكتشاف دفع السلطات الفرنسية إلى تعقب مصدر الأسلحة نحو منطقة فزان الليبية حيث تم العثور على مخبئين آخرين أتلف أحدهما بينما وجد الثاني فارغا[2]

تظهر هذه الوقائع أن الجنوب الجزائري لاسيما من خلال مناطق مثل زريبة الوادي بسكرة و وادي سوف قد مثل نقطة عبور أساسية لتأمين السلاح و أن عمليات جلب السلاح في هذه المرحلة لم تكن محصورة في إطار فردي أو عشوائي بل عكست توجها استراتيجيا يهدف إلى بناء قاعدة تسليحية متينة على الرغم من الجهود الأمنية و الاستخباراتية المبذولة إلا أن المناطق الشرقية للجزائر لاسيما الأوراس تحولت إلى قاعدة صلبة لتجميع و تخزين السلاح و هو ما جعلها تتحمل العبىء الأول من العمل المسلح خلال السنة الأولى للثورة[3]

تشير تقارير فرنسية رسمية كرسالة السيد مونس بتاريخ 3 جوان 1948 و الموجهة إلى وزير الخارجية جورج بيدو إلى تصاعد القلق الفرنسي بشأن تدفق السلاح من الأراضي التونسية نحو الجزائر و قد تعود وفرة السلاح بتونس إلى بقايا العتاد العسكري الذي خلفته قوات المحور ،حيث تسربت كميات كبيرة منه إلى الجزائر و على الرغم من مصادرة مصالح العتاد الفرنسي لما يفوق عن 88000 بندقية في أكتوبر 1947 إضافة إلى آلاف البنادق خلال عامي 1947 و 1948 فإن تهريب السلاح استمر بوتيرة متصاعدة[4].

---

[1] مذكرات أحمد بن بلة ، المصدر السابق ، ص 45 .

[2] محمد قنطاري , <<حقائق ووثائق عن تحضير و تفجير ثورة اول نوفمبر 1954م بغرب الوطن و عمليات المسلحة و التخريبية >> , مجلة الذاكرة , العدد 05 المتحف الوطني للمجاهد اوت 1998 م , ص 28 .

[3] محمد صديقي ، الطرق و الوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح ، ترجمة أحمد خطيب ، باتنة 1986م، ص 9 ص 11 .

[4] نفسه ، ص23،ص24.

و لم تفلح محاولات فرنسا في تطويق الظاهرة سواء عبر إجراءات ردعية أو عبر أسلوب الإغراء حيث خصص مبلغ خمسة ملايين و نصف المليون فرنك سنة 1948 لمن يسلم سلاحا طواعية مقابل مكافآت مالية مغرية إلا أن هذه السياسة جاءت بنتائج عكسية فالسلاح الذي كان يسلم إلى السلطات يستبدل بكمية أكبر بفضل فرق الأسعار مما ساهم في ارتفاع مخزون الأسلحة بالداخل الجزائري خاصة في الأوراس و يدل على ذلك ما ورد في تقرير الكولونيل بلانش قائد مدينة باتنة إلى جنرال سبيلمان في أكتوبر 1954 الذي أكد توفر حوالي 10000 بندقية حربية في ناحية باتنة وحدها و هو ما مكن عشرات الثوار في باتنة و تبسة و سوق أهراس من الدخول إلى العمل المسلح و هم مسلحون بشكل جيد[1]

و من جهتها لجأت السلطات الفرنسية إلى تكثيف الرقابة على الحدود الشرقية عبر الجمارك و الدرك و وحدات الخيالة و حتى وحدات المهاري كما شكلت طوابير مغربية بهدف التمويه و التضييق على نشاط التنظيم السري(OS) إلا أن نتائج هذه الجهود ظلت محدودة و رغم حجز بعض الشحنات كما حدث ببئر العاتر و فريانة فإن ضعف المراقبة و اتساع المسالك و تعاون المصريين مكن من إيصال السلاح إلى داخل الجزائر بكميات مهمة[2]

و قد كشف تقرير صادر عن الدرك الفرنسي بتاريخ جانفي 1947 عن توقيف مجموعة من الجزائريين و تونسي واحد شرق تبسة و بحوزتهم مسدسات متعددة العيارات و ذخائر متنوعة مما يعكس مدى التداخل الحدودي بين الجزائر و تونس في هذه العمليات كما بينت مصادر فرنسية أن مدينتي تونس و بنزرت كانتا مصدرا رئيسيا للسلاح المهرب ما جعل السلطات تستهدف هاتين المدينتين بتدابير رقابية مكثفة[3]

إلا أن كل هذه الجهود في الغرب لم ترق إلى مستوى التنظيم و التوفر الذي عرفته المنطقة الشرقية حيث تم التخطيط المسبق لتجميع الأسلحة و إعداد مخازن سرية منذ مطلع الخمسينات خاصة في جبال الأوراس و بلاد القبائل و تلقت تعليمات واضحة من القيادة الوطنية بجمع الأسلحة من كل المصادر الممكنة بما في ذلك الأقارب حراس الغابات و حتى بعض الجنود المتعاطفين مع الثورة [4]

---

[1] يوسف مناصرية , >>نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية الى 1984م << , مجلة التراث , العدد 10 , جويلية 1999 م , ص 134.

[2] بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 150 .

[3] يوسف مناصرية ،المرجع السابق ، ص 138 .

[4] طاهر جبلي : الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 .1962م دار الأمة لطباعة و النشر و التوزيع ، طبعة 2014 ، ص 139

و بناءا على ما سبق يمكن التأكيد أن الحدود الشرقية كانت المصدر الأساسي للسلاح الذي استندت عليه الثورة الجزائرية[1]

تعود البدايات الفعلية للمساعي الخارجية الرامية إلى تزويد الثورة الجزائرية بالسلاح إلى صيف 1954 حيث بادر قادة الثورة و في مقدمتهم محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد و العربي بن مهيدي إلى وضع اللبنات الأولى لشبكات الدعم الخارجي من خلال البحث عن مصادر السلاح و توفير السبل الكفيلة بإيصاله إلى الداخل لدعم استمرارية العمل الثوري و قد تظافرت جهودهم مع مساعي ممثلي الثورة في الخارج خاصة أحمد بن بلة الذي كثف اتصالاته لإقناع القيادة المصرية بضرورة دعم الثورة بأسلحة و تجدر الإشارة إلى أن هذه المساعي ارتبطت بسياق أسبق يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أسست حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفدا لها بالقاهرة برئاسة الشاذلي المكي عمل على التعريف بالقضية الجزائرية لدى الأوساط العربية مستفيدا من وجود مقر الجامعة العربية و مكتب لجنة تحرير المغرب العربي في مصر.

و مع بداية الخمسينات التحق بالوفد كل من محمد خيضر)الذي تولى لاحقا رئاسته خلفا للشاذلي المكي(حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة و في سنة 1953 التقى بن بلة بأحد المقربين من جمال عبد الناصر و تمكن من الاجتماع به في النصف الثاني من السنة ذاتها حيث عرض عليه الحاجة الماسة للسلاح مؤكدا أن الثورة لا تطلب دعما ماليا .

كما شهدت بداية 1954 اجتماعا حاسما بين بن بلة و بوضياف و مهساس في حي مونروج بضواحي باريس تقرر فيه الشروع في الإعداد المادي للثورة حيث كلف بن بلة بالتوجه إلى مصر بالتنسيق مع آيت أحمد و خيضر بغرض تأمين مصادر السلاح.

إضافة إلى ذلك عقد اجتماع في القاهرة يوم 3 أفريل 1954 ضم قيادات الأحزاب بشمال إفريقيا في إطار مسعى من الجامعة العربية لتوحيد جهودهم تمهيدا لتقديم الدعم اللازم مثل الجزائر في هذا اللقاء كل من محمد خيضر و أحمد بيوض إضافة إلى أحمد بن بلة الذي ألقى كلمة أكد فيها أن الجزائر لا تريد المال بل يطالبون بالسلاح لكي يقاتلوا به إثر هذا اجتماع و طلب فتحي الديب من محمد خيضر ترتيب لقاء يجمعه مع بن بلة.

[1] محمد صديقي , المرجع السابق ص 23

و بالفعل تم اللقاء بين فتحي ديب و بن بلة الذي كان يستخدم آنذاك اسم مستعار مزياني مسعود يوم 5 أفريل 1954 بواسطة محمد خيضر و قد أوضح بن بلة خلال اللقاء ظروف الثورة و أزمة التسليح التي تواجهها مؤكدا سعي أنصار الكفاح المسلح إلى ربط إتصال مباشر مع القيادة المصرية من أجل الدعم و اعتبر فتحي الديب هذا اللقاء نقطة تحول في الموقف المصري إذ بدأ التخطيط عمليا لدعم الكفاح المسلح في شمال إفريقيا و في لقاء ثان شرح بن بلة للديب و عزت سليمان خطة العمل و احتياجاتهم و طريقة إيصال الدعم

عرض الديب الأمر على جمال عبد الناصر الذي وافق على دعم الثورة و أبلغ الديب بن بلة بذلك حيث تم الاتفاق على سفر هذا الأخير إلى ليبيا لدراسة إمكانية نقل السلاح منها إلى الشرق الجزائري بالتنسيق مع العناصر الوطنية الليبية كما طلب من بن بلة إعداد طاقم جزائري يتولى مهمة حراسة و نقل شحنات الأسلحة عبر الأراضي الليبية

أفاد أحمد بن بلة بأنه تنقل بين مصر و ليبيا ضمن جهود الإعداد للثورة الجزائرية موضحا أن الجزائر كانت تراهن على ليبيا باعتبارها الممر الحيوي للسلاح المصري في ظل غياب دعم عربي آخر آنذاك و قد علل بن بلة هذا الرهان بانعدام الدول العربية القادرة على تزويد الثورة بالسلاح في حين كانت ليبيا تحت النفوذ الأمريكي و البريطاني و تضم قواعد عسكرية غربية لمواجهة هذا الوضع سعت جبهة التحرير الوطني بدعم من فتحي الديب إلى تشكيل مجموعة من الليبين النافذين المتعاطفين مع الثورة مستفيدين من علاقاتهم مع الضباط الأحرار في مصر كما نجحوا في كسب تأييد شعبي ليبي لصالح القضية الجزائرية

في مرحلة لاحقة انتقل بن بلة و محمد خيضر الى سويسرا في محاولة للوساطة بين المصاليين و المركزيين غير أن جهودهم لم تفض الى نتائج ملموسة مما دفع خيضر للعودة للقاهرة بينما بقي بن بلة في برن بالتوازي علم محمد بوضياف من ممثلي المصاليين و المركزيين برغبة بن بلة في لقائه فأبلغ لجنة الخمسة التي شجعته على ذلك بهدف فهم مايجري في القاهرة و محاولة كسب الوفد الخارجي

سافر بوضياف الى سويسرا مطلع جويلية 1954 و التقى بن بلة يوم 7 من نفس الشهر حيث عرض عليه هذا الأخير خطته لتفجير الثورة و قد وثق بوضياف ببن بلة نظرا لانتمائه السابق للمنظمة الخاصة و أطلعه على تطورات الأشهر الماضية و مخططات التفجير طالبا منه دعم الوفد الخارجي عبر بن بلة عن دعمه الكامل واعدا بنقل الموقف الى بقية الأعضاء الوفد و الحكومة المصرية في سياق الجهود ذاتها قام بوضياف الى جانب العربي بن مهيدي بزيارة الى منطقة الريف المغربية بهدف انشاء شبكة اتصالات و تأمين السلاح

الذي وعد به عبد الكبير الفاسي خلال لقائه السابق مع بوضياف و ديدوش مراد في سويسرا الا أن المحاولة لم تثمر نتيجة باستثناء مع الوطنيين المغربين في الريف الذين أبدوا حماسا و تأييدا للعمل الثوري المشترك .

2-إبان الثورة

مع اندلاع ثورة نوفمبر 1954 اعتمد جيش التحرير الوطني على مصادر تسليح محدودة داخلية تمثلت في بعض المستودعات التي كانت تابعة لجبهة التحرير الوطني إضافة إلى بنادق الصيد القديمة التي تبرع بها المواطنون للمجاهدين فضلا عن الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها خلال العمليات الأولى لليلة الفاتح من نوفمبر تمثلت في 20 قطعة سلاح بما فيها أول رشاش من نوع (ماط) غنمه جيش التحرير بالأوراس ، كما تم الحصول على ذخيرة حربية قدرة ب 1200 طلقة ، غير أن هذه الكميات كانت محدودة إذ أن معظم فرق جيش التحرير خاصة في مراحل التأسيس الأولى كانت تعاني من نقص حاد في العتاد إلى درجة أن بعض من عناصرها لم يكونوا يحملون سوى قنابل يدوية أو أسلحة بيضاء قبل أن يتحسن مستوى التسليح تدريجيا مع مرور الوقت[1]

و رغم أن قادة الثورة كانوا قد حرصوا على تخزين بعض الأسلحة قبل انطلاق العمليات فإن تلك الكميات لم تكن كافية كما أن جزءا منها قد فقد فعاليته بسبب سوء ظروف التخزين و غياب وسائل الصيانة و عليه وجدت العديد من المجموعات المسلحة نفسها في أيام أولى من الثورة لا تملك سوى بندقية أو اثنتين تستخدمان غالبا في الدفاع عن النفس أكثر من تنفيذ هجمات مما دفع المجاهدين إلى بذل جهود كبيرة للبحث عن مصادر محلية بديلة كالحصول على بنادق الصيد غير المسجلة لدى الإدارة الاستعمارية و التي كانت منتشرة لدى سكان الأرياف مما سهل استعمالها دون إثارة انتباه العدو[2]

و رغم تزايد عدد المنخرطين في صفوف جيش التحرير الوطني إلا أن هذا العامل لم يكن كافيا لإنجاح العمل المسلح في بداياته نظرا لشح الأسلحة و الذخيرة و قد تمكن المجاهدون خلال الأشهر الأولى من جمع حوالي ألف قطعة سلاح من أنواع مختلفة شملت بنادق صيد و أخرى حربية تعود لفترة الحرب العالمية

---

[1] إيفا بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح نضال الشعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص249

[2] محمد كشود، الوسائل المادية و البشرية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون المقاومة السياسية و الحركات الوطنية حتى ليلة نوفمبر 1954 م1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ،1981، ص17/16

الثانية و قد عقدت آمال كبيرة على تحركات المندوبية الخارجية التي كلف محمد بوضياف ضمنها بتعبئة الجالية الجزائرية في فرنسا و التواصل مع تجار الأسلحة و المهربين من أجل دعم الثورة بالسلاح غير أن هذه المساعي لم تؤت ثمارها المرجوة في البداية[1] خاصة و أن عددا من الدول العربية آنذاك لم تكن على قناعة بقدرة الجزائريين على إطلاق ثورة مسلحة شاملة ضد الاستعمار الفرنسي[2]

و أمام تنامي النشاط الثوري اتجهت القيادة إلى مضاعفة الجهود لتأمين السلاح عبر تنفيذ هجمات نوعية على المراكز و الثكنات الفرنسية إلى جانب العمل على تصنيع المتفجرات التقليدية و جمع الأسلحة المتوفرة لدى السكان و قد تبنت الثورة شعار "سلاحنا نفتكه من عدونا" ليصبح مبدأ أساسيا في مرحلة التسلح الذاتي.

تميزت المرحلة الأولى من الثورة باعتماد شبه كلي على بنادق الصيد إذ شكلت هذه الأخيرة ما نسبته 95% من الأسلحة المستعملة بين سنتي 1954 و 1955 جمعت أغلبها من سكان الأرياف في حين أن نسبة 5% المتبقية كانت من أسلحة حربية تم تأمينها مسبقا من المنظمة الخاصة كما ذكرنا ذلك مسبقا و قد تنوعت هذه الأسلحة من حيث المنشأ و النوع فشملت الموزار الألمانية بنادق الستاتي الإيطالية و رشاشات اللبوان الإنجليزية و غيرها و رغم ما حققته الثورة من مكاسب ميدانية في بداياتها إلا أن إشكالية التسليح ظلت قائمة الأمر الذي دفع القوات الفرنسية إلى تعزيز تواجدها العسكري و محاولة القضاء على الثورة في مهدها[3]

إن تأثير نقص السلاح و الذخيرة امتد ليؤثر على سير العمليات الثورية مما أدى في بعض الفترات إلى تقليص عمليات التجنيد و حصرها في العناصر الأكثر تدريبا و خبرة كما واجهت منطقة الأوراس التي كانت تمون باقي المناطق أزمة مشابهة دفعت بقائدها مصطفى بن بولعيد إلى البحث عن مصادر خارجية للسلاح و هو ما انتهى باعتقاله سنة 1955 أثناء توجهه إلى ليبيا في المقابل قامت السلطات الفرنسية بسحب بنادق الصيد من المواطنين إثر معلومات تؤكد استعمالها من طرف المجاهدين مما زاد من صعوبة تأمين السلاح لجيش التحرير الوطني[4]

---

[1] محمد حربي , المرجع السابق ص 70

[2] بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص164

[3] طاهر جبلي، المرجع السابق، ص45.

[4] بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص 165.

المبحث الثاني : الدول العربية المساعدة في تسليح الثورة

لعبت بعض الدول دورا هاما في دعم الثورة الجزائرية سياسيا و عسكريا من منطلقات تضامنية و مصالح استراتيجية حيث سهلت هذه الدول المساندة تزويد الثورة بالسلاح و احتضان الوفود السياسية و الترويج للقضية الجزائرية في المحافل الدولية حيث ساهم هذا الدعم في كسر العزلة المفروضة على الثورة و إحراج فرنسا أمام الرأي العام العالمي.

1-مصرودعم الثورة الجزائرية :

غفلت العديد من الدراسات التاريخية عن إبراز الدور المحوري الذي أدّته مصر في دعم الثورة الجزائرية، رغم بعض محاولات النظام الناصري لاحتواء الحركة التحريرية. ومع اقتناع الرئيس جمال عبد الناصر بجدية نضال قادة الثورة، لا سيما محمد خيضر، هواري بومدين، أحمد بن بلة، وعلي محساس، قرر دعم الثورة الجزائرية بكافة الإمكانيات، لاسيما بالمال والسلاح، مما جعل مصر من أوائل الدول العربية التي اتخذت موقفًا فعّالًا ومساندًا للثورة[1].

برزت مصر كمصدر أساسي لإمداد الثورة بالسلاح، وكان أحمد بن بلة من أبرز الشخصيات التي عملت على تأمين هذا الدعم، خاصة عبر مكتب المغرب العربي بالقاهرة. ووفقًا لشهادة الضابط المغربي حمادي العزيز، حصل بن بلة من الحكومة المصرية على 3000 جنيه لشراء السلاح، الأمر الذي أثار طلبات مماثلة من الضباط التونسيين، بينما رفض حمادي المطالبة بنصيبه، إدراكًا منه أن الدعم خُصص للجزائر. ويُعزى الفضل في تعزيز التعاون بين الحركات التحررية المغاربية إلى شخصيات مثل بن بلة، بوضياف، والعربي بن مهيدي .[2]

نتيجةً لإلحاح بن بلة، طرح فتحي الديب ملف الدعم على زكريا محيي الدين، رئيس المخابرات المصرية، الذي نسق مع عبد الناصر لتسهيل تمرير السلاح عبر ليبيا. جرت اتصالات مع الحكومة الليبية برئاسة مصطفى بن حليم والسفير أحمد حسن النفقي، وتم الاتفاق على إخفاء الشحنات في طرابلس وتهريبها لاحقًا إلى الجزائر، بالتنسيق مع صالح بن يوسف لتأمين مشاركة التونسيين في العملية.

---

[1] عبد الرحمان ، المصدر السابق ، ص 96 .

[2] Bachir El Kadir ,''de tripoli a la wilaya 1 El watan, 10 janvier2005 p5.

سافر بن بلة إلى ليبيا للتنسيق مع القائم مقام عبد الحميد درنة، بعد حصوله على 80 ألف جنيه من الجامعة العربية، خصص منها 50 ألفًا لشراء السلاح.[1]

ورغم صعوبات الشحن والمراقبة، استمر تدفق الأسلحة من مصر إلى ليبيا، ما أدى إلى تراكم المخزون في طرابلس، وصعوبة نقله للجزائر بسبب المراقبة البريطانية والوجود العسكري الفرنسي على الحدود. ونتيجة لذلك، اجتمع بن بلة والديب مع الملحق العسكري المصري بليبيا، إلى جانب ممثلي الثورة محساس وشوشان، للبحث عن حلول. تم الاتفاق على تقديم مبالغ مالية لشيوخ القبائل الليبية لتأمين قوافل من الجمال لنقل السلاح إلى الحدود الجزائرية، وهو ما تحقق لاحقًا[2].

أشار بن بلة في مذكراته إلى أن الثورة بدأت بقليل من السلاح، وأن أولى القطع، قرابة 350 إلى 400 بندقية إيطالية، وصلت من مصر عبر ليبيا قبل اندلاع الثورة بأشهر. ويرى المؤرخ محمد البحاوي أن التحضير المادي بدأ عام 1952، بعد اجتماع بن بلة، خيضر، وآيت أحمد في القاهرة، حيث تشكلت النواة الأولى للوفد الخارجي، الذي تولى مهمة تأمين السلاح. لاحقًا، التحق بهم محمد بوضياف في نوفمبر 1954[3].

لعب بن بلة دورًا رئيسيًا في التنسيق مع الضباط المغاربة المتدربين في مصر، ونجح في إقناع كبار مسؤولي الاستخبارات المصرية، خاصة فتحي الديب وعزت سليمان، بدعم الثورة في المغرب العربي من خلال إشعال فتيلها في الجزائر. وقد شكلت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي معبرًا حيويًا لهذا الدعم، سواء عبر قوافل برية أو شحنات بحرية قادمة من مصر. ويؤكد فتحي الديب في مذكراته أن تنفيذ قرار عبد الناصر بتسليح الثورة انطلق منذ 1 أكتوبر 1954، مع تركيز الدعم على المنطقة الشرقية، خاصة جبال الأوراس، لما تمثله من قاعدة استراتيجية لتوسيع العمل الثوري نحو باقي الولايات.[4]

أ- سوريا

ترجع جذور العلاقات التاريخية بين الجزائر وسوريا إلى فترة الهجرة نحو المشرق العربي خلال العهد العثماني، والتي تسارعت بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية. وقد توطدت هذه الروابط بشكل أكبر عقب

[1] محمد لبجاوي ، المصدر السابق ، ص 155 .

[2] أحمد بن بلة ، المصدر السابق ، ص96 .

[3] أحمد بن بلة ، المصدر السابق ، ص 97 96 .

[4] فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 63 .

استقرار الأمير عبد القادر الجزائري في سوريا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما أسس لعلاقات تضامن قومي بين الشعبين.

مع اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، أبدت سوريا موقفًا داعمًا على المستويين السياسي والعسكري، متأثرة كغيرها من الدول العربية بوقع الثورة على الوجدان العربي. وانعكس هذا التأثر في أدبيات ومواقف المثقفين السوريين الذين لعبوا دورًا في تعبئة الرأي العام ضد الاستعمار الفرنسي.

ضمن إطار جامعة الدول العربية، برز الدور السوري من خلال مواقف واضحة، منها تصريح مندوبها عام 1955 حول نية فرنسا عزل الجزائر عن محيطها المغاربي. وسعت جبهة التحرير الوطني لاستثمار هذا التأييد، حيث قام وفدها الخارجي في جويلية 1956 بزيارة دمشق في إطار النشاطات الثقافية، ما أثمر عن فتح مكتب للجبهة بقيادة عبد الحميد مهري.

عززت سوريا دعمها للثورة على الصعيد الثقافي من خلال استقبال الطلبة الجزائريين ومنحهم إعفاءات دراسية. كما نظّمت فعاليات ثقافية بارزة سنة 1958 بحضور مسؤولين كبار، مثل شكري القوتلي، عبد الحميد سراج، وأكرم الحوراني، إلى جانب رموز فكرية عربية كمحمد عفلق.

في جانفي 1957، عقدت لجنة الاتصال للشعب السوري اجتماعًا بدمشق نادت فيه بإضراب عام تضامني، ووجهت نداءً إلى الشعوب العربية لدعم الجزائر، كما طالبت الأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية على جدول أعمالها.

وقد تجسدت المواقف الرسمية السورية عبر تصريحات لرئيس الجمهورية شكري القوتلي ونائبه أكرم الحوراني و وزير التربية السيد كمال حسين , ولم يقتصر الدعم على الجانب السياسي، بل شمل تقديم مساعدات مالية وعسكرية مباشرة. فبإشراف شكري القوتلي، تم تشكيل هيئة شعبية لجمع التبرعات، حيث تسلم مكتب الجبهة بدمشق مبلغًا هامًا من الليرة السورية والدولار، إضافة إلى تحويلات مالية منتظمة إلى مكتب القاهرة.

أما بخصوص السلاح، فقد دعمت سوريا الثورة حسب الإمكانيات، وشكّلت "لجنة السلاح" لهذا الغرض، وفتحت حدودها مع العراق لتسهيل نقل الأسلحة. رغم بعض التردد الرسمي، تم شراء وتجريب أسلحة ألمانية الصنع داخل سوريا، على نفقة الحكومة السورية.

كما عملت سوريا كمركز لتجميع المساعدات من الدول المجاورة قبل إرسالها إلى مصر، متخفية تحت غطاء مساعدات إنسانية. وتضمنت شحنات 1957 كميات معتبرة من الرشاشات، البنادق، المدافع، والذخيرة، إلى جانب دعم غذائي تمثل في 1000 قنطار من القمح ومبالغ مالية إضافية .

استمر الدعم السوري حتى نيل الجزائر استقلالها سنة 1962، ما يعكس عمق العلاقة التاريخية التي تعود إلى هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي واستقرار الأمير عبد القادر هناك. وقد مثّل هذا الدعم جزءًا من التفاعل العربي العام مع الثورة الجزائرية، التي ألهمت الشعوب وفرضت احترامها على الساحتين الدولية والعربية.

ب-العراق

شكّلت الثورة الجزائرية محطة بارزة في تاريخ حركات التحرر العربي خلال القرن العشرين، وقد حظيت بمكانة متميزة في الوعي الجمعي العربي، خاصة في المشرق، حيث اعتُبرت نموذجًا ملهِمًا لتطلعات الوحدة والنضال ضد الاستعمار. وتبوأت القضية الجزائرية موقع الصدارة في قائمة القضايا العربية، إذ وحّدت حولها المواقف الرسمية والشعبية من المحيط إلى الخليج.

يعكس تتبّع مسار الحركة الوطنية الجزائرية، منذ مرحلة ما قبل اندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954، عمق الروابط التي جمعت القضية الجزائرية بالمحيط العربي، والتي استمرت إلى غاية الاستقلال في 3 جويلية 1962. ولم يكن هذا الدعم مقتصرًا على التعاطف السياسي، بل تعدّاه إلى أشكال دعم مادي ملموس قدمته الشعوب والحكومات العربية، التي وفّرت مراكز خلفية للإمداد بالسلاح والمال والمساندة الدبلوماسية.

ضمن هذا السياق، برز العراق كفاعل مهم، خاصة بعد ثورة 14 جويلية 1958، حيث انتقل موقفه من التحفظ النسبي في ظل النظام الملكي إلى الدعم العلني والفعّال بعد قيام النظام الجمهوري. وقد شمل هذا الدعم الجانب المالي والعسكري والطبي، إضافة إلى الدعم الشعبي الكبير الذي عبّر عن نفسه عبر حملات التبرع والمساندة.

سُجّل أول موقف تضامني شعبي عراقي مع الثورة الجزائرية سنة 1956 من خلال حملة تبرعات بلغت 75 ألف دينار، تلتها مساعدات أخرى تمثلت في تسليم الوفد الجزائري، بقيادة أحمد توفيق المدني، مبلغًا قدره 175 ألف دينار خلال زيارته إلى بغداد. كما وصلت أول شحنة أسلحة إلى الجزائر عبر سوريا ثم ليبيا في جوان 1957.

وفي سنة 1958، وخلال جولة منتخب جبهة التحرير الوطني في العراق، عبّر الشارع العراقي عن دعمه الواسع بتنظيم حملات تبرعات في عدة مدن، بلغ مجموعها 3 مليارات سنتيم، وهو أكبر مبلغ جُمع خلال جولات الفريق في الدول الأخرى.

بعد قيام النظام الجمهوري، تعزز الدعم العراقي بشكل واضح. ففي أفريل 1960، خلال زيارة وفد جزائري برئاسة كريم بلقاسم، حصلت الثورة على شحنة أسلحة ومبلغ مالي. وفي مارس 1961، التزمت الحكومة العراقية بدفع مليون دينار عراقي، تلتها دفعة ثانية بنفس القيمة بعد ستة أشهر، كما صدر مرسوم رسمي بتخصيص مليوني دينار سنويًا للحكومة المؤقتة الجزائرية (GPRA).

وفي الإطار نفسه، قدم العراق سنة 1960 مساعدات إنسانية للاجئين الجزائريين في تونس بلغت قيمتها 25 ألف دينار، وفي سنة 1962 وصلت مساعدات مادية قُدّرت بـ100 طن من المواد الغذائية والألبسة، إضافة إلى 900 كلغ من الأدوية وسيارة إسعاف مجهّزة بالكامل.

كما شمل الدعم العراقي إرسال شحنات من الأسلحة والذخيرة عبر الأراضي الليبية، قُدّرت قيمتها بين جويلية 1960 وجوان 1961 بمليون وربع المليون دينار عراقي.

من جهة أخرى، فتحت الحكومة العراقية كلياتها العسكرية أمام الطلبة الجزائريين، وتخرج منها قرابة أربعين طالبًا برتبة ملازم ثانٍ، إضافة إلى تخرج خمسة طيارين من بين 27 طالبًا بالمدرسة الجوية .

يُعد الموقف العراقي، وخاصة الشعبي، من أبرز النماذج العربية في دعم الثورة الجزائرية، وقد تجاوز في عمقه التأثير السلبي للأنظمة السابقة، مجسّدًا روح التضامن العربي. وتشير الوثائق إلى أن مجموع المساعدات المالية التي قدّمها العراق بين 1958 و1962 بلغ نحو 6 ملايين دينار عراقي، دون احتساب التبرعات الشعبية، ما يجعل من العراق أحد أبرز الداعمين للثورة الجزائرية على الصعيدين الرسمي والشعبية .

2-دول المغرب العربي :

أ-ليبيا:

ساهمت ليبيا بشكل فعال في دعم الثورة الجزائرية على مستوى التسليح مستندة إلى علاقات تاريخية متينة مع الجزائر تعود إلى ماقبل الحقبة الإستعمارية خاصة من خلال التأثير الديني و السياسي للحركة

السنوسية .[1]و قد لعب الملك محمد إدريس السنوسي دورا محوريا في هذا الدعم مما جعل من ليبيا قاعدة خلفية و لوجستية للثورة حيث وضعت مستودعات للأسلحة و مراكز للتدريب و شبكات لنقل العتاد إضافة إلى توفير إقامة الآمنة لقادة جبهة التحرير الوطني و تأمين تنقلاتهم البحرية .

تميزت ليبيا عن تونس و المغرب بعدم خضوع نشاطات التسليح لأي قيود أو ضغوط خارجية ،و هو ما جعلها تحتل مكانة إستراتيجية في مسار دعم الثورة بالسلاح . و قد أكد المناضل أحمد بن بلة هذا الدور الحيوي خلال اتصالاته بالحكومة و الفعاليات الشعبية الليبية آنذاك . كان التعاون بين الثورة الجزائرية و الحكومة الليبية قائما منذ وقت مبكر غير أن الدعم تم في سرية تامة بسبب رئيس شرطة طرابلس بريطانيا و أشار أحمد بن بلة إلى أن شحنة السلاح الأولى ، المكونة من 350 إلى 400 بندقية إيطالية وصلت من ليبيا إلى الجزائر سرا عبر طريق غدامس .بسكرة مثلما ذكرنا ذلك سابقا . [2]

في البداية , لم يمنح المجاهدون حق الإقامة في ليبيا فكان عبد العزيز شوشان يقدمهم على انهم تونسيون مستعينا بشبكة تسليح شكلها بالتعاون مع لاجئين تونسيين في طرابلس واستفاد منها الجزائريون لاحقا[3] .و قد تم جمع الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية مثل : البنادق الألمانية "الخماسي " و الإيطالية "الستاتي " و انجليزية " العشاري" إضافة الى رشاشات "ستارن" .[4]

نقلت الأسلحة عبر مسالك متعددة من طرابلس إلى غدامس ثم إلى بسكرة أو سوق أهراس , إما بالجمال عبر ممر الجرف في الجنوب أو بالشاحنات عبر الأراضي الليبية و التونسية كما استغلت الظروف الطبيعية مثل : العواصف الرملية لتفادي الرقابة .و نقلت كميات هامة من الأسلحة إلى قاعدة العنة التي تمكن فيها بن بلة من تجميع أسلحة أمريكية و بريطانية تعود للجيش الثامن .[5]

رغم الرقابة البريطانية , خصوصا من برقة و قاعدة العظم استمرت عمليات التهريب بدعم من شخصيات ليبية و بتغطية مباشرة من الملك إدريس السنوسي و قد تدخل الأمير عبد الحميد درنة مدير

---

[1] Mohamed Guentari Organisation politico-Administrative et militaire,1954-1962-v2 tome Alger-2002p760p761 .

[2] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص 141 .

[3] محمد لبجاوي ، حقائق عن الثورة الجزائرية ، دار الفكر الحديث، بيروت 1971 ص 151 .

[4] بشير القاضي ، "المسيرون المغاربة الاتفاق و الاختلاف " جيش التحرير المغاربي (1948 .1954) أعمال مؤسسة محمد بوضياف،الجزائر،1980 ص 173 ص 174 .

[5] مراد صديقي ،المصدر السابق ، ص 49 .

الشرطة الليبية مرار لحماية المهربين ومنع كشف مستودعات السلاح حتى أن الحكومة الليبية أرسلت برقية إلى قيادة الجبهة بالقاهرة تدعوهم لإيفاء ممثل رسمي فتم تعيين محمد خيضر [1]

لمواجهة تشديد الرقابة الفرنسية على الحدود لجأ قادة الثورة الى التعاون مع شيخ القبيلة "ميليتا" جنوب ليبيا الذي تولى تهريب السلاح عبر رجاله ذوي الخبرة كما ساعد فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية في تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر مرورا ب ليبيا و قد تم شراء ثلاثين جملا و توزيعها على مجموعات لعبور الحدود ليلا و بدأت العمليات في 20 أكتوبر 1955 بنجاح.[2]

و في مارس 1956 م تصاعدت وتيرة التهريب على الحدود الليبية .التونسية لتزويد منطقتي الأوراس و شمال قسنطينة خاصة بعد تعذر نقل السلاح بحرا من مصر و اسخدمت الشبكة الجزائرية في ليبيا شاحنات تونسية وفرها مناضلو الحزب الدستوري التونسي و نقلت الأسلحة نحو الجنوب كما خصصت سيارة جيب إشتراها بن بلة من بنغازي لتسهيل تنقل أعضاء الشبكة .[3]

و أخيرا بفضل تدخل أحمد توفيق المدني وافق الملك إدريس السنوسي على فتح الحدود الليبية المصرية أمام حركة السلاح قائلا "اذا خسرنا استقلال ليبيا و ربحنا استقلال الجزائر فنحن الرابحون " .[4]

ب-تونس:

أدرك قادة الثورة منذ المراحل الأولى أهمية الحدود التونسية من الناحية الإستراتيجية باعتبارها معابر حيوية لتموين جيش التحرير الوطني بالسلاح خاصة خلال فترة التحضير للثورة و قد ساهم عدد من المناضلين الجزائريين الذين نشطوا على التراب التونسي في دعم هذه الجهود من بينهم شريط لزهر الذي اضطلع بدور فعال في هذا السياق إلى جانب مناضلين آخرين أمثال عمارة بن إبراهيم قائد الدورية المكلفة بجمع السلاح داخل تونس لصالح الثورة الجزائرية و الذي كان على تصال مباشر بخلية ثانية أنشأها فرحي ساعي لهذا الغرض و اعتمدت هذه الخلايا على تنسيق محكم حيث تم الاتفاق على أن يحتفظ عمارة بن

---

[1] أحمد توفيق مدني ، المصدر السابق ، ص 175 .

[2] مراد صديقي، المصدر السابق ، ص 50 ص 52

[3] أحمد توفيق مدني ، من سجل الجهاد الجزائري في الخارج ، مجلة الأصالة السنة الثالثة ، العدد 22 ، الثلاثي الأخير عدد خاص بالذكرى العشرون لثورة نوفمبر 1954 الصادرة عن وزارة التعليم و الشوؤن الدينية 1974، ص 27 ص 28 .

[4] أحمد توفيق مدني ، المصدر السابق ، ص 28 ص 29

إبراهيم بموقعه باسم الثورة التونسية كغطاء للعمل في حين كلف أحمد ساعي بإجراء اتصالات مع مناضلين آخرين لتوسيع نطاق جمع السلاح و صيانته[1]

و قد ساهم هذا الوضع في تهيئة الظروف الملائمة لجيش التحرير لاستغلال الحدود الشرقية لاحقا كقواعد خلفية تنطلق منها هجمات ضد الاستعمار كما مكن من تمرير كميات معتبرة من الأسلحة نحو الداخل[2]و تجدر الإشارة إلى أن المجاهدين توغلوا في عمق الأراضي التونسية ليوجهوا نداءات لدعم الثورة[3]

و رغم الحذر السياسي الذي ميز موقف لحبيب بورقيبة الذي حرص على عدم الاصطدام المباشر مع فرنسا فإن تونس لم تبخل على الثورة بالدعم بل مثلت قاعدة خلفية لها و مرت عبر أراضيها كميات هامة من السلاح رغم محدودية الدعم المادي الذي قدمته الحكومة التونسية للثورة الجزائرية إلا أن الأراضي التونسية مثلت خلال فترة معينة مجالا مهما لنشاط جيش التحرير الوطني فقد تسلل العديد من عناصره إلى الداخل التونسي بحثا عن مصادر للتسلح و مارسوا ضغوطا على بعض الجهات التونسية بهدف الحصول على دعم مادي و هو ما أثار حفيظة السلطات الرسمية خاصة بعد تداول معلومات تفيد بأن الثوار استخدموا القوة في مساعيهم لتأمين الدعم[4]

في هذا السياق اعتبرت تونس في الغالب منطقة عبور للأسلحة القادمة من مصر عبر ليبيا و تخزينها غير أن الوضع تغير في النصف الثاني من مارس 1956 إذ عرفت الحدود الليبية التونسية نشاطا ملحوظا في تهريب السلاح الأمر الذي استدعى تعزيز الرقابة الفرنسية بدعم من الحزب الدستوري التونسي الذي كان في خضم مفاوضات مع فرنسا [5] و مع توتر العلاقات التونسية . الفرنسية ابتداء من النصف الثاني من عام 1957 بدأت الحكومة التونسية تظهر ليونة تجاه الثورة الجزائرية ما دفع بقيادة جبهة التحرير الوطني إلى استغلال هذا الظرف و بتنسيق مع السلطات المصرية تم الاتفاق على نقل صفقة سلاح ضخمة تقدر بحوالي

[1] خليفة بولحروف، الطلائع الأولى لجيش التحرير و تداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض، تبسة، ص61/60.

[2] حبيب حسن اللولب، التونسيون و الثورة الجزائرية، الجزء2، منشورات سيدي نايل وزارة الثقافة الجزائر،ص29.

[3] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح من ركب الثورة التحريرية، الجزائر، ص168.

[4] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص166.

[5] مراد صديقي، المرجع السابق،ص30 .

350 ألف طن من الأسلحة و الذخيرة جرى تسليمها على أربع دفعات بين 17مارس 21أكتوبر من السنة نفسها , وقد استلمها السيد احمد سليم [1]

وقد اتهمت السلطات الفرنسية تونس بتقديم دعم عسكري مباشر للثورة خاصة تفكيك خط موريس ,وسمت باريس الى انشاء قوة مشتركة تونسية فرنسية لدراسة الحدود الشرقية مع الجزائر الهدف وفق عمليات التهريب , لكن هذه المحاولة قوبلت بالرفض التونسي , مما دفع الجيش الفرنسي الى اتخاذ إجراءات عقابية مباشرة وبلغ هذا التصميد ذروته في 8 فيفري 1958 , حين شنت القوات الفرنسية هجوما جويا على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية , ما أسفر عن مقتل أكثر من مائة مدني وجرح أكثر من مائتين في جريمة أثارت استنكارا دوليا واسعا وقد ساهم هذا اعتداء في تعزيز التضامن بين النظام التونسي بقيادة لحبيب بورقيبة وجبهة التحرير الوطني , مما دفع تونس الى تسهيل مرور القوافل السلاح وأفراد جيش التحرير عبر أراضيها , وتوج هذا التعاون بتوقيع اتفاق بين الحكومتين تونسية جزائرية مؤقتة في 19 ديسمبر 1960 نص على اعفاء جيش التحرير والهلال الأحمر من الضرائب والرسوم الجمركية في خطوة عكست عمق التنسيق بين الطرفين في دعم القضية الجزائرية[2]

ج-المغرب :

رغم أن الثورة الجزائرية حظيت بدعم معنوي مبكر، إلا أن الدعم المادي، خاصة من حيث التسليح، لم يتجسد فعليًا إلا بعد مارس 1955. فقد عبّر العربي بن مهيدي، قائد المنطقة الخامسة، عن هذا التأخر حين التقى بمحمد بوضياف قرب نهر ملوية قائلاً: «السلاح وإلا اختنقنا ابتداءً من أبريل 1955، وصلت أول شحنة سلاح عبر البحر من الإسكندرية على متن الباخرة "ديانا"، وعلى متنها سبعة ضباط جزائريين تلقوا تدريبًا في مصر. خُصّص جزء كبير من هذه الشحنة، بمعدل الثلثين، لجيش التحرير الوطني الجزائري، والباقي للمقاومة المغربية[3].

وفي أغسطس من السنة ذاتها، نجح أحمد بن بلة، بالتعاون مع ممثل جيش التحرير المغربي عبد الكبير الفاسي، في تهريب ألف قطعة سلاح من إسبانيا إلى المغرب ومنها إلى الجزائر. وتبعت ذلك في سبتمبر

[1] سعيدي وهيبة، الثورة و مشكلة السلاح (1954.1962) ، دار المعرفة ، باب الوادي الجزائر، ص143.

[2] المرجع نفسه ، ص144/145.

[3] محمد عباس ،ثوار العظماء ،مطبعة دحلب الجزائر، 1991، ص66 .

عملية إيصال شحنة جديدة من الأسلحة عبر يخت مصري رسا في منطقة الناظور، خُصص منها للثورة الجزائرية النسبة نفسها[1].

برز دور منطقة كبدانة المغربية في تزويد مجاهدي المنطقة الخامسة بالسلاح والذخيرة، كما شهدت الحدود الجزائرية المغربية ابتداءً من 1 أكتوبر 1955 تنسيقًا عسكريًا مباشرًا بين جيشي التحرير الجزائري والمغربي، وهو ما ساهم في دفع الملك محمد الخامس والحبيب بورقيبة إلى دراسة المسألة الجزائرية. واستمر دعم التسليح عبر المغرب حتى سنة 1961، تاريخ آخر شحنة وصلت على متن الباخرة "أوراغون[2]."

إزاء التضييق المتزايد على البواخر المحملة بالسلاح من قبل فرنسا وإسبانيا وأمريكا، إضافة إلى المخاطر الطبيعية، أنشأت قيادة الثورة ابتداءً من 1958 "شبكة إدارة الاتصالات الخاصة والمعلومات"، بإشراف محمد الرويغي المدعو "مراد صديقي"، لتأمين إيصال السلاح والمال والبريد العسكري، خاصة للمنطقة الخامسة انطلاقًا من وجدة[3].

من جهتها، فتحت الحكومة المغربية، بتوجيه من الملك محمد الخامس، أراضيها لتدريب المجاهدين، ووفرت قواعد خلفية للثورة، خاصة في مدينة وجدة. كما وضعت حوالي 500 متطوع مغربي تحت تصرف الثورة، وسُمح بمرور العتاد والمتطوعين عبر الحدود، إلى جانب التبرعات الشعبية، على غرار ما قامت به اتحاد النساء المغربيات من حملات دعم مالي.

ساهمت المدن الحدودية في تسهيل تهريب الأسلحة عبر وسائل مبتكرة، كصناديق الخضر والفاكهة والخزانات الفخارية وخزانات الوقود. كما تكفل جيش التحرير المغربي بتدريب المجاهدين في الريف، ليلتحق كل واحد منهم بعد عودته بقطعتين حربيتين وذخيرتهما[4].

إلى جانب ذلك، شكّلت الأراضي المغربية ملاذًا آمنًا للجرحى والمطاردين من المناضلين الجزائريين، خاصة مع اشتداد الحصار في بعض الولايات[5].

---

[1] مراد صديقي ، المصدر السابق ، ص 30

[2] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 66 .

[3] مراد صديقي ، المصدر السابق ، ص 32 ص 47 .

[4] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص 156 .

[5] نفسه ، ص 157 .

ورغم الاحتجاجات الرسمية التي رفعتها فرنسا إلى مجلس الأمن ضد المغرب، وردّها بإنشاء الأسلاك الشائكة والمكهربة وزرع الألغام على الحدود وتكثيف الحراسة، إلا أن المجاهدين واصلوا نشاطهم من القواعد الخلفية في المغرب .[1]

وبذلك ، أسهم المغرب ، شأنه شأن تونس و ليبيا ، في دعم الثورة الجزائرية ، رغم ما شاب العلاقات لاحقاً من توترات ، لا سيما ما تعلق بمسألة الحدود .[2]

[1] مريم الصغير، المرجع السابق، 158 .

[2] مراد صديقي ، المصدر السابق ، ص 58 ص 66 .

المبحث الثالث : الطرق الرئيسيةلتهريب السلاح نحو الجزائر

شكلت مسألة تأمين الأسلحة و نقلها إلى داخل التراب الجزائري أحد أبرز التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية غير أنها تمكنت من تجاوزها بفضل الدعم الذي قدمته عدة دول عربية و على رأسها ليبيا و قد وصف أحمد بن بلة ليبيا بأنها "أحب الأقطار العربية إلى قلبه بعد الجزائر" و فيما يتعلق بعمليات إدخال الأسلحة فقد كانت تنقل عبر الأراضي الليبية باستخدام عدة وسائل و أساليب نظرا لما تتيحه هذه الجغرافيا من إمكانيات لوجستية مهمة ساهمت في تسيير عمليات التسليح[1]

1-الطرق البرية لنقل الأسلحة:

أ-عبرليبيا :

شكل الطريق البري عبر الأراضي الليبية أحد المسالك الحيوية التي اعتمدت عليها الثورة في نقل الأسلحة نحو الداخل و قد تفرعت هذه الشبكة إلى مسارين رئيسيين ينطلقان من المناطق الشرقية لليبيا وصولا إلى الحدود الجزائرية غربا يمر المسلك الأول عبر الشمال الليبي حيث يبدأ من منطقة بنغازي شرقا ليعبر بعد ذلك من خليج سرت ثم مصراتة بمدينة طرابلس و من هذه النقطة يتفرع الطريق إلى مسارين فرعين و أولهما يتجه غربا نحو الأراضي التونسية يقطع الصحراء حتى يصل الحدود الجزائرية و أما الفرع الثاني فيتجه جنوبا نحو مدينة غدامس الواقعة فعند الحدود الليبية الجزائرية مباشرة ولا يبدو أن اختيار هذه المسالك كان مرتبطا فقط بعوامل أمنية لتفادي المراقبة الفرنسية بل كان مرتبطا أيضا بتوفر منشآت لوجستية هي نقاط استراتيجية من المسلك أبرزها في بنغازي، سرت، طرابلس، زوارة[2]

يتضح من خلال ما سبق أن جبهة التحرير الوطني اعتمدت طريقين بريين رئيسيين عبر الأراضي الليبية لنقل الأسلحة نحو الجزائر. الطريق الأول يمر بشمال ليبيا، وينطلق من الحدود الليبية-المصرية مرورًا ببنغازي، خليج سرت، مصراتة، وطرابلس، حيث يتفرع إلى مسلكين: الأول يتجه نحو مدنين التونسية ثم يعبر الصحراء وصولاً إلى الحدود الجزائرية، في حين يتجه الثاني مباشرة نحو مدينة غدامس على الحدود الجزائرية-الليبية. (انظر الملحق)

---

[1] مراد صديقي، المرجع السابق ، ص 97 .

[2] بشير القاضي ، المسيرون المغاربة الاتفاق و الاختلاف ،جيش التحرير المغاربي (1948-1954)

وقد كانت قوافل الشاحنات القادمة من مصر تنقل السلاح إلى طرابلس تحت حماية السلطات الليبية، حيث تُفرغ الشحنات بالتنسيق مع الجيش والشرطة الليبية. أما الأسلحة المنقولة جوًا إلى طرابلس، فكان يتولاها محمد الهادي عرعار لتخزينها في مراكز خاصة تابعة للثورة. ونظرًا لتوسع المهام، أعادت لجنة التنسيق والتنفيذ في عام 1958 تنظيم قاعدة ليبيا، حيث أصبح قسم التسليح والتموين مستقلًا ومختصًا بمهام النقل والتزويد والإمداد[1].

وقد أُنشئت عدة مصالح لتأمين العمل اللوجستي، أهمها:

•مصلحة التموين والتسليح، بإشراف محمد الهادي عرعار، والتي تولت نقل وتوزيع السلاح والمؤونة.

•مصلحة المواصلات العامة، لربط الاتصالات ونقل البريد بين ليبيا وتونس والقاهرة.

•مصلحة الاتصالات والمخابرات اللاسلكية، التي أنشأها عبد الحفيظ بوصوف وأشرف عليها ابن عودة، لتأمين الاتصال المشفر والراديو.

وازداد اعتماد الثورة على هذا الخط بعد استقلال تونس والمغرب سنة 1956، إذ ظل هذا الطريق أكثر أمانًا مقارنة بنظيره البحري الذي أصبح خاضعًا لرقابة مشددة من البحرية الفرنسية. وقد أدت هذه الرقابة إلى حجز عدد من السفن، أبرزها الباخرة البريطانية أتوس بتاريخ 16 أكتوبر 1956، التي كانت تحمل شحنة كبيرة من الأسلحة والذخيرة. كما تم اعتراض تسع سفن أخرى خلال عامين، منها SWANEE و JUANILLECOوSLOVENIA، وكلها كانت محملة بكميات معتبرة من الأسلحة.

رغم استمرار نشاط التهريب البحري، إلا أن مخاطره دفعت جبهة التحرير إلى تفضيل الطريق البري الليبي، خاصة عبر الجنوب، لكونه أكثر أمانًا وأقل تعرضًا للمراقبة أو الحجز. فقد نجحت قوافل السلاح في الوصول إلى الجزائر دون تسجيل أي عملية توقيف، على عكس المسالك البحرية أو تلك التي تمر عبر تونس، والتي كانت تشهد أحيانًا مضايقات من السلطات المحلية[2].

كما تميزت شبكة ليبيا بنجاحها في استقطاب عناصر ليبية دعمت الثورة، وكان على رأسهم العقيد يحي أبو السعود الذي أشرف على عمليات تفريغ الأسلحة، بمساعدة الضباط الليبيين والشبكة الجزائرية،

[1]فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 126 .
[2]لحسن زغيدي ، الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي 1954 1962 ، دار القصبة ، الجزائر ،ط2 ،2004 ، ص 124 .

فيما كان الرائد إغيلعلي أرزقي يتولى مرافقة الشحنات من مرسى مطروح إلى طرابلس. وقدّم الملك إدريس السنوسي دعمًا مباشرًا لضمان عبور الأسلحة إلى الجزائر.

ب-عبر المغرب:

اعتمدت جبهة التحرير الوطني في نقل الأسلحة عبر الحدود الغربية على مسارين رئيسيين: بري وبحري. تمثلت الطرق البرية في ثلاث خطوط إمداد أساسية، أبرزها:

- خط وجدة – وهران – الجزائر، الذي شكّل محوراً رئيسياً لحركة الشاحنات، حيث استُخدمت شبكة تهريب منظمة لنقل كميات محدودة من الأسلحة والذخائر بشكل منتظم، خاصة نحو الولاية الخامسة. غير أن هذا الخط أُغلق سنة 1960 بقرار من السلطات الفرنسية، عقب كشف أحد العملاء.

-أما الخط الثاني ، وجدة _بشار ، فكان يغذي الولاية السادسة ، وتم كشفه في أواخر سنة 1961 .

- الخط الثالث عبر السكك الحديدية ، إذ تمكنت شبكات التهريب من توظيف أربعة عملاء مختصين في تمرير الأسلحة باستخدام قطارات تربط المغرب بالجزائر ، خاصة على خطي وجدة_ وهران و وجدة_ بشار ، وكان يتم إيصال الشحنات إلى مدينة سيدي بلعباس ، ومنها تنقل بوسائل أخرى .

أدى نجاح هذه الخطوط ، لا سيما بعد استقلال المغرب ، إلى تعزيز القدرات العسكرية للثورة .و مع تشديد الحصار الفرنسي على الحدود البرية ، لجأ قادة الثورة إلى البحر ، معتمدين ميناء وهران كمنفذ جديد لتهريب كميات معتبرة من السلاح ، مستفيدين من الدعم الخلفي للمغرب.[1]

2- الطرق البحرية لنقل الأسلحة :

احتل الطريق البحري موقعًا مهمًا ضمن شبكات تموين الثورة الجزائرية بالسلاح، حيث مثّل أحد الوسائل الاستراتيجية التي اعتمدت عليها جبهة التحرير الوطني لنقل الإمدادات من الخارج، سواء من الدول العربية كمصر، أو من بعض الدول الأوروبية. وقد تميّزت هذه العمليات بالتنسيق المحكم والتخطيط

[1] عبد القادر بوباية ، تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس ، مجلة التاريخ العربي ، مجلة علمية محكمة تعني بالتاريخ العربي والفكرالإسلامي عدد 35، 2005 ، ص 15 ص 27 .

الدقيق، إذ كانت شحنات الأسلحة تنقل عبر طرق برية داخل أوروبا قبل شحنها بحرًا نحو السواحل الليبية أو المغربية، ومنها إلى الداخل الجزائري [1].

وشهد هذا المسلك البحري مشاركة عدد من المهربين وشبكات الدعم الأجنبية التي سهّلت عمليات النقل والتفريغ، كما لعبت بعض القواعد الخلفية، خاصة في إسبانيا وألمانيا، دورًا لوجستيًا مهمًا في تزويد الثورة بالعتاد. واعتمدت هذه العمليات على وسائل نقل متنوعة وعلى عناصر جزائرية وأجنبية سهرت على تأمين وصول الأسلحة في ظروف أمنية معقدة، رغم محاولات الاستخبارات الفرنسية المتكررة لإفشالها.

شكّل الطريق البحري أحد أهم المسالك التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني في نقل الأسلحة نحو الجزائر، لما وفره من مرونة وسرية مقارنة بالطريق الجوي غير المتاح. وقد تنوعت مسارات هذا الطريق، حيث كانت الأسلحة تُجلب من أوروبا الشرقية كبلغاريا، يوغسلافيا، واليونان، لتُنقل عبر الموانئ المغربية أو التونسية أو الليبية. كما سُجلت تحويلات للأسلحة من بعض الدول الأوروبية نحو مصر، ومنها إلى الجزائر عبر ليبيا أو تونس أو المغرب[2].

وقد راهنت جبهة التحرير على المغرب بالنظر إلى موقعه الجغرافي المحاذي للجزائر وحدوده الطويلة معها، فضلاً عن دوره الاستراتيجي في تسهيل عمليات التهريب، خاصة عبر سواحله الشمالية التي استقبلت أغلب السفن القادمة من موانئ أوروبا. وأشارت التقارير الفرنسية السرية منذ السنة الأولى لاندلاع الثورة إلى نشاط كثيف في تهريب الأسلحة نحو الجزائر، حيث كانت تصل من دول كتشيكسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي إلى الريف المغربي، ثم تُنقل بحراً نحو سواحل بني صاف، الناظور، وميناء بورساي (العربي بن مهيدي حالياً).

كما لعبت شركة "سحنون سرتيح"، المملوكة لأحد الجزائريين ، دوراً محورياً كوسيط تجاري في تهريب الأسلحة بين مصر وليبيا، عبر شركة صيد أنشأها لهذا الغرض. ونظراً لأهمية السواحل المغربية، أنشأت جبهة التحرير ممثليات لاستقبال الأسلحة، أشرف عليها سي إبراهيم وسي العربي، بمساعدة مغربيين هما أحمد دغموني ومحمد الشاوش، حيث تولوا تنسيق عمليات التهريب من الموانئ الإسبانية إلى موانئ شمال المغرب، خصوصاً تيطوان والناظور، تحت غطاء تجاري لتمويه المحتوى الحقيقي للشحنات.

---

[1] محمد حربي ، المرجع السابق ص 89

[2] مراد صديقي ، المرجع السابق ، ص 84 .

وشملت أهم مناطق التفريغ: سيدي شعيب، شاطئ سيدي إدريس، رأس النتارف، أفرو عند مصب واد كست، كيفني وسيدي راشد غرب مليلية، وبن بوشارف بمرسى مليلية. كما ساهمت الموانئ الغربية كميناءي الرباط والدار البيضاء في نقل الأسلحة نحو الجنوب المغربي والصحراء الغربية المحتلة، خاصة عبر منطقة وادي الذهب.[1]

وسيتم التطرق في الفصل الثاني بشيء من التفصيل إلى أبرز محطات هذا المسلك، والجهات الفاعلة فيه، والآليات التي اعتمدت في إنجاح عمليات نقل السلاح عبر البحر

[1]طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 280 .

الفصل الثاني: الطرق البحرية لتهريب السلاح نحو الجزائر

المبحث الأول: شحنات الأسلحة المهربة من طرف جبهة التحرير عبر البحر المتوسط

المبحث الثاني: نماذج عن أبرز العمليات البحرية لتهريب السلاح

المبحث الثالث: مدى نجاح عمليات تهريب نحو البحر

المبحث الأول: شحنات الأسلحة المهربة من طرف جبهة التحرير عبر البحر المتوسط

تمكنت جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية من تنظيم عمليات تهريب شحنات الأسلحة عبر سواحل البحر المتوسط مستفيدة من الإمداد على الجبهتين الشرقية و الغربية، فقد شكلت هاتين الجبهتين نقطتي عبور استراتيجيتين تم من خلالهما إدخال كميات معتبرة من السلاح لدعم الكفاح المسلح ضد الإستعمار الفرنسي.

1- تهريب السلاح نحو الجهة الشرقية :

تعد العمليات البحرية جزءًا محوريًا في الحرب التي خاضتها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي خلال ثورة التحرير (1954-1962). في ظل الحصار الفرنسي على الحدود البرية، كان البحر الأبيض المتوسط بمثابة "شريان الحياة" لتمويل الثورة الجزائرية. بينما شهدت الحدود البرية عمليات تهريب واسعة النطاق عبر الحدود الغربية والشرقية، فقد تميزت الطرق البحرية بقدرتها على إخفاء الشحنات وتجاوز الرقابة الفرنسية. وتوسعت العمليات البحرية من خلال استخدام أساليب متنوعة تشمل الزوارق الصغيرة، السفن التجارية، والشحنات المموهة.[1]

أ-الموقع :

تقع الجبهة الشرقية في الجزء ا لشمالي الشرقي الجزائري ، حيث يحدها شرقا الحدود التونسية ، و من جهة الشمال الغربي قالمة وعنابة و كما تمتد بحريا من سواحل القالة شمالا إلى قمار بالوادي جنوبا على مسافة حوالي 460 كلم و كذا طابعها الجغرافي ذو الخصائص التضاريسية المعقدة مثل المناطق الجبلية الوعرة

و لعل أبرزها جبال القالة و بني صالح و بوصلاح و أولاد مومن بالإضافة إلى جبال بوخضرة و العنق و الونزة[2]

كما تمتاز بإنفتاحها على الحدود البرية لدول عربية شقيقة مثل: تونس و ليبيا[3].

---

[1] طاهر جبلي : المرجع السابق ، ص 278 .

[2] طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 226 ص 227 .

[3] محمد لبجاوي ، حقائق عن الجزائر، دار الفكر الحديث ،بيروت ،1971 ، ص 154 .

لقد استفادت الجهة الشرقية من الدعم العربي بعيدا عن الحصار الفرنسي المكثف الذي عانت منه الجهة الغربية[1]

و قد اعتمد في نقل السلاح من مصر إلى ليبيا عبر الشحنات حيث كان يجمع في الإسكندرية و منها يتوجه خط حديدي يبعد عن السلوم ب 02 كلم و هو خط استراتيجي تم استكماله لاحقا لربط الإسكندرية مباشرة بالسلوم نظرا لتزايد تدفق الأسلحة المخزنة في المدينة . وقد تمركز في السلوم 120 جنديا من الجيش المصري وفي مرسى مطروح 80 جنديا آخرين بهدف تأمين عملية نقل السلاح نحو بنغازي و طرابلس حيث كانت توجد قواعد أمريكية إلا أن الشبكة الثورية نجحت في الاستفادة من هذا التواجد لضمان سلامة الطريق .

شكل أحمد بن بلة عنصرا محوريا في عمليات النقل و التخزين و توجيه الشبكات المختصة مما جعله هدفا للأجهزة الاستخباراتية الفرنسية . فقد نجا من محاولة اغتيال في القاهرة عبر طرد مفخخ أعيد بالخطأ إلى سائق أجرة فانفجر به كما نجا من محاولة ثانية في طرابلس دبرها عميل فرنسي يدعى جان دافيد مرتبط بمنظمة اليد الحمراء غير أن المحاولة فشلت وقتل الجاني على يد الشرطة الليبية كما تلقى تهديدات مماثلة أثناء تواجده في روما .[2]

تواصلت عمليات شحن الأسلحة من مصر إلى ليبيا غير أن تعثراً طرأ في طرابلس نتيجة تراكم كميات كبيرة من السلاح مقابل تراجع وتيرة نقله نحو الحدود الجزائرية ما استدعى تدخلاً عاجلاً من أحمد بن بلة و فتحي ديب اللذين تنقلا إلى طرابلس . هناك تواصلا مع الملحق العسكري المصري الذي كان يضطلع سراً بمهام تهريب السلاح كما التقيا بعلي محساس ممثل جهة الكفاح الجزائري بليبيا و عبد العزيز شوشان . وخلال اللقاء استعرضت أسباب تعطل حركة السلاح

التي تبين أنها ناجمة عن المراقبة البريطانية المشددة بقيادة "رعامة و جايلز" إضافة إلى تواجد الجيش الفرنسي على الحدود الشرقية و الجنوبية الشرقية للجزائر .

تم التباحث أيضا مع عبد الحميد درنة ، مدير عام الشرطة الليبية ، بهدف تسهيل مهام علي محساس و عبد العزيز شوشان ، وقد دعمت جهود تهريب السلاح من خلال تقديم أموال لشيوخ بعض

---

[1] يوسف مناصرية تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 19601956 في مجلة عصور يصدرها مخبر البحث التاريخي مصادر و تراجم عدد 6-7 جامعة وهران جوان -ديسمبر 2005 ص55.

[2] روبير ميرل ، مصدر السابق ، ص 104 .

القبائل الليبية ، الذين نظموا قوافل من الجمال لنقل السلاح نحو الحدود الجزائرية وهو ماتم تنفيذه بالفعل[1]

في السياق ذاته ،غادرت السفينة Good hope (الحظ السعيد) مصر يوم 14 أكتوبر 1955 محملة بالذخيرة لتفريغها في المنطقة الإسبانية ، غير أن السلطات الإسبانية رفضت الاستلام ، ما اضطر لنقل الحمولة إلى أحد الشواطئ الليبية المهجورة قرب طرابلس ، بعيدا عن أعين البريطانيين . نقلت الذخائر إلى مزارع مخصصة للتخزين قرب ميناء زوارة ، وتم إنزالها في 8نوفمبر 1955 ، وتولى علي محساس نقلها بالشاحنات إلى مخازن سرية . وفي ضوء هذه التطورات ، طرح أحمد بن بلة ضرورة التوجه إلى مدريد لمعالجة الإشكالات المتعلقة باستقبال شحنات الأسلحة الموجهة للحدود الغربية الجزائرية .[2]

في جانفي 1956، عقد اجتماع بالقاهرة ضم ممثلي جيش التحرير المغاربي ، بمشاركة أحمد بن بلة ، ومحمد بوضياف ، والعربي بن مهيدي عن الجزائر ، والدكتور المهدي عبود ، ومحمد بن عبد الله المساعدي عن المغرب ، والطاهر لسود عن تونس ، بحضور فتحي الديب ممثلاً عن الجانب المصري . عقب هذا اللقاء استؤنفت عمليات الإمداد بالسلاح من مصر ، حيث نقلت شحنة في 18 جانفي 1956 لصالح الجبهة الشرقية ، وكانت أكثر تنوعا وعدداً من الشحنات السابقة ، وقد تم إنزالها بأحد الشواطئ الليبية تم تخزينها في زوارة .

في أعقاب هذه العملية ، التأم مجددا قادة جيوش التحرير المغاربي بالقاهرة يوم 24 فيفيري1956 ، بحضور عبد الكريم الخطابي ، وعباس لغرور ، وأحمد بن بلة و الدكتور المهدي عبود ،والطاهر لسود رفقة قائد أركان حربه بشير الصباح .[3] شدد الاجتماع على ضرورة استمرار مصر في دعم الكفاح المسلح في البلدان المغاربية الثلاثة ، لتشتيت الجهد العسكري الفرنسي . وبناء على ذلك أمر جمال عبد الناصر بمضاعفة كميات السلاح الموجه لقادة التحرير المغاربي .

عرفت الفترة ما بين 20 مارس و 6أفريل 1956 تصاعدا غير مسبوق في عمليات تهريب السلاح إلى الجزائر عبر الحدود الليبية التونسية ، خاصة لتزويد منطقتي الأوراس و سوقأهراس ، رغم تشديد الرقابة

---

[1] محمد لبجاوي ، المرجع السابق ، ص 155 .

[2] فتحي الديب ، مصدر سابق ، ص 130 .

[3] عميرة عليه الصغير ، <<جيش التحرير الوطني التونسي ، حقيقته و مصيره >> جيش التحرير المغاربي ، المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث و المعاصر) ، العدد 109 ، زغوان 2003م ، ص 89 ص 90 .

الفرنسية بالتنسيق مع السلطات التونسية . تم تهريب أربع دفعات من السلاح خلال هذه الفترة ، ونفذت العمليات بحذر بالغ من قبل شبكات التهريب . غير أن قائد الشرطة الليبية الضابط البريطاني جايلز، اشتبه في الأمر ، فأرسل قوة كبيرة نحو الحدود الليبية و التونسية بحجة القيام بمناورات وقد تدخل عبد الحميد درنة لإيقاف هذه العملية .

و لقد انطلقت أول عملية إمداد على الجبهة البحرية من ميناء الإسكندرية بمصر تحت غطاء " الشركة الشرقية للملاحة و التجارة" غداة اندلاع الثورة حيث وصلت أول شحنة أسلحة ميناء زوارة غرب طرابلس في ليبيا يوم 8 ديسمبر 1954 ثم نقلت إلى ميناء جرجيس بتونس و منه إلى الحدود الشرقية للجزائر[1]

و يعود الفضل في انتظام عملية الإمداد بالسلاح على الجبهة الشرقية لكل من بن بلة و علي محساس و بعده بن عودة و أوعمران[2]

و لم تتعد عمليات الإمداد عبر الحدود الشرقية الولايات الحدودية الأولى و الثانيةو القاعدة الشرقية و أحيانا الولايتين الداخليتين الثالثة و الرابعة.

قبل عام 1956 كانت الأسلحة الموجهة للثورة تصل إلى شمال ليبيا عبر ميناء زوارة البحري الواقع غرب طرابلس بالقرب من الحدود التونسية و بعد ذلك تنقل عبرها بواسطة الجمال عبر مسالك معزولة بعيدة عن الرقابة الفرنسية و تجدر الإشارة إلى أن الحاجز الحدودي في بن قردان كان يقع مباشرة أمام ثكنة الجيش الفرنسي مما أدى إلى نقل الأسلحة عبر البحر من الميناء الليبي إلى ميناء جرجيس في تونس بواسطة زوارق صيد بمساعدة الصيادين و تحت إشراف عمار بن عودة و علي محساس[3]

و بعد عام 1956 كانت الإمدادات القادمة عبر الحدود الشرقية تعتمد على على ثلاثة ممرات أساسية لضمان وصولها و هي كالتالي:

1. مسالك جزيرة جربة نحو السواحل التونسية

---

[1] محمد عباس الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن(1962/1954) دار القصبة الجزائر 2007 ص350

[2] Francois Milles <<L'Athos un Fiasco pour le FLN>> in Historia Magazine N 219 1972 P798,

[3] عبد المجيد بوزيد الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهاداتي، ط2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين الجزائر 2007

2. مسالك الميناء الليبي بإتجاه بن قردان ليمر عبر الأراضي التونسية بإتجاه منطقة سوق أهراس(القاعدة الشرقية) و نحو الولاية الأولى (الأوراس) بواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب.[1]

3. المسلك المباشر من مصر إلى تونس عبر ليبيا بعد الإستقلال في مارس 1956[2]

و حسب شهادة المجاهد محمد الطيب بيزار فإنه خلال سنة 1957 تمت أربعة رحلات في الشهر من ليبيا إلى تونس بحمولة ثمان شاحنات من السلاح و الذخيرة ثم ارتفع عدد الشاحنات ليصل إلى 30 شاحنة سنة 1959[3]

ب-إيصال السلاح إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية

شكّل الشرق الجزائري معبراً أساسياً لإيصال السلاح إلى الثورة الجزائرية، خاصة من خلال الدعم القادم من مصر والدول الصديقة. وقد تمكّنت الثورة من الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة من أوروبا الشرقية، لا سيما من تشيكوسلوفاكيا، التي أبرمت صفقة سلاح مع الحكومة المصرية عام 1957، على علم بأن وجهتها النهائية ستكون الجزائر. وبغية تفادي التورط المباشر مع السلطات الفرنسية، اشترطت السلطات التشيكية تسليم المبلغ المقدر بمليون دولار قبل الشحن، وهو ما تم فعلاً. نُقلت الأسلحة من براغ إلى بولندا، ثم شُحنت عبر الباخرة "مرشيليوسكي" التي غادرت بولندا يوم 18 أفريل 1957، لتصل ميناء الإسكندرية في 03 ماي من السنة ذاتها. ومن هناك، تم نقلها برا عبر الحدود الشرقية بواسطة شاحنات تعود لتجار ليبيين، حيث استلم علي محساس أولى دفعات الدعم[4].

مع تزايد الدعم وتوسع شبكات الإمداد، قامت الحكومة المؤقتة بإنشاء حظائر خاصة لتخزين وشحن الأسلحة من موانئ مصر وليبيا وتونس نحو الحدود الجزائرية. وتجدر الإشارة إلى أن الثورة كانت تعتمد قبل 1956 على دعم محدود من مصر وتبرعات ليبية، إلا أن الوضع تغيّر بعد 1958، حيث بدأت تصل

[1] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962/1954، دار الأمة، ص291.

[2] مراد صديقي المصدر السابق ص 49 و انظر خريطة المحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة عبر الجبهة الشرقية من الملحق رقم

[3] علي العياشي لقاء مع المجاهد محمد الطيب بيزار ص63/62.

[4] فتحي الديب ، مرجع سابق ، ص 323 ص 324 .

كميات كبيرة من الأسلحة من دول أوروبية عديدة إلى موانئ الإسكندرية ومرسى مطروح ومستودع السلوم على الحدود المصرية الليبية[1]

وبدعم من السلطات المصرية، أُنشئت "وكالة الشرق للنقل البحري"، التي تولّت نقل الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا وروسيا نحو مصر، ومن ثم إلى الجزائر. ومع ذلك، كشف العقيد عمر أو عمران عام 1957 أن المصريين كانوا يحتفظون بالأسلحة الحديثة، بينما يسلمون للثوار أسلحة قديمة أو غير صالحة. وعلى الجانب الغربي، نشط العقيد عبد الحفيظ بوصوف في الاتصالات مع المغرب وإسبانيا لجلب السلاح، كما برز محمد يوسفي في العمل اللوجستي، حيث أصبحت مدينة الناظور قاعدة رئيسية للإمداد بالسلاح[2].

ولتسهيل عملية النقل عبر الحدود الشرقية، أنشئت قواعد ومخازن انطلاقاً من الإسكندرية ومرسى مطروح، كما أقيمت قواعد متعددة على الأراضي الليبية أبرزها في طرابلس وبنغازي، وذلك لتنظيم قوافل التسليح وتنسيق عبورها. وفي هذا الإطار، استلم المندوب الحكومي عرعار الخميسي شحنة أسلحة من الصين الشعبية يوم 15 جوان 1959، تم تخزينها في مرسى مطروح، وكانت متنوعة وتشمل رشاشات من نوع "تومسون"، ومدافع هاون عيار 60 ملم و81 ملم، ومدافع مضادة للدبابات من عيار 57 ملم، بالإضافة إلى كميات معتبرة من الذخائر والمتفجرات. نُقلت هذه الأسلحة لاحقاً عبر القواعد الليبية نحو الأراضي التونسية.[3]

ج-قاعدة طرابلس:

في سنة 1957، أنشأت جبهة التحرير الوطني مقراً لها في العاصمة الليبية طرابلس داخل عمارة خصصت لإقامة أعضاء البعثة، من بينهم عبد المجيد بوربية، كمال ساكر، محمد طالب، وأحمد سليم. إلى جانب هذا المقر العلني، وُجدت قاعدة سرية جنوب المدينة، تولّى تسييرها عبد الله نواورية، علاوة عثامنة، براودة عمار، وعدد من الجنود المكلّفين بمهام نقل السلاح إلى تونس. ورغم تواضع الإمكانيات التي اقتصرت

---

[1] محمد عباس ، كيف صنع الإمداد جيش الحدود ، الشروق اليومي ، الإثنين 15 أوت 2005م العدد 1457 ، ص 16 .

[2] بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص 302

بعد شراء المركب دفاكس من اليونان ، اجتمع فتحي مع زكريا محي الدين ، وتم دراسة المشروع متعلق بإنشاء شركة للملاحقة البحرية تمتلك المركب دفاكس كمرحلة أولى يليها بعد يليها بعد ذلك التوسع بشراء مركب ثان لتغطية تهريب السلاح و كان المشروع يتضمن إنشاء الشركة باسم الشركة لشرقية للملاحة و التجارة برأس مال 20.000 جنيه وهي قيمة ثمن السفينة دفاكس ، وقد كان مديرالشركة عصمت الديب ، وقد تم تسجيل الشركة في 28-06-1956م

[3] فتحي الديب ، مصدر سابق ، ص442 ص 443

على سيارة جيب قديمة وشاحنة بيدفور 4×4، فقد اضطلع أفراد القاعدة بكافة المهام اللوجستية والتنظيمية[1].

لاحقاً، قام العقيد عمر أو عمران، رفقة عدد من ضباط جيش التحرير والطلبة، بزيارة إلى ليبيا بهدف التفتيش والتنسيق مع السلطات الليبية، وأسفرت الزيارة عن تحسينات تدريجية في الهياكل التنظيمية. كما أوفد القائد إيدير بمعية ضباط سامين لتنظيم عملية عسكرية كبرى انطلاقاً من الجنوب الليبي، عُرفت باسم عملية "غات"، تمثّلت في فتح جبهة قتال جنوبية عبر مهاجمة القوات الفرنسية المكلفة بحراسة الحقول البترولية، وكان أول هجوم في 3 أكتوبر 1957. وقد تم تعيين المناضل بشير قاضي مسؤولاً عن قاعدة طرابلس، بينما نُقل خميسي عرعار إلى القاهرة لمهام أخرى.

وفي نهاية أوت من نفس السنة، وخلال زيارة الرئيس التركي جلال بيار إلى ليبيا، دُعي وفد جبهة التحرير الوطني إلى مأدبة رسمية أقيمت على شرفه، حيث أبدى الرئيس التركي تعاطفاً واضحاً مع القضية الجزائرية، وتعهّد بتقديم دعم مباشر، تُرجم لاحقاً في إرسال خمسة آلاف مسدس آلي من نوع "موزير" وكميات معتبرة من ذخائر البنادق الرشاشة نوع MG42 MG34[2]

د-قاعدة بنغازي :

في أكتوبر 1957، افتتحت جبهة التحرير الوطني مكتباً لها في مدينة بنغازي، تولّى إدارته عبد المجيد بوزيد بمعية محمد طالب، واستُقبل الوفد من طرف لجنة ليبية داعمة للثورة، ضمّت عدداً من التجار المحليين، منهم الإخوة بن موسى، المغربي، الزاوي، محمد الحربي، والشاوش. وقد خُصصت عمارة وسط المدينة كمقر إداري وسكني، وانضم لاحقاً سعد الدين نويوات إلى الفريق، حيث ركّزت المهمة الأولى للمكتب على توعية الرأي العام الليبي وتعزيز التضامن مع الثورة الجزائرية .[3]

أجرى بوزيد اتصالات بالجنرال الليبي بوقويتين، قائد قوات الدفاع بالمنطقة، لتأمين مرور قوافل السلاح، خاصة وأن الأسلحة كانت تُنقل من مصر إلى ليبيا براً.[4] وقد تمت عملية التوصيل إلى ثكنة في طرابلس

---

[1] بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 302 303 .

[2] Abdelemadjid bouzbid, La Logistique Durant La Guerre de liberation national , Mitidja Impression ,Alger, 2005 p 41

[3] بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 303

[4] Abdelemajid Bouzbid op cite p 44 p 45

عبر شركة يملكها عبد الله عابد السنوسي، أحد أقرباء الملك إدريس، التي كانت تمتلك شبكة واسعة للنقل من السودان حتى شمال إفريقيا. تولّى الجيش المصري مسؤولية شحن الأسلحة من ميناء الإسكندرية إلى مرسى مطروح، ثم تولى الجزائريون مهام الشحن والتفريغ. وعند الوصول إلى طرابلس، خُزّنت الأسلحة في ثكنات معزولة بغريان بمساعدة النقيب الليبي ميلود أفندي، الذي أشرف على نقلها لاحقاً إلى تونس عبر ميناء زوارة أو على ظهور الجمال عبر الجنوب التونسي .[1]

قبل عام 1956، كانت الأسلحة تُهرّب بحراً من شمال ليبيا إلى تونس، ومنها تُنقل بواسطة الجمال في مسارات بعيدة عن الرقابة الفرنسية. وقد ساهم صيادون في إخفاء عمليات التهريب البحري، خاصة بعد إقامة قاعدة فرنسية في بن قردان. أشرف على عمليات التهريب علي محساس، ثم بن عودة، بالتنسيق مع والي مدنين. وقد قام رجال مثل عثامنة ويوسف عبد الرشيد بنقل الشحنات بشجاعة رغم قلة الوسائل والرقابة الشديدة.

مع تحسن الظروف، اقتُنيت سيارات خفيفة لتسهيل التنقل، وفي سنة 1958 تم تزويد جيش التحرير بشاحنات من نوع "فيات"، "مرسيدس"، و"لانسيا". وجرى تنسيق أمني بين ليبيا وتونس لتأمين طرق نقل السلاح ليلاً دون أضواء، مع توفير المؤونة والوقود لتفادي التوقف[2].

كما تم إنشاء قاعدة "رومل" على بعد 40 كم من بنغازي، لتكون حظيرة للشاحنات تحت حراسة مقاتلي جيش التحرير. وقد بلغت المسافة المقطوعة شهرياً في قوافل السلاح بين مصر وتونس نحو 12,000 كم، موزعة على أربع مراحل: من مرسى مطروح إلى مساعد، ثم الجبل الأخضر، فبوكماش، وأخيراً إلى غار ديما بتونس ومنها نحو الحدود الجزائرية[3].

ولتجاوز الدمار الذي طال شبكة المواصلات بسبب القصف الفرنسي، أنشأت الثورة شبكة خاصة بها بعد شراء شاحنات في أكتوبر 1958، مع فتح طرق جديدة وتعزيز الصيانة والاتصال. وأُسندت المهام بين أعضاء الثورة: الدعم اللوجستي لعلي بوحصيلة، التموين لصالح ترحيل، والمالية لبوعكاز.

---

[1] بوبكر حفظ الله : المرجع السابق ، ص 304

[2] بوبكر حفظ الله : المرجع نفسه ، ص 305 306 .

[3] Abdelmadjid Bouzbid, op cite,p 49 p 50 .

ابتداءً من عام 1960، بلغ عدد قوافل السلاح ثلاثاً شهرياً، كل واحدة تضم ست شاحنات بحمولة عشرة أطنان، لترتفع إلى أربع قوافل في 1961 تنقل بين 300 و400 طن شهرياً من مرسى مطروح إلى المخازن الليبية. وقدّرت المسافة الإجمالية المقطوعة بأربعة ملايين كيلومتر حتى عام 1962، بفضل جهود نحو ثلاثمائة سائق تعاقبوا على مهام الشحن والقيادة. وقد سقط مالا يقل عن سبعة آلاف شهيد من عناصر الإمداد خلال عمليات نقل السلاح، خصوصاً بعد إقامة خطي شال وموريس[1].

2- شحنات الأسلحة عبر الجهة الغربية

في سياق تعزيز الجهود الرامية إلى تموين الثورة الجزائرية بالسلاح جرت اتصالات مكثفة بين محمد بوضياف و العربي بن مهيدي في كل من تطوان و الناضور الخاضعتين للسلطة الإسبانية بغرض اتخاذهما قواعد خلفية لدعم ثورتي الجزائر و المغرب و قد التقى محمد بوضياف و بن مهيدي في مناسبات متعددة بمجموعة من المجاهدين المغاربة الذين كانوا يمثلون القيادة الميدانية للمقاومة في الناضور و على رأسهم عباس بن عمر (عباس لمساعدي) و عبد الله (عبد الرحمان الصنهجي) و تمحورت اللقاءات حول سبل دعم منطقة وهران بالأسلحة التي تحتاجها خاصة بعد تلقي الثورة وعودا من القاهرة بتوفير شحنات من السلاح عبر الحدود الغربية [2]

أ-الموقع :

و هذه المنطقة تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى أقصى الجنوب جنوب الجزائر و تمتد على حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا وهي تتربع على 3/1 من مساحة الجزائر و قد أنشأها العربي بن مهيدي بالتعاون مع عبد الحفيظ بوصوف رغم تعذر انطلاق العمل المسلح في وهران مع اندلاع الثورة 1954 بسبب القضاء المبكر على الخلايا الأولى فإن التنظيم الثوري أعيد بعثه مع بداية أكتوبر 1955 م [3]حيث انطلقت العمليات المسلحة في مناطق ندورمة و الغزوات , تلمسان سدو , ورد استعمار على هذا النشاط بتسليح 700 شخص من قدماء المحاربين غير أن جيش التحرير إستفاد من 700 قطعة سلاح بعد

[1] Abdelmajid Bouzbid, op cite p p 51

[2] زكي مبارك ، الملتقى الدولي للكتابات العربية و الأجنبية في الثورة الجزائرية 1954. 1962م ، الجزائر 2002م ، .ص 60 .

[3]بوبكر حفظ الله ،المرجع السابق ، ص 233 .

فرار العديد منهم إلى صفوفه و مع حلول عام 1956 م توسعت أنشطة المنطقة الخامسة لتشمل كذلك عين تموشنت و سيق و غليزان [1]

لعبت الحدود الغربية دورًا مهمًا في كسر الحصار المفروض على الثورة الجزائرية فيما يخص تموينها بالأسلحة. فمنذ صيف 1956، بدأت شبكات التسليح بالنشاط عبر المغرب، وصولًا إلى إسبانيا، حيث كثفت الدبلوماسية الجزائرية جهودها لتسهيل تهريب الأسلحة إلى الداخل. وقد ازدادت فعالية هذه الشبكات بعد تولي عبد الحفيظ بوصوف قيادة الولاية الخامسة، حيث تم نقل الأسلحة القادمة من أوروبا مرورًا بمصر، على متن سفن استأجرتها أو اشترتها الثورة، ليتم تفريغها في السواحل الإسبانية أو المغربية [2]

في مارس 1956، استفادت الجبهة الغربية من شحنة أسلحة وصلت عبر الباخرة ديفاكس، التي تم شراؤها من اليونان. انطلقت من ميناء الزوارة بليبيا في 16 ماي 1956، وبعد إفراغ شحنة الشرق، رست في سواحل سبتة تحت السيطرة الإسبانية، وتم تفريغ حمولتها ليلًا بسرية تامة باستعمال قوارب صيد. ضمت الشحنة معدات اتصالات، متفجرات جيلاتينية، قنابل يدوية، وذخائر متنوعة. وفي جويلية من نفس السنة، أفرغت حمولة ثانية شملت آلاف البنادق، رشاشات ومدافع، إضافة إلى كميات ضخمة من الذخيرة، قبل أن يتم تدمير السفينة لاحقًا من قبل البحرية الإسرائيلية في أكتوبر 1957 شرق البحر المتوسط[3]

كما ساهم مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب، تحت رئاسة الشيخ محمد خير الدين، بدور محوري في تنظيم التموين. وعند وصول أول سفينة سلاح إلى ميناء طنجة، تدخل المكتب لدى السلطات المغربية، التي أمرت القوات الملكية بنقل الشحنة إلى وجدة لتُخزن في مراكز قيادة الجبهة.[4]

استُكملت العمليات بشحنات أخرى من المشرق العربي، منها سفينة آتوس التي انطلقت من بيروت في أ12كتوبر [5]1956، لكنها وقعت في قبضة البحرية الفرنسية. ويُذكر أن الملك محمد الخامس، بعد لقائه بأحمد بن بلة في مدريد، وعد بدعم الثورة وفتح الحدود المغربية أمام عبور الأسلحة والمجاهدين.[6]

---

[1] زكي مبارك ، المرجع السابق ، ص 59 .

[2] فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 205 .

[3] محمد خير الدين ، مذكرات ،ج2،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب ،د،ت، ص 181 .

[4] فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 258 .

[5] نفسه ، ص 259 .

[6] مذكرات أحمد بن بلة ، المصدر السابق ، ص 101 .

غير أن هذا الدعم لم يكن دائمًا دون شروط، فقد تدخلت السلطات المغربية مرارًا في قضايا التسليح، فارضة شروطًا سياسية تمثلت أساسًا في محاولة فرض الاعتراف الجزائري بتعديلات حدودية لصالح المغرب. وتجلّى ذلك في تمركز الجيش المغربي عام 1958 بممر فقيق الاستراتيجي، ما شكّل ضغطًا على مسالك عبور السلاح نحو الداخل، خاصة بعد إنشاء خط موريس

في المقابل، كثفت فرنسا مراقبتها للمجال البحري، وأحبطت عدة محاولات تهريب، منها حجز باخرتين يوغسلافيتين في جانفي 1958 محملتين بالأسلحة نحو وهران، إضافة إلى باخرة دنماركية في نفس السنة، ما يعكس حجم التحديات التي واجهتها الثورة في سبيل تأمين الدعم العسكري.[1]

ب-بواخر السلاح عبر الحدود الغربية

مع اندلاع الثورة الجزائرية، تم تنفيذ أول عملية نقل للأسلحة من مصر إلى ليبيا تحت إشراف أحمد بن بلة، حيث استُخدم اليخت انتصار التابع للبحرية المصرية لنقل شحنة من الأسلحة والذخائر وُضعت في صناديق صغيرة لتسهيل تهريبها. ولتضليل المراقبة، أُعلن أن اليخت يقوم برحلة تدريبية، ليتم إنزال الشحنة في أحد الموانئ القديمة شرق طرابلس يوم 8 ديسمبر 1954، ثم نُقلت بالشاحنات نحو الداخل، في أول محاولة ناجحة لتهريب السلاح لصالح الثورة[2].

عقب نجاح هذه العملية، تكررت عمليات الإمداد عبر البحر، خصوصاً بعد أن أصبحت منطقة وهران، منذ سنة 1955، تمثل جبهة جديدة للنضال بقيادة العربي بن مهيدي ثم عبد الحفيظ بوصوف، اللذين ساهما في تنظيم المنطقة الخامسة عسكرياً وسياسياً، مما جعلها مركزاً مهماً لتخزين وتوزيع السلاح .[3]

وفي هذا السياق، التقى أحمد بن بلة يوم 4 جانفي 1955 بكل من فتحي الديب وعزت سليمان للتباحث بشأن دعم الجبهة الغربية بالسلاح، واستُبعد استخدام الأسطول المصري، فوقع الاختيار على

[1] محمد قنطاري، "الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية دور المناطق الحدود إبان الثورة ، مجلة الذاكرة ع/3، المتحف الوطني للمجاهد ،1995 ص 127 . "

[2] فتحي الديب : مرجع السابق ، ص 63

[3] بسام العسلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، ط 1 ، دار النفائس ص 53

اليخت دينا، المملوك للملكة الأردنية دينا عبد الحميد، واستُؤجر من طرف حسن خيري دون إعلام المالكة بطبيعة المهمة[1].

أبحر اليخت من بور سعيد مطلع فيفري 1955، وعلى متنه سبعة ضباط جزائريين تلقوا تدريبات في مصر، وهم: محمد بوخروبة، محمد الصالح عرقاوي، علي مجاري، عبد العزيز مشري، محمد عبد الرحمان، محمد حسنين، وأحمد شنتوف. وقد حملت الشحنة أسلحة وذخائر و متفجرات موجهة لجيشي التحرير الوطني الجزائري والمغربي، حيث خُصص ثلثاها لجيش التحرير الوطني الجزائري ، وثلث لجيش التحرير المغربي و قد تم تلقي الشحنة بالجهة الغربية يوم 23 فيفري 1955م من طرف الأخ أحمد بن بلة .[2]

ج-استمرار إمدادات السلاح عبر البحر نحو الجهة الغربية :

مثّلت الشحنة التي نقلها اليخت دينا عملية نوعية من حيث الكمية والتنوع، إذ تضمنت بنادق، مسدسات، مدافع، وذخائر مختلفة. وقد أُعيد استخدام اليخت ذاته يوم 24 مارس 1955، حيث انطلق من الإسكندرية نحو الحدود الغربية، وتوقف عند ميناء الناظور. هناك، كان المناضلون الجزائريون في حالة تأهب لاستقبال الشحنة، التي تم إنزالها قبيل الفجر على مسافة تُقدّر بـ20 متراً فقط من منطقة محرّرة. غير أن اليخت تعرض لعطل إثر اصطدامه بالرصيف أثناء رحلة العودة، مما أدى إلى اكتشافه صباحاً من قبل حرس السواحل الإسبان الذين اقتادوه إلى ميناء الناظور للتحقيق. غير أن هذا التحقيق أُوقف لاحقاً وأُفرج عن اليخت بعد مفاوضات[3].

وفي أوت 1955، قام أحمد بن بلة بالتنسيق مع علال الفاسي بشراء شحنة أسلحة من إسبانيا تضمنت ألف قطعة، نُقلت عبر البحر إلى ميناء مليلية، وتم توزيعها على المجاهدين في الجزائر والمغرب الأقصى[4].

---

[1] فتحي الديب : مرجع السابق ، ص 83

[2] بوبكر حفظ الله : المرجع السابق ، ص 308

[3] Abdelmajid Bouzbid op cite p 91

[4] بوبكر حفظ الله : المرجع نفسه ، ص 308

ومع تصاعد وتيرة العمل المسلح في الجزائر خلال الأشهر الأولى من الثورة، وبسبب الحشود العسكرية الفرنسية الكبيرة الهادفة إلى القضاء على المقاومة، أصبح من الضروري تكثيف عمليات تهريب السلاح لضمان استمرارية الكفاح وتوسيع رقعته[1].

في هذا الإطار، تم إعداد شحنة جديدة لتأمين جبهتي وهران ومراكش. أبحر اليخت انتصار يوم 2 ديسمبر 1955 من ميناء الإسكندرية نحو نقطة الإنزال المحددة. وقد حمل شحنة كبيرة من البنادق الرشاشة والمدافع والذخائر، خُصص ثلثاها لجيش التحرير الوطني الجزائري، والثلث الباقي للجيش المغربي. أثناء الإبحار، رصد الطيران الفرنسي اليخت وقام بإطلاق نيران تحذيرية وقنابل لإجباره على التوقف، إلا أن الطاقم سرعان ما اتجه نحو المياه الإقليمية الإسبانية، حيث تمكن من تفريغ الشحنة في ميناء الناظور، وقد استلمها محمد بوضياف[2]

أثناء عملية التفريغ، حدثت مشكلتان جديرتان بالذكر: الأولى تتعلق بعدم توافق كلمة السر مع قائد اليخت، والثانية تخص تعطل الزورق الثاني المكلف بنقل الأسلحة، ما أدى إلى اختفاء جزء من الشحنة دون أن يُعثر عليه لاحقاً، في حين نجح الزورق الأول في توصيل جزء منها[3].

رغم المخاطر الجسيمة التي أحاطت بعمليات تهريب السلاح، فإن الطريق البحري ظل الخيار الأكثر فعالية بالنسبة لقيادة جيش التحرير الوطني، خصوصاً عبر المنطقة الخامسة ذات الامتداد الجغرافي الواسع، حيث أسهمت تلك الإمدادات في إنهاك القدرات العسكرية الفرنسية[4]

وفي 21 جانفي 1956، رفعت قيادة الثورة بالقاهرة مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر تتضمن خطة العمل العسكرية للأشهر القادمة، بالإضافة إلى قائمة بالأسلحة والذخائر المطلوبة. واستُتبع ذلك بلقاء أواخر جانفي 1956 بين ممثلي جيش التحرير والرئيس عبد الناصر، الذي أمر بالاستجابة الكاملة لاحتياجات

[1] جوان جيليسبي : ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1966، ص147.

[2] فتحي الديب، المرجع السابق، ص126.

[3] مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت1986، ص149.

[4] فتحي الديب، المرجع نفسه، ص168.

الثورة، وفعلاً، أبحر اليخت الأمل السعيد من ميناء الإسكندرية يوم 20 جانفي 1956 محملاً بشحنة من الأسلحة والذخائر موجهة إلى الجبهة الغربية[1]

وفي الوقت ذاته، تنقل أحمد بن بلة إلى مدريد لتهيئة الظروف السياسية لتفريغ الشحنة، حيث أبدت السلطات الإسبانية موافقة مبدئية، لكنها عادت وتراجعت عنها، ما اضطر الطاقم إلى تغيير وجهة اليخت نحو الجهة الشرقية، حيث تم تفريغ الشحنة في ميناء الصيد بمدينة زوارة الليبية[2].

خلال سنة 1956، تم التوصل إلى اتفاق مع بعض المسؤولين الإسبان المتخصصين في تجارة السلاح، يهدف إلى تسهيل تقريب كميات من الأسلحة والذخائر إلى جيش التحرير الوطني الجزائري. وقد جاءت هذه التسهيلات عقب توقيع عقود رسمية لتوريد السلاح بين إسبانيا والمملكة العربية السعودية، وُجهت فعلياً لدعم الثورة الجزائرية. وفي ذات الوقت، كثّفت قيادة الثورة اتصالاتها لإيجاد مصادر إضافية للأسلحة، من خلال شركات تسليح إيطالية وتجار سلاح مستقلين[3]

وفي فيفري من العام ذاته، تم اقتناء السفينة ديفاكس من اليونان، حيث وصلت إلى ميناء الإسكندرية في أواخر أفريل 1956. وقد أُلحقت السفينة بالشركة الشرقية للملاحة، التي كانتتمارس أنشطة تجارية بهدف التمويه، فباتت ديفاكس جزءاً من عمليات تهريب السلاح تحت غطاء تجاري سري[4].

عقب الاتصالات التي أجراها أحمد بن بلة مع السلطات الإسبانية، وبدعم من السلطان المغربي محمد الخامس، وافقت إسبانيا على تمرير شحنات السلاح عبر سواحلها الغربية. واستُخدمت سفينة ديفاكس في نقل كميات معتبرة من السلاح نحو مختلف الجبهات الجزائرية، من الشرقية إلى الوسطى والغربية[5].

وقد شكّل نجاح هذه العملية دليلاً عملياً على نجاعة المسار البحري، ما أقنع عبد الحفيظ بوصوف – الذي تولى قيادة الولاية الخامسة عقب استشهاد العربي بن مهيدي – بأهمية تكثيف هذا النوع من العمليات[6].

---

[1] فتحي الديب، المرجع السابق، ص169.

[2] Abdelmajid Bouzbid op cite p 95-96

[3] بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص310.

[4] فتحي الديب : المرجع السابق ، ص168 ص 169

[5] مصطفى طلاس : المرجع السابق ، ص 151

[6] Abdelmadjid bouzbid, op cit, p 99 .

وبالاتفاق بين بوصوف وبن بلة، وبتنسيق مع قادة الثورة في الحدود الشرقية، تقرر نقل أكبر كمية ممكنة من السلاح على متن ديفاكس. وقد تم تخصيص جزء من الشحنة للجبهة الشرقية التي تسلّمتها في ميناء زوارة، بينما تم إنزال الجزء الثاني قرب ميناء مراكش يوم 26 أوت 1956. سيتم التفصيل فيها في مطلب الثالث .[1]

لكن نهاية مهمة ديفاكس كانت مأساوية؛ ففي أكتوبر 1957، وأثناء توجهها نحو سوريا محمّلة بالسلاح، تعرّضت السفينة لهجوم من البحرية الإسرائيلية شرق البحر المتوسط وتم تدميرها بالكامل.

وفي مطلع أكتوبر 1956، اكتملت الاستعدادات لتعبئة شحنة جديدة على متن المركب آتوس، الذي حمل إلى جانب العتاد العسكري مجموعة من المناضلين الجزائريين المتدربين في مصر على استخدام أجهزة الاتصال اللاسلكي وتقنيات التفجير. غادرت السفينة ميناء الإسكندرية يوم 4 أكتوبر، وكان من المقرر أن تصل إلى خليج كابوديو، غير أن السلطات الفرنسية تمكّنت من اعتراضها واقتيادها إلى قاعدة المرسى الكبير[2].

ووفقاً للرواية المصرية، يُحتمل أن يكون إبراهيم النيال – الذي كانت السفينة مسجلة باسمه – قد سرّب مسارها للسلطات الفرنسية، ما أدى إلى مصادرة شحنة كانت الثورة بأمس الحاجة إليها. وقد استغلت فرنسا هذه الحادثة لإطلاق حملة دعائية ضد مصر، بل وقدّمت شكوى ضدها في مجلس الأمن بدعوى تدخلها في الشؤون الجزائرية[3].

وفي ماي 1957، تولّى المجاهد محمد الهادي عرعار نقل شحنات أسلحة عبر المركب الإسباني إخوان إيلوكس، انطلاقاً من ميناء الإسكندرية وصولاً إلى ميناء سبتة بالمغرب الأقصى. كما شاركت سفينة شحن بلغارية في نقل كميات من الأسلحة والذخائر إلى ميناء طنجة، بعد عقد صفقة بين الأخوين يوسفي ومهدي مع الحكومة البلغارية في صوفيا في جوان 1961، وتمت تسوية الاتفاق بمدينة زيوريخ. وقد وافقت عائلة قائد المركب على الإقامة في المغرب إلى حين إتمام عملية تسليم السلاح، احترازاً من أي خيانة. وفي 18 نوفمبر 1961، تواجد الأخ يوسفي بطنجة لاستقبال السفينة، بينما تولى الكولونيل بوصوف التنسيق مع ملك المغرب

[1] بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 311 .

[2] أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص 222 ص 225 .

[3] المصدر نفسه ، ص 222 - 225

لتأمين وصولها. وقد قُدرت حمولة السفينة بـ 2500 طن من الأسلحة، تم تفريغها ليلاً ونقلها إلى الولاية الخامسة [1].

وفي جانفي 1961، طلبت قيادة جبهة التحرير الوطني توفير تغطية تأمينية لشحنة مهمة من الأسلحة كانت موجهة إلى الولاية الخامسة. وقد أُشرف على العملية ممثل الحكومة المؤقتة، محمد قادري، حيث تم شحن المعدات على متن المركب أورغان، الذي غادر مصر باتجاه المغرب. وقد بلغت حمولة الشحنة 264 طناً، ووصلت إلى السواحل المغربية يوم 4 فيفري 1961[2].

تُعدّ أوروبا، على وجه الخصوص، المصدر الأهم لتزويد الثورة الجزائرية بالسلاح، إذ نجحت شبكات التسلّح الناشطة في العديد من العواصم الأوروبية في تأمين تدفق كميات كبيرة من العتاد الحربي إلى داخل الجزائر، عبر كل من الحدود الشرقية والغربية. وقد تميزت الأسلحة الأوروبية – خاصة الفرنسية، الإيطالية، والألمانية – بجودة تصنيعها وكفاءتها العالية في الميدان، ما جعلها ذات أهمية خاصة بالنسبة لجيش التحرير الوطني.

ورغم محاولات القوات البحرية الفرنسية منع تدفق الأسلحة، فإن تلك الجهود لم تحقق أهدافها، واستمرت عمليات التهريب بوتيرة منتظمة. كما لم تنجح تحركات المنظمات الإرهابية الفرنسية، ولا نشاطات المخابرات الفرنسية، في كبح إصرار قيادة الثورة على تأمين حاجياتها من العتاد اللازم لمواصلة النضال المسلح.[3]

المبحث الثاني: نماذج عن أبرز العمليات البحرية لتهريب السلاح

-1 نماذج عن أبرز العمليات البحرية لتهريب السلاح

شهدت الناحية الغربية من الحدود الجزائرية خلال الثورة نشاطا ملحوظا في مجال دعم الجبهة الداخلية بالسلاح و ذلك بفضل التنسيق بين قيادة الثورة و الدول الداعمة على رأسها مصر . [4]

و من أبرز العمليات المسجلة في هذا الإطار هي :

---

[1] Abdelmadjid bouzbid,op cit, p 104 p 105 .

[2] بوبكر حفظ الله : المرجع نفسه ، ص 312

[3] بوبكر حفظ الله : المرجع السابق ، ص 312

[4] زكي مبارك ، المرجع السابق،

أ- يخت دينا

تُعدّ عملية تهريب السلاح عبر اليخت "دينا" واحدة من أبرز العمليات التي عكست التنسيق الفعلي بين الثورة الجزائرية والحركة الوطنية المغربية، في إطار مشروع "جيش التحرير المغاربي". وقد أبحرت الباخرة في 24 مارس 1955 من ميناء بور سعيد المصري، بقيادة الفرنسي "جان"، ورفقة المغربي إبراهيم النيال، والعربي محمد (ميكانيكي)، [1]وسبعة جزائريين خضعوا لتدريبات خاصة، أبرزهم هواري بومدين، مجاري علي، محمد الصالح عرفاوي، وأحمد شنوت. كان هؤلاء يشكّلون النواة الأساسية لقيادة العمل العسكري بوهران .

بلغت حمولة "دينا" ما يزيد عن 21 طنا من الأسلحة، شملت بنادق، رشاشات، قنابل، ذخائر، ومتفجرات. وقد وُزّعت الشحنة بين جيشي التحرير الجزائري والمغربي،[2] وتولى قيادة العملية نذير بوزار، [3]بينما كان أحمد بن بلة هو مهندسها والمشرف على التنسيق العام، وحسب بن بلة فإن هذه العملية تعتبر ثالث أو رابع رحلة . مستفيدًا من تغطية دبلوماسية تمثلت في دعوة ملكة الأردن للقيام برحلة بحرية على متن "دينا"، دون أن تدري بمهمتها الحقيقية[4].

رغم تجهيز اليخت لمحاكاة يخت ترفيهي، فإنه افتقر لأبسط مقومات الراحة والتكنولوجيا، ولم يكن مزودًا بجهاز إرسال، ولا تتعدى سرعته 6 عقد بحرية.[5] إلا أن تصميمه الداخلي سمح بإخفاء السلاح بفعالية. [6]واجه الفريق أثناء الرحلة مشقات عديدة، أبرزها عملية شحن دامت عشرين ساعة قطع خلالها الرجال مسافة 600 متر حاملين صناديق تتراوح أوزانها بين 75 و100 كلغ. كما واجه "دينا" أعطالا تقنية استوجبت توقفًا اضطراريًا بطرابلس، ثم بنغازي، حيث ضربت المنطقة عاصفة بحرية أغرقت 20 سفينة، ونجا منها اليخت بصعوبة بالغة[7].

---

[1]سعاد يمينة شبوط ، " مشاريع أحمد بن بلة في تسليح الثورة الجزائرية عملية اليخت أتوس أنموذجا أكتوبر 1956 " ، الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني و الدولي "، تلمسان : دار الكنوز للإنتاج و النشر و التوزيع ، 2016 ، ص 147 .

[2]بلحسن بالي ، ملحمة اليخت دينا . القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلاح ، المترجمون عبد المجيد بوجلة ، الجزائر، منشورات ثالة ، 2013 ،ص 23 .

[3]نفسه ، ص 24 .

[4]أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر ،الجزائر ، دار الأصالة للنشر و التوزيع ، 2009 ص 108 .

[5]فتحي الديب المصدر السابق ، ص 34 .

[6]بلحسن بالي ، المرجع السابق ، ص 24ص25 .

[7]فتحي الديب المرجع السابق ص 85 .

في بنغازي، خضع الفريق لمراقبة جمركية ليبية روتينية، قبل أن يستأنف الرحلة نحو طرابلس. وهناك كانت تنتظرهم شحنة إضافية من السلاح، لم يتمكنوا من تحميلها بسبب سوء الأحوال الجوية، فجرى الاتفاق على نقلها برًا إلى الجزائر. واستمرت الرحلة بحذر شديد لتفادي المراقبة الفرنسية في المياه الإقليمية التونسية.[1]

بلغ "دينا" مدينة بالرمو الإيطالية للاتصال بمندوب دعم، قبل أن يتابع مساره نحو سواحل الناظور المغربية. وواجه اليخت في مراحله الأخيرة عطلا ميكانيكيا كاد يفضح العملية، إلا أن سرعة تدخل رجال المقاومة حالت دون انكشاف الأمر، حيث تم إفراغ الشحنة ليلاً عبر جسر بشري من المجاهدين، وتم نقلها إلى داخل التراب المغربي والجزائري[2].(انظر الملحق)

ب- أثر العملية على العمل العسكري الثوري

أتاحت شحنة الأسلحة هذه، التي ضمّت بشكل أساسي أسلحة أوتوماتيكية خفيفة، ذخائر وقنابل، [3]انطلاقة نوعية للعمل الثوري في الغرب الجزائري، خاصة في منطقة وهران، التي كانت حتى نهاية 1955 توصف بالهادئة نسبيًا. ومع توفر السلاح، شهدت جبال الونشريس بدورها انتفاضة مسلحة، ما أدى إلى كسر الحصار المفروض على الأوراس[4].

كما مثّلت هذه العملية دليلًا على إمكانية العمل المغاربي المشترك، إذ لم تُخصَّص الشحنة للثوار الجزائريين فحسب، بل استفاد منها أيضًا جيش التحرير المغربي، ضمن تصور استراتيجي لتحرير المغرب العربي ككل من الاستعمار. وقد أسهم هذا التنسيق في تعزيز التعاون الميداني بين الجبهات الثورية، خاصة على الحدود الجزائرية المغربية.لقد أثبتت مغامرة "دينا" قدرة الثوار على خوض عمليات نوعية، في ظروف بالغة الصعوبة، من حيث التمويل، التخطيط، واللوجستيك، ونجحت رغم الأعطال، العواصف، والتفتيش الجمركي، بفضل عزيمة الرجال، وإيمانهم الراسخ بالقضية الوطنية.[5]

---

[1] بلحسن بالي ، المرجع نفسه ص 26ص 27 .

[2] عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي ، مذكرات في تاريخ حركة المقاومة و جيش التحرير المغربي، 1956. 1947 ، المغرب 1987 ، ص 138 .

[3] بلحسن بالي ، المرجع السابق ، ص 17 .

[4] روبير ميرل مصدر السابق ، ص 100 .

[5] أحمد بن داود " أحمد بن بلة و دوره في الإمداد بالسلاح عملية اليخت دينا أنموذجا " الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني و الدولي ، تلمسان ، دار الكنوز الإنتاج و النشر و التوزيع 2016 ، ص 55 .

ج-عملية اليخت انتصار (Intissar):

في أعقاب هجمات 20 أوت 1955 التي برزت بوضوح حاجة الثورة ج في دعم عسكري عاجل شرعت قيادة الجبهة في الخارج و بدعم من السلطات المصرية في تجهيز اليخت إنتصار الذي أبحر من ميناء الإسكندرية بتاريخ 2 سبتمبر 1955 محملا بشحنة من الأسلحة موجهة لدعم جبهة وهران (ولاية الخامسة) مع تخصيص جزء منها لجيش التحرير المغربي . أثناء عبوره عرض السواحل الجزائرية , رصد الطيران الفرنسي اليخت و قام بإطلاق طلقات تحذيرية لإجباره على التوقف غير أن طاقمه تجاهل الإنذار و انحرف سريعا نحو المياه الإقليمية الإسبانية حيث نجا من الهجوم وصل انتصار إلى ميناء الناظور المغربي ليلة 12 سبتمبر كان في استقباله محمد بوضياف . غير أن عملية إنزال الأسلحة شهدت حادثين هامين : الأول تمثل في ارتباك متعلق بكلمة السر المتفق عليها ,و الثاني في تعطل وسائل النقل حيث انقلب أحد القاربين و غرق بحمولته في حين تعطل القارب الآخر نتيجة قدمه بعد هذه الصعوبات غادر اليخت نحو برشلونة بذريعة إصلاح عطل تقني قبل أن يعود مجددا في الناضور ليلة 21 سبتمبر و يتمكن من تفريغ شحنته الثانية بنجاح[1]

د-عملية اليخت ديفاكس (divacesse)

لم تف الشحنات التي تم إيصالها عبر اليختين دينا و انتصار إضافة إلى بعض الأسلحة المهربة من إسبانيا باحتياجات المقاتلين في الداخل حيث ظل العجز في السلاح و الذخيرة كبيرا إلى درجة أن بعض المعارك كانت تخاض بقطعة سلاح واحدة لكل خمسة مجاهدين . هذا الوضع دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعادة النظر في استراتيجية الإمداد بالسلاح[2](انظر الملحق 01)

ورغم المخاطر التي رافقت عمليات التهريب أثبت الجبهة البرية عبر الحدود المغربية فاعليتها إذا أسهمت الأسلحة المهربة عبر المنطقة الخامسة في إنعاش العمل الثوري و تقليص فعالية القوات الفرنسية لاسيما بعد هجمات أكتوبر 1955 (انظر الملحق 02)

---

[1] الطاهر جبلي المرجع السابق ص193 و أيضا مراد صديقي ص32 .

و قد أشرف على هذه العملية القياديون محمد بوضياف, العربي بن مهيدي، بوصوف بالتعاون مع المناضلين المغربيين بونعيلات و الحسين برادة في إطار تنسيق مغربي مشترك لدعم الكفاح المسلح.

[2] مراد صديقي المرجع السابق ص34

وفي سياق دعم هذا التوجه رفعت قيادة جيش تحرير المغربي إلى رئيس جمال عبد الناصر بتاريخ 21 جانفي 1956 م تضمنت تقييما للوضع العسكري في جبهة وهران و نتائج هجمات أكتوبر إلى جانب خطة عمل و مطالب مرحلية , وقد لقيت المذكرة استجابة فورية من الجانب المصري دعما للكفاح المشترك[1]

تمت استجابة على الفور من الوفد الخارجي لمتطلبات السلاح على هذا الأساس , عقد اتفاقيات مع بعض المسؤولين الإسبان المتورطين في تجارة السلاح و ذلك عقب إبرام صفقة سرية بين المملكة العربية السعودية و اسبانيا لصالح الثورة الجزائرية . في المقابل عملت السلطات المصرية على فتح قنوات اتصال مع شركات السلاح إيطالية باسم حكومة القاهرة أو حكومات عربية أخرى بهدف تأمين دعم إضافي[2]

ضمن هذا الإطار تم شراء اليخت ديفاكس من اليونان حيث وصل إلى ميناء اسكندرية في أفريل 1956م [3]و تم استبدال طاقمه اليوناني بطاقم مصري و خضع اليخت لاحقا لإشراف الشركة الشرقية للملاحة التي وفرت له غطاء تجاريا لتمويه نشاطه المرتبط بتهريب السلاح .

حملت الباخرة بأسلحة متنوعة شملت بنادق من نوع 303 , و مدافع فيكرز و رشاشات لويس و مسدسات برين عيار 9ملم و مدافع هاون إلى جانب كميات معتبرة من الذخيرة و فتائل التفجير و قد خصص جزء من هذه الحمولة لمنطقتين شمال القسنطيني و الأوراس , بينما وجه القسم الآخر لتعزيز قدرات المنطقة الخامسة ما ساهم في دعم العمل الثوري في الداخل[4]و لتسهيل هذه العملية , قام بن بلة بزيارة الى المغرب للتنسيق مع السلطان الملك محمد الخامس بهدف الضغط على السلطات الإسبانية لكف تدخلها و غض الطرف عن عمليات امداد عبر الجهة البحرية الغربية .

بعد استجابة السلطات إسبانية لمطلب السلطان محمد الخامس , باشرت الباخرة ديفاكس مهمتها كما قلنا سابقا كان ذلك في فجر يوم 6 ماي 1956 م , حيث أنزلت أولى الشحنات في الجهة الشرقية على شاطئ زوارة الليبية في 13 ماي ثم واصلت رحلتها نحو الجهة الغربية لتصل ميناء سبتة يوم 20 ماي , حيث تم تفريغ الشحنة سرا قبل الفجر باستخدام قوارب صغيرة .و تولت قيادة المنطقة الخامسة تحت إشراف عبد

---

[1] الطاهر جبلي المرجع السابق ص195

[2] الطاهر جبلي المرجع نفسه ص196

[3] بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص239

[4] فتحي الديب المصدر السابق ص204-205

الحفيظ بوصوف تهريب الأسلحة عبر المسار الرابط بين الناضور و وجدة نحو مغنية , الغزوات و تلمسان ثم إلى المنطقتين الرابعة و الثالثة[1]

المبحث الثالث: مدى نجاح عمليات تهريب عبر البحر

1- مدى نجاح عمليات التهريب السلاح عبر البحر

استمر إرسال السفن المحمّلة بالأسلحة إلى الساحل الريفي بوتيرة متفاوتة ونتائج متباينة، دون أن تشكل أيٌّ منها كارثة حقيقية كما حدث مع سفينة "أتوس (athos) "التي اعترضتها البحرية الفرنسية. وقد كان من الطبيعي أن يرافق هذا النشاط السري المكثف مخاطر وصعوبات، غير أن اللافت أنّ التهديد الأكبر لم يكن فرنسيًا، بل جاء من المخابرات الأمريكية. فقد رأت هذه الأخيرة في حرص قادة الشبكة الجزائرية وتكتّمهم المفرط عائقًا أمام مساعيها، فبادرت إلى إنشاء شبكة موازية في ليبيا. مستعينة ببعض العناصر المعتدلة، غير أن الشبكة الأمريكية أخفقت في تحقيق الهدفين، إذ لم تتمكن من توفير كميات كافية من السلاح، كما أنها سلّمته لأطراف لم تكن لها رغبة فعلية في القتال.

فمع مطلع عام 1956، تم إرسال نحو 8200 قطعة سلاح إلى المنطقة الأولى عبر ليبيا ثم تونس، بالإضافة إلى 2000 بندقية و500 رشاش كانت مخزنة في الإسكندرية بمصر. وبفضل هذا النشاط، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه سنة 1956 ضرورة تقديم دعم عاجل للثورة الجزائرية، مستندًا إلى مخازن السلاح ووسائل النقل المصرية[2].

وفي هذا السياق، قام بن بلة بشراء 65 مدفع بازوكا، و500 رشاش، و500 بازوكا، إضافة إلى 100 قذيفة إيطالية الصنع عبر وساطة سورية. كما تمكّن الوفد الخارجي من اقتناء 350 طناً من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ونقلها على متن سفن شحن أوروبية في رحلتين: الأولى باتجاه الجهة الغربية التي استلمت 1500 قطعة سلاح، والثانية نحو طرابلس، حيث تم تفريغ 4500 قطعة نُقلت لاحقًا إلى المناطق الأولى والثانية والثالثة عبر ليبيا وتونس[3].

---

[1] فتحي الديب، المصدر السابق ،ص 198 .

[2] محمد حربي، المرجع السابق ، ص 90

[3] روبير ميرل ، المصدر السابق ، ص 117 .

ومع تزايد المخاطر على مسار الجبهة الغربية، أصبحت طرابلس المنفذ الآمن الوحيد لإدخال السلاح، ما دفع الولاية الخامسة إلى اعتماد أساليب بديلة، كان أبرزها نجاح عبد الحفيظ بوصوف في إنشاء مصنع سري للأسلحة الخفيفة بمدينة مراكش.

ساهم تطور عملية تموين الثورة بالسلاح، خصوصًا في الولاية الخامسة (وهران)، في تعزيز قدرتها القتالية واستمراريتها. فقد شنت هذه الولاية عمليات عسكرية نوعية ضد القوات الفرنسية، لا سيما في أقصى الجنوب، وتمكنت من تدمير 13 قطارًا خلال بضعة أشهر، كما اشتهرت بما يُعرف بحرب الألغام. وبفضل تدفق السلاح، توسعت العمليات العسكرية لتشمل مناطق عين تموشنت وسيق، وامتدت شرقًا حتى التحمت وحدات جيش التحرير في الولاية الخامسة بوحدات الولاية الرابعة، وهو ما ساعد على تبادل الخبرات والتنسيق في الخطط القتالية، إضافة إلى تسهيل حركة نقل الأسلحة، بما ينسجم مع أهداف مؤتمر الصومام عام 1956 بتعميم الثورة[1].

أثمر هذا الدعم اللوجستي في إقامة مناطق محررة داخل الولاية الخامسة، كانت تُعد مناطق محظورة بالنسبة للجيش الفرنسي، الذي لم يكن يستطيع اقتحامها إلا عبر حملات ضخمة مدعومة بالطيران والأسلحة الثقيلة، ورغم ذلك ظلت بعض المناطق في مأمن، تحوي مخازن للسلاح ومراكز استراحة. ومع هذا التطور، تحوّل جيش التحرير من وحدات صغيرة إلى كتائب وأفواج قادرة على خوض معارك طويلة ومُكلفة للعدو، من أبرزها معركة جبل عمور الكبرى التي دامت أسبوعًا، وأسفرت عن مقتل 1375 جنديًا فرنسيًا (بينهم 92 ضابطًا)، وتدمير 82 عربة عسكرية، وإسقاط طائرات، مقابل استشهاد 40 مجاهدًا.

كما لعبت الحدود الغربية دورًا محوريًا في مجال التسليح، رغم غياب الامتداد البري، إذ استُغلت الواجهة البحرية لتفريغ شحنات السلاح القادمة من أوروبا عبر مصر. وقد تم نقل الأسلحة إلى السواحل المغربية والإسبانية، ثم أشرفت عناصر مغربية متعاونة، بالتنسيق مع شبكة التهريب الجزائرية، على إدخالها إلى التراب الوطني. وتضاعف نشاط هذه الشبكات بعد تولي عبد الحفيظ بوصوف قيادة الولاية الخاصة، رغم الإجراءات الفرنسية المشددة وتوقيف العديد من السفن، والتي أدت أحيانًا إلى مصادرة كميات هامة من الأسلحة في البحر الأبيض المتوسط.[2]

---

[1] Mabrouk belhocine , Le courier Aljer , le Caire 1954 / 1956 , editions , casbah , Alger , 2000 P199

[2] بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق، ص 240 .

الفصل الثالث : رد فعل الاستعماروموقف جبهة التحرير الوطني منه

المبحث الأول: الأساليب الإستعمارية في مواجهة عمليات تهريب السلاح

المبحث الثاني: رد فعل جبهة التحرير الوطني على أساليب الاستعمار الفرنسي

المبحث الثالث: احباط بعض العمليات البحرية

المبحث الأول: الأساليب الاستعمارية في مواجهة عمليات تهريب السلاح.

لجأ الاستعمار الفرنسي إلى أساليب متعددة للحد من عمليات تهريب السلاح التي كانت تغذي الثورة التحريرية و قد شملت المراقبة الأمنية و تكثيف الدوريات العسكرية و فرض عقوبات صارمة على المهربين و المتعاونين معهم.

1- تضيق الخناق على الجبهة البرية .

خلال السنتين الأوليتين من اندلاع الثورة التحريرية و إلى غاية سنة 1956 كانت المناطق الحدودية الجزائرية على امتداد الشريط الحدودي تتميز بكثافة سكانية ملحوظة، و هو ما جعلها تمثل عمقا استراتيجيا مهما بالنسبة لجيش التحرير الوطني حيث استخدمها كمواقع للإقامة و التمركز و التكوين و تنظيم اتصالات غير أن تصاعد حدة المواجهات اليومية بين وحدات جيش التحرير و القوات الاستعمارية الفرنسية في هذه المناطق دفع السلطات الفرنسية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات القمعية الصارمة .[1] فقد صنفت هذه المناطق على عمق 50 كلم داخل التراب الجزائري كمناطق عسكرية محظورة و أقدمت على تدمير المساكن و قتل الماشية و إتلاف المحاصيل الزراعية و تسميم مصادر المياه كما شرعت في ترحيل السكان نحو المناطق الداخلية(القرى و المدن) و دفعهم نحو الحدود التونسية و المغربية بل و حتى داخل أراضي الدولتين و في إطار سياستها الاستيطانية القمعية عمدت السلطات الفرنسية إلى تجميع ما تبقى من السكان و نقلهم إلى مراكز اعتقال و محتشدات و مراكز تجميع خاضعة لمراقبة عسكرية مشددة حيث فرض على السكان استخدام بطاقات خاصة للتنقل و الدخول و الخروج إضافة إلى إقامة أسلاك شائكة مكهربة و زرع الألغام لتطويق هذه المناطق[2]

إن التحديات التي واجهت عملية تسليح الثورة كثيرة و متعددة و كلها هادفة إلى عزل الثورة داخليا عن الشعب و خارجيا عن المجتمع الدولي و عن محيطها العام العربي و الإسلامي و من بين هذه الأساليب او الردود نذكر ما يلي:

---

[1]محمد قنطاري ، سدود الاسلاك الشائكة و حقول الألغام على الحدود الجزائرية و دورها تاثيرها في الثورة , دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الاسلاك الشائكة و الألغام , دار القصبة للنشر , د م ن , 2009 , د ط , ص 61 .

[2]وهيبة سعيدي ، المرجع السابق ، ص 106 .

أ- خطي شال و موريس:

شكلت مرحلة تنفيذ الثورة المسلحة تحديا حقيقيا في سبيل إيصال الأسلحة إلى المجاهدين حيث عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الحربية لعرقلة الإمدادات و منع وصولها إلى الداخل فكانت من بين أبرز الوسائل التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي لبسط السيطرة على الحدود الشرقية و الغربية و بالخصوص نحو تونس و المغرب بناء خطوط دفاعية عرفت في الأدبيات العسكرية بخطي موريس و شال و قد لعبا دورا محوريا في محاصرة الثورة و محاولة خنقها[1]

ظهرت فكرة خط موريس من الجنرال بيدون بداية من سنة 1957 و كانت تقوم على إنشاء حاجز عسكري و مجهز بوسائل مراقبة متقدمة يهدف إلى منع تسلل المجاهدين و منع تهريب الأسلحة و الذخائر و قد سمي الخط نسبة إلى الدفاع الفرنسي آنذاك و جرى توسيعه لاحقا ليشمل الحدود مع المغرب أيضا مما أسفر عن تكثيف المراقبة و شل الحركات الثورية[2]

امتد خط موريس على طول الحدود الشرقية (من أم طبول إلى منطقة نقرين جنوب تبسة بحوالي 150 كلم) أي أن هذا الخط انطلق من شرق سوق أهراس متجها إلى مدينة القالة في مكان يسمى (Caourprux) على ضفاف البحر المتوسط [3]

و- لقد شمل تجهيزات عالية الدقة مثل: الألغام المضادة للأفراد أسلاك مكهربة أجهزة إنذار إضافة إلى أبراج مراقبة متطورة كما ألحقت به شبكة طرق خاصة لدوريات الجنوب و المراكز مراقبة

أما خط شال فقد جاء كتعزيز لخط موريس و تمتد أهميته بكونه خطا دفاعيا داخليا يهدف لقطع الإمدادات داخل التراب الجزائري نفسه فقد بلغ طوله حوالي 150 كلم و امتد من مدينة سوق أهراس شرقا إلى مشارف بسكرة غربا واستعملت هذين الخطين أحدث المعدات الحربية في ذلك الزمن فزرعت ألغام من نوع APIDL51 و MI AP IDL51

---

[1] العياشي علي، مخطط شال ،مجلة أول نوفمبر العدد161 دار هومة الجزائر 1999 ص35.

[2] جمعية الجبل الأبيض: دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية مطبعة عمار قرفي، باتنة ،د،ت،ص77.

[3] سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية في قلب الثورة النابض دار الأمة الجزائر د ت ص 140/139.

كما تم الاعتماد على أجهزة إنذار متصلة بمراكز قيادة مجهزة للرد للفوري على أي خرق أما عرض المنطقة المكهربة فقد تراوح بين 50 و 70 مترا مع إنشاء ممرات خاصة بدوريات المراقبة و قد كلفت فرقة "القناصلة الليلية" لمهمة التمشيط و اصطياد أي تسلل [1]

ب -إنشاء مناطق المحرمة بالقرب من الجبال و المناطق الحدودية .

كجزء من المساعي الفرنسية لعرقلة عمليات الإمداد بالسلاح أنشئت ما يعرف ب "المناطق المحرمة" و هي مناطق عسكرية يمنع التواجد فيها نهائيا خاصة قرب الحدود الشرقية فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تطويق هذه المناطق من خلال تكثيف الدوريات و زرع الألغام و وضع حواجز ترابية و سياجات شائكة ابتداء من عام 1956 تاريخ تشديد الرقابة على ممرات السلاح و كان لهذه السياسة تأثير مباشر على مسارات التموين حيث صعبت من مهام وحدات الإمداد التابعة لجبهة التحرير خاصة تلك التي كانت تنشط بين تونس والمنطقة الشرقية للوطن و يعد تاريخ 16 أكتوبر 1956 أحد أبرز المحطات التي شهدت تضييقا شديدا إذ صودرت كميات كبيرة من الأسلحة كانت موجهة للداخل[2]، وقد سجلت الوثائق العسكرية الفرنسية ثلاث محطات رئيسية تم خلالها اعتراض شحنات هامة من الأسلحة كانت موجهة نحو الداخل الجزائري.

21 جويلية 1957: لم تتمكن إحدى القوافل من إجتياز الحاجز الحدودي في حمام بورقيبة حيث صودرت كميات من الأسلحة قبل دخولها التراب الوطني

و قد ساهمت هذه الإجراءات الفرنسية في إفشال عدد من محاولات التهريب و التسلل لكنها لم تستطع إيقافها بالكامل حيث استمرت الثورة في تطوير أساليبها العسكرية للتأقلم مع الوضع الميداني مما أدى إلى استمرار التوتر على الحدود طيلة فترة الثورة.[3]

2-الحصار البحري الفرنسي :

أدى إغلاق السلطات الاستعمارية للحدود الجزائرية الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة إلى دفع قيادة الثورة الجزائرية نحو البحث عن منافذ بديلة لتأمين الإمدادات العسكرية داخل الولايات. وقد شكّلت

---

[1] مناصرية يوسف، الأسلاك الشائكة و حقول الألغام ،منشورات المركز الوطني الجزائر ،2007 ص 53 .

[2] بورقعة لخضر ، المرجع السابق ، ص 77 .

[3] شريط لخضر وآخرون ، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ،منشورات لمركز الوطني ، الجزائر،ص 103 .

السواحل، لا سيما تلك المتاخمة للحدود الجزائرية المغربية، منفذاً حيوياً لاستقبال شحنات الأسلحة والذخيرة عبر البحر.

غير أن هذه العمليات البحرية واجهت عراقيل عدّة، خاصة بعد فرض الاستعمار الفرنسي حصاراً بحرياً واسعاً على السواحل المغاربية والحدود الدولية، بهدف منع وصول الدعم العسكري إلى الثورة. فتم إخضاع السفن التجارية المتجهة إلى الجزائر أو المغرب لتفتيش صارم، في إطار التنسيق بين البحرية الفرنسية وأجهزة الاستخبارات الاستعمارية، مما أدى إلى كشف واعتراض عدد من سفن التهريب القادمة من المشرق العربي، وأوروبا الشرقية والغربية[1].

وقد نُفذت أغلب عمليات إنزال السلاح في المناطق الخاضعة للاحتلال الإسباني، مثل الناظور وسبتة ومليلية، حيث أنشأت جبهة التحرير الوطني مراكز للاستقبال والتوزيع بكل من الناظور ووجدة، إضافة إلى بوعرفة وفقيق جنوباً. ورغم استقلال المغرب سنة 1956، لم تمنح سلطاته للثورة حرية مطلقة في تحريك الأسلحة داخل أراضيه. أما تونس، فقد امتنعت حكومتها عن السماح بإنزال الأسلحة على موانئها تفادياً لأي تصعيد استعماري، لكنها أبقت حدودها البرية مفتوحة أمام نشاط وحدات جيش التحرير.[2]

في إطار جهودها لإحكام الرقابة على حركة السفن بالبحر المتوسط تمكنت القوات البحرية الفرنسية بتاريخ 16 أكتوبر 1956 من اعتراض المركب "أتوس" الذي كان يرفع علم بريطانيا في عرض البحر حيث تم اقتياده إلى ميناءي نيمورو المرسى الكبير بالجزائر

لقد بلغ نبأ توقيف السفينة للوفد الجزائري بالخارج باعتبارها سفينة تحمل شحنة كبيرة من الأسلحة الموجهة لدعم الكفاح المسلح بالجزائر كما علمت السفارة الفرنسية بالقاهرة بالأمر حيث سعى فتحي الديب مدير مكتب قسم شمال إفريقيا إلى تقديم الدعم للثورة الجزائرية مع مراعاة عدم استشارة السلطات الفرنسية و قد تبين أن شحنة السفينة كانت تحتوي على أنواع مختلفة من الأسلحة والذخائر.[3]

في 18 جانفي 1958 تم تحويل مسار هذه الشحنة إلى ميناء وهران و بعد حادثة توقيف "آتوس" واصلت البحرية الفرنسية عمليات المراقبة حيث تمكنت من توقيف السفينة اليوغسلافية "سلوفينيا" مما

---

[1]بورقعة لخضر، مذكرات سي لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الأمة، الجزائر 2000 ص 22

[2] Tripier,Philippe ,op cite p 170 .

[3]فتحي الديب ، المصدر السابق ، 492 .

دل على تشديد الخناق البحري الفرنسي على المنطقة و قد دفعت هذه الممارسات الفرنسية بالسلطات الإسبانية إلى تعزيز مراقبتها على سواحل الريف المغربي خاصة بعد تصاعد العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني ضد مستعمرة في الصحراء المغربية.[1]

إزاء التخوف من وصول الأسلحة المهربة إلى الثوار انتهجت إسبانيا سياسة صارمة تجاه نشاطات التهريب بعدما كانت تتسم بالتساهل في السابق و يتجلى هذا التحول في مصادرتها سنة 1957 لحمولة الباخرتين جان ليوكاو سواتري اللتين كانتا تحملان السلاح لدعم جيش التحرير الوطني بجهة وهران[2]

و في هذا الإطار كثفت فرنسا جهودها الرامية إلى عزل الثورة الجزائرية عن مصادر التموين بالأسلحة عبر فرض حصار بري شديد على السواحل الغربية و قد نشرت المجلة البحرية الفرنسية و هي دورية شبه رسمية تصدر تحت إشراف وزارة البحرية الفرنسية بيانات دورية تضمنت تفاصيل هذه العمليات و من أبرز ما جاء في تقاريرها

-في شهر أكتوبر 1956 تم التحقق من هوية 600 مركب أوقف منها 285 مركبا و تم تفتيش 69 مركبا بينما أغرق 21 مركبا

-بين 3 ديسمبر 1957 و 10 جانفي 1958 تم التعرف على 300 باخرة و أوقف منها 40 باخرة و تم تفتيش 30 باخرة أخرى و إقتياد 10 بواخر إلى الموانئ للمراقبة.

-في الفترة الممتدة من 18 جويلية إلى 31 أوت 1958 تمكنت القوات الفرنسية من التعرف على 886 سفينة أوقف منها 246 سفينة و تفتيش 118 سفينة و اقتياد سفينة واحدة إلى أحد الموانئ لإخضاعها للتفتيش[3]

فرضت فرنسا الاستعمارية حصارا محكما على الثورة الجزائرية استخدمت فيه الوسائل الجوية و البرية البحرية بهدف منع تدفق السلاح إلى جيش التحرير الوطني خاصة في الجهة الغربية و قد كثف الجيش الفرنسي مدعوما بأجهزة استخبارات عملياتية خلال الفترة بين 1956 و 1960 حيث نفذ عدة عمليات قرصنة ضد سفن أجنبية كانت محملة بالأسلحة :

[1]محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 175 .

[2]محمد صديقي ، المرجع السابق ، ص 26 .

[3]محمد حربي ،مرجع سابق ، ص 175 .

أبرز السفن التي تم حجزها هي:

- 16 أكتوبر 1956 (الباخرة آتوس) يونانية محملة بمختلف الأسلحة قرب الشواطئ المغربية
- الباخرة جوة لوكا الإسبانية أين تم حجزها بتاريخ 1957/7/21
- الباخرة صواني الإسكندنافية حجزها يوم 1957/7/26 و بها ما يقارب 300 طن من مختلف أنواع الأسلحة
- الباخرة قرانين الدنماركية حجزت يوم 1958/12/23 و هي محملة بأسلحة في طريقها إلى القطاع الوهراني
- الباخرة سلوفينيا اليوغسلافية حجزت بتاريخ 1958/1/18 و على متنها شحنة كبيرة تضم نحو 3 آلاف بندقية موزار/ 150 مسدس رشاش 200 بندقية رشاشة 34 بازوكا 15 مدفع هاون و قرابة 20 مليون خرطوشة إضافة إلى 600 قذيفة هاون
- الباخرة ليديس تشيكوسلوفاكية حجزت يوم 7 أفريل 1959
- الباخرة مونتي كاسيو البولونية اعترضت في يوليو 1959 قرب الحدود الجزائرية المغربية
- الباخرة بيلياف ألمانية أوقفت يوم 5 نوفمبر 1959 قرب سواحل المغربية
- الباخرة سولانجيا يوغسلافية صودرت للمرة الثانية بتاريخ 29 مارس 1960
- الباخرة سربيجيا يوغسلافية تم توقيفها في 5 يونيو 1960
- باخرة يوغسلافية أخرى: حجزت بتاريخ 29 ديسمبر 1960 في مضيق جبل طارق أثناء توجهها نحو الريف المغربي في طريقها إلى الجزائر[1]

تبرز هذه الوقائع حجم التحديات التي واجهتها الثورة في سبيل ضمان استمرارية التسلح كما تعكس حجم الانخراط الفرنسي في عمليات عسكرية و استخباراتية تهدف إلى عزل الثورة عن عمقها الإقليمي و الدوليو هو ما يجعل من الحصار الفرنسي أحد أبرز مظاهر الحرب الشاملة ضد الثورة الجزائرية[2].

[1]عباس محمد، الثوار العظماء (شهادات 17 شخصية وطنية) ، دار الهومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 53 .

[2]خيري الرزقي ، <<إشكالية التسليح في الثورة الجزائرية بين التحديات و الجهود المعالجة 1954 . 1960>> ، العدد 02 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2021 ، ص 137 .

المبحث الثالث: رد فعل جبهة التحرير الوطني على أساليب الاستعمار الفرنسي

بالرغم من المساعي المكثفة التي بذلتها سلطات الاحتلال الفرنسي لمحاصرة الثورة الجزائرية ومنع وصول السلاح إلى المجاهدين برًا وجوًا وبحرًا، إلا أن قادة الثورة تمكنوا من ابتكار استراتيجيات فعالة لمواجهة تلك التدابير وإفشالها، كلٌّ بحسب مجاله

1-استراتيجية الثورة في مواجهة خطي شال و موريس :

أدى إنشاء خطي شال وموريس المكهربين إلى إلحاق أضرار كبيرة بالثورة، خاصة على المستوى العسكري، حيث حدّا من عمليات إدخال السلاح إلى الداخل. وأمام هذه التحديات، اعتمدت وحدات جيش التحرير الوطني في البداية على وسائل بدائية لاجتياز الخطين، ما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء نتيجة نقص الخبرة وضعف الإمكانات. غير أن التجربة سرعان ما طورت من أداء الوحدات، حيث جرى التركيز على دراسة دقيقة لهذين الخطين، وتحديد نقاط الخطر ومناطق الضعف، مع البحث عن أساليب ناجعة لاختراقهما[1]

وفي هذا السياق، لجأ الثوار في البداية إلى نزع أجزاء من الأسلاك المكهربة، مستغلين الظروف الطبيعية كالعواصف الرملية في الجنوب لتفادي المراقبة الاستعمارية. كما تواصل تطوير عمليات الاختراق بما مكّن من استئناف إدخالا لسلاح رغم الحصار الفرنسي[2]

شكّل المسلك الجديد نحو "الصبور" تحديًا كبيرًا للمجاهدين، بسبب وعورة التضاريس وغياب الغطاء النباتي، ما جعل قوافل السلاح عرضة لاكتشافها من قبل طائرات الاستطلاع. ومع تطور أساليب الاختراق، لجأ الثوار إلى حفر أنفاق تحت الأسلاك ورفعها بواسطة أخشاب، رغم صعوبة ذلك في بعض المناطق الجبلية، نظرًا لما تتطلبه من وقت وجهد. كما استُعملت مقصات معزولة كهربائيًا، بعضها جُلب من ألمانيا، لقطع الأسلاك التي تجاوزت شدة التيار فيها 30 فولتًا[3]

[1] خيري الرزقي ، المرجع السابق ، ص138 ص 139 .

[2] يوسف مناصرية الأسلاك الشائكة و حقول الألغام, منشورات المركز الوطني الجزائر , 2007 , ص 53 ص 54 .

[3] بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2008 ، ص 99 .

استفاد المجاهدون أيضًا من خبرة العمال والمُعتقلين الذين ساهموا سابقًا في إقامة الخط المكهرب، حيث دلّوا الثوار على مواقع الألغام والقنابل. وقد تم تنفيذ عمليات الحفر تحت الخط أو تجاوزه مباشرة رغم المخاطر الكبيرة، في ظل دوريات فرنسية مستمرة. كما نُفذت عمليات تخريب مباشرة للأسلاك بإشراف "لجنة العمليات الخاصة" التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ، التي أسّست جهازًا متخصصًا في الهجومات والتخريب، مقره في غار الدماء بتونس، وكان يشرف على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة[1]

من الوسائل المُستعملة أيضًا، جهاز "البنقالورة"، وهو قضيب حديدي محشو بالمتفجرات يُستخدم لإحداث فجوات في الأسلاك لتسهيل العبور. كما نُصبت الكمائن لعربات المراقبة، وهاجمت مفارز جيش التحرير مراكز العدو، وزُرعت الألغام في مسارات الدوريات. وتم الاعتماد على القوات المرابطة على الحدود الشرقية، خصوصًا في عهد العقيد هواري بومدين، للقيام بهجومات نوعية

واستخدم المجاهدون تقنية "المحوّل الكهربائي"، الذي يُثبت على موضعين من الخط لقطع التيار عن الجزء الوسيط دون أن يُكتشف الأمر من قبل العدو. كما ابتُكرت وسيلة "الصندوق العلمي"، الذي يُمرَّر من خلاله المجاهد تحت السلك المكهرب، وهي فكرة تعود للمجاهد محمد قنّاد[2]

ولتطوير قدرات المجاهدين، أُنشئت مراكز تدريب خاصة للهجوم على الخطين في تونس (قابس، القيروان، الكاف) والمغرب (بركان، أولوت، دار سيدي يحيى)، وكانت مدة التدريب تمتد لأشهر. كما تم تكوين حوالي 30 ضابطًا جزائريًا في الكلية العسكرية العربية بمصر لهذا الغرض. وتشير تقارير فرنسية إلى تنفيذ نحو 15 عملية هجومية على الخطين بين 1 فيفري و4 مارس 1959، إضافة إلى هجومات كُبرى على طول الحدود الشرقية بين 20 سبتمبر و20 أكتوبر 1957[3] .

التسليح في الثورة الجزائرية بين التحديات وجهود المعالج تمكن جيش التحرير الوطني، بفضل استراتيجيات فعالة، من تجاوز العقبات التي فرضها خطا شال وموريس، مما سمح بإدخال الأسلحة وتوزيعها على الولايات المختلف

[1] يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص 129 .ص 130 .

[2] خيري الرزقي ، المرجع السابق ، ص 139 .

[3] المرجع نفسه ، ص 140 .

أما في مواجهة المضايقات البرية، لاسيما في الجنوب، فقد تم تعديل طرق تنقل الأسلحة، بالاعتماد على البغال والجمال والتنقل ليلاً لتفادي الاكتشاف والمصادرة[1].

2-معالجة إشكالية تمويل شراء السلاح :

أدركت قيادة الثورة أهمية المال في دعم التسليح، فاعتمدت على مصدرين:

-التمويل الداخلي: تم عبر جمع التبرعات بطريقة منظمة، خاصة من التجار، مع مساهمات من العمال والموظفين، رغم الظروف المعيشية القاسية. ساهم السكان بما توفر لديهم من مال، دواء، أو مؤونة. ويُذكر أن لخضر بورقعة صرّح بأن المجاهدين في بدايات الثورة افتكوا السلاح من العدو، ما ساهم لاحقًا في تحسين نوعية التسليح، ليشمل رشاشات مضادة للطائرات، ومدافع هاون، وبازوكا.

-التمويل الخارجي: تم من خلال تحالفات بين قادة الثورة مثل بن بولعيد وبوضياف مع "المركزيين" لاستخدام أموال "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في شراء السلاح وتغطية نفقات التنقل. كما قدّم العديد من القادة تضحيات مالية مباشرة؛ فرهن بن بولعيد ممتلكاته، وتصرّف ديدوش مراد في مسيراته، وجمع الحاج بن علا 1.500.000 فرنك، وزيغود يوسف 15.000، وبن عودة 45.000، فيما ساهم بن طوبال ب60.000 فرنك موروثة عن والدته

وتفيد بعض المصادر أن لجنة التنسيق والتنفيذ طلبت توفير 50 مليون فرنك لبدء الكفاح المسلح، غير أن المبلغ المتوفر حينها لم يتجاوز 1.400.000 فرنك

أ-التمويل الخارجي للثورة الجز ائرية

قدّرت لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 حاجيات الكفاح المسلح على الصعيد العسكري بنحو 12 مليون فرنك قديم، وهو الرقم الذي تبنّته جامعة الدول العربية، فوزّعته على الدول الأعضاء بنسب متفاوتة وفقًا لعدد السكان وقدراتها المالية، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول بتسديد مساهماتها بانتظام.[2]

وفي هذا الإطار، قام فرحات عباس بجولة عبر عدد من العواصم العربية منذ فيفري 1959، حيث لقي ترحيبًا واسعًا، وكانت أبرز محطاته:

---

[1]يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص131 .

[2]محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 190.

مصر: شكّلت الداعم الرئيسي للثورة، إذ ساهمت بما يعادل 75% من التمويل الخارجي، وموّلت أولى شحنات السلاح عبر ليبيا بمبلغ يُقدّر بمليون دولار.[1]

سوريا ولبنان: تم فتح صناديق خاصة لجمع التبرعات لصالح الثورة، وساهمت السلطات في تنظيم العملية وضمان استمراريتها.[2]

السعودية: أمر الملك سعود بن عبد العزيز سنة 1959 بمنح مليار فرنك قديم للثورة، وتعهد بتقديم مساعدات مالية إضافية، كما خصص مبلغ 250 ألف جنيه سنويًا يُسلّم عبر جامعة الدول العربية

السودان: رغم محدودية موارده، قرر دفع اشتراكه السنوي عبر الجامعة العربية، وحدد مساهمته ب20 ألف جنيه

الأردن: قدّم الملك حسين بن طلال 30 مليون فرنك قديم كمساهمة مباشرة، إضافة إلى دعم من شخصيات بارزة في المملكة.

العراق: التزم بدفع 250 مليون فرنك فرنسي سنويًا، وخصص أيضًا 250 ألف جنيه إسترليني ونصف مليون دولار لصالح الثورة تُحوّل عن طريق الجامعة العربية

الكويت وقطر وعدد من دول الخليج: بادرت جالياتها إلى تنظيم حملات لجمع التبرعات، التي تم تحويلها لاحقًا إلى الثورة عن طريق جامعة الدول العربية

وقد لعبت الجامعة العربية دور الوسيط الفاعل في تنسيق التحويلات المالية وضمان إيصالها إلى جبهة التحرير الوطني، مما ساعد في تمويل صفقات تسلّح حيوية رغم التضييق والمراقبة الفرنسية. ويمكن القول إن هذا الدعم الخارجي تميّز بطابعه التضامني والتبرعي، وشكّل ركيزة أساسية في استمرار الكفاح المسلح الجزائري[3]

ب-تجنيد الأجانب لتهريب السلاح :

[1] مذكرات أحمد بن بلة ، المصدر السابق ، ص 98 .

[2] عباس محمد ، المرجع السابق ، ص 574 .

[3] إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية، دار هومة، 2003، ص 133 .

ساهم تجنيد الأجانب في دعم جهود الثورة الجزائرية للحصول على السلاح، سواء عبر شرائه أو تهريبه، حيث ضمّت الشبكة عناصر متعاونة من جنسيات متعددة، من بينهم فرنسيون مثل شيرسو شامبو[1]، بالإضافة إلى جاكلين بورسارو[2]، وهي فرنسية انخرطت في الشبكة لعدة دوافع. فقد تأثرت بقضية الشعب الجزائري ونضاله من أجل الحرية والاستقلال، كما كانت مدفوعة برغبتها في تحسين وضعها المادي، إلى جانب إعجابها الكبير بديناميكية عمل الشبكة، التي كانت تُعنى بتأمين الأسلحة والذخيرة والمؤن لفائدة الثورة[3]

شكّل خط إسبانيا–الجزائر مسارًا حيويًا لتهريب السلاح، حيث استفاد عناصر الشبكة من ثقة السلطات الفرنسية، ما سهّل مهماتهم. من أبرز الناشطين في هذا الخط الباش آغا شتوف، الذي كان يتنقل أسبوعيًا بين إسبانيا والجزائر ناقلًا السلاح بسيارته حتى 19 مارس 1962، إضافة إلى الباش آغا حكيكي، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، الذي استغل حصانته لنقل ثلاث شحنات من السلاح[4]

ورغم الطابع السري لعمليات التهريب، تمكنت المخابرات الفرنسية من تعقّب بعض عناصر الشبكة، وفرضت رقابة مشددة على الخط الرابط بين إسبانيا ووهران. إلى جانب ذلك، كان خط مرسيليا–الجزائر يُعد من المسارات المهمة، حيث نُقلت عبره شحنات أسلحة موجهة إلى الولايات الثانية والثالثة والرابعة. وكانت الأسلحة تُخفى أولًا في إسبانيا داخل سيارات، ثم تُشحَن من مرسيليا إلى الجزائر دون أن تكتشفها السلطات الفرنسية[5]

شارك في هذه العمليات عدد من الأشخاص الموثوقين، بينهم فرنسيون وجزائريون، مثل عمر وناس، المرافق الشخصي لابن حبيلس، والفرنسيان جان شامبو وبورساليجالكين، واللذان عملا على خط مرسيليا–

[1]اسمه الكامل شيرسو شامبو دوسان سيرين جان و اسمه المختصر شامبو أما اسمه الثوري(علي) تولى مهمة نقل السلاح بسيارة تؤمنها له الشبكة مقابل 500 ألف فرنك فرنسي قديم لكل عملية تهريب سلاح للجزائر و استمر في تنفيذ مهامه حتى استقلال و لم يكن يعلم أن الأشياء التي يهربها من أسلحة إذ كان يعتقد أنه كان يهرب الأموال و البريد فقط (انظر بوبكر حفظ الله ص255)

[2]تم تجنيدها لخدمة الثورة من طرف المناضل إيدير آيت يسعد

[3]بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص255

[4]محمد صديقي المرجع السابق ص69/68

[5]بوبكر حفظ الله المرجع نفسه ص260

الجزائر. وتنوعت دوافع هؤلاء بين التعاطف مع الثورة الجزائرية والرغبة في تحسين ظروفهم المعيشية، حيث كان كل واحد منهم يتلقى 500 فرنك فرنسي عن كل سيارة يتم تهريبها أسبوعيًا[1]

كما استُغل الخط البحري بين المغرب ووهران، حيث كانت باخرة شحن فرنسية تقوم برحلتين شهريًا. وقد ساهم أحد العاملين الجزائريين على متنها في تهريب حوالي 15 قطعة سلاح في كل رحلة، ليسلمها لاحقًا لعضو في شركة تموين البواخر، دون أن تكتشف السلطات الفرنسية ذلك حتى الاستقلال

أما على مستوى الاتصالات، فقد ساعدت وسائل المراسلة السلكية واللاسلكية في تنسيق الجهود داخل الشبكة، خصوصًا في الولاية الخامسة، وساهمت في تسريع تبادل المعلومات وتهريب الأسلحة والمؤن. وبحلول نهاية عام 1957، كانت منظومة الاتصالات تتكوّن من طاقم متخصص، كما تم تجهيز شبكة خارجية بعتاد أمريكي من قواعد المغرب أو عبر صفقات شراء. وارتبطت الولاية الخامسة بمحطات إذاعية في الرباط وطنجة وتطوان، بينما كان مقر القيادة العامة في وجدة

وقد شكّلت هذه المنظومة دعمًا مهمًا لوحدات جيش التحرير، وأسهمت في إرباك تحركات الجيش الفرنسي، رغم محاولات هذا الأخير القضاء على شبكات الإمداد، عبر تعزيز أجهزته الاستخباراتية وتفعيل منظمات كمنظمة "اليد الحمراء"[2]

3-إقامة ورشات لصناعة الأسلحة و الذخيرة:

في إطار السياسة الجديدة التي تبنتها قيادة الثورة الجزائرية عقب مؤتمر الصومام سنة 1956، تم إنشاء ورشات سرية لصناعة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات بالأراضي المغربية، بهدف تأمين مصادر مستقلة وآمنة للتسليح. وقد ساهمت هذه الورشات، التي أُقيمت في مناطق معزولة وتحت أسماء مستعارة، في إنتاج أنواع متعددة من الأسلحة، من بينها قنابل يدوية إنجليزية وأمريكية، مدافع هاون بمختلف العيارات، البازوكات، بنكلور، ألغام، ورشاشات خفيفة من طراز

Mat 49 إضافة إلى السلاح الأبيض(انظر الملحق)

[1]محمد صديقي المرجع السابق ص71/70

[2]المنظمة الحمراء: هي عبارة عن منظمة إجرامية خطيرة يتألف أعضاؤها من غلاة الاستعمار الذين فقدوا كل تبصر و أصبحوا يحقدون على الثورة الجزائرية بطريقة شبه فطرية و هي منظمة سرية في الظاهر لكنها تعمل بإتصال وثيق مع السلطات الفرنسية و مهمتها هي التجسس على عناصر الثورة و جميع العناصر الحية في الشعب الجزائري(بوبكر حفظ الله ص262)

وقد أُنشئت عدة مراكز صناعية لتلبية هذا الهدف، أهمها:

•مصنع تطوان (1958): لصناعة القنابل الإنجليزية والمتفجرات.

•مصنع بوزنيقة (1959): لصناعة القنابل الأمريكية، البنكلور، والسلاح الأبيض.

•مصنع تمارة (1960): لإنتاج الرشاشات الخفيفة من نوع Mat 49 والسلاح الأبيض.

•مصنع الصخيرات (1960): لصناعة مدافع الهاون عيار 45 ملم والمتفجرات.

•مركز المحمدية (1960): لصناعة مدافع الهاون عيار 60 و80 ملم، البنكلور، والألغام.

•مركز الدار البيضاء (1960): مختص في صناعة البازوكات، الرشاشات، المتفجرات، الألغام، والسلاح الأبيض[1]

و هنا يجب أن ننوه بالدور الفعال الذي قامت به المصلحة الخاصة S التابعة لمديرية الاتصالات العامة في التحاق عدد من المهندسين الأوروبيين المتخصصين في مجال التسليح بهذه المصانع و المساهمة في توفير المعدات و الآليات و الأجهزة التي تدخل في إنجاح العملية كما أخذت على عاتقها التكفل بتأمين تلك المصانع من أجل تمكينها في تأدية نشاطها في ظروف حسنة [2]

الأمر الذي مكن بعض المناطق الحدودية التزود من تلك الأسلحة و بالتالي إعادة تفعيل نشاطها الثوري و الجدول التالي يبرز لنا بعضا منها:

ورغم استقلال المغرب سنة 1956، استمر النشاط الاستخباراتي الفرنسي على أراضيه، في حين مارس المخزن المغربي ضغوطاً متزايدة على الثورة بعد مؤتمر طنجة سنة 1958، محاولاً فرض شروطه، خصوصاً في ما يتعلق بالوحدة الترابية. من جهتها، عمدت السلطات التونسية إلى عرقلة خطوط الإمداد بالأسلحة القادمة من ليبيا ومحاولة عزل الثورة عن مصر.[3]

[1]زكي مبارك أصول الأزمة في العلاقات العربية الجزائرية ط1 دار آبي رقراق الرباط 2007 ص162

[2]لونيسي رابح، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم ،الجزائر، 2013 ص178.

[3]قنطاري محمد ، الثورة الجزائرية و قواعدها الخلفية بالجهة الغربية و العلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة تحرير الوطن ، مجلة الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، المتحف الوطني للمجاهد ، عدد 03 خريف 1995 ، ص 126 .

ورغم تلك التحديات، كانت القواعد الخلفية في مدن فقيق، بوعرفة، بوذنيب وتارودانت ركيزة أساسية لتموين الثورة، خاصة الولايتين الرابعة والسادسة انطلاقاً من الولاية الخامسة، التي استُعملت كمنفذ رئيسي للتوزيع. وقد رفضت السلطات المغربية السماح بإنشاء قاعدة في أغادير لتمويل تندوف والعرق الغربي، مكتفية بالسماح بإقامة قاعدة في فقيق. وكانت الأسلحة تُنقل بسرية عبر مسالك خاصة، وتُخزن في مراكز مثل بوعرفة وفقيق، قبل توزيعها على المناطق الداخلية، خاصة العين الصفراء ومحيطها، مستغلةً شبكات جيش التحرير الوطني والمتطوعين في عمليات النقل والاتصال .[1]

أ-جبهة مالي:

مع مطلع سنة 1960 أقدمت قيادة الثورة الجزائرية على فتح جبهة جديدة في الجنوب عرفت ب "جبهة مالي"

و جاء هذا القرار في سياق ظروف استثنائية و حرجة عاشتها الثورة خاصة بعد أن قامت السلطات الاستعمارية بإحكام الطوق على الحدود الشرقية و الغربية من خلال إقامة الأسلاك الشائكة و المكهربة مما أدى إلى تعثر عمليات التموين بالسلاح و تراجع نسق العمليات العسكرية و أمام هذا الواقع بات من الضروري البحث عن منافذ بديلة.[2]

و قد أسندت قيادة هذه الجبهة إلى عبد العزيز بوتفليقة الملقب ب "عبد القادر المالي" كمسؤول سياسي و عسكري على الجبهة و ذلك لتحقيق أهداف استراتيجية متعددة و من أبرزها توسيع نطاق النشاط الثوري نحو الجنوب و تخفيف الضغط على المناطق الأخرى و في هذا السياق أوفدت قيادة الثورة كل من المفكر و المناضل "فرانتز فانون" و الرائد "فرحات حميدة" المعروف باسم الحركي زكرياء في مهمة استطلاعية إلى مالي لجمع المعلومات و التقارير المتعلقة بإمكانية فتح الجبهة و قد أفضت هذه المهمة إلى تقرير إيجابي و مفصل شجع قيادة الثورة على المضي قدما في المشروع.[3]

---

[1]طاهر جبلي ، تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية 1954 1962 ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة حمه لخضر الوادي ، عدد 08 ، نوفمبر 2016 ، ص 77 .

[2] Patrick,charles R Combats Sahariens , 1955-1962 , premiere Edition , Editions jack Grancher , paris , 1993 , p 249.

[3]قنطاري محمد ، المرجع السابق ، ص 746 .

على ضوء هذا التقرير أسندت مهمة الإشراف على التموين و التسليح و التنسيق مع المناطق الصحراوية إلى الولاية الخامسة نظرا لاتصالها الجغرافي المباشر مع منطقة مالي و كانت أولى العمليات في هذا الإطار تلك الصفقة التي أبرمها بوصوف مع الرئيس الغيني سيكوتوري أحمد حيث استفادت الثورة من شحنة أسلحة بلغ وزنها حوالي 20 قنطارا تنوعت بين الأسلحة الخفيفة و نصف ثقيلة تسلمها عبد العزيز بوتفليقة المسؤول السياسي و العسكري على الجبهة و نقلها برا إلى مالي حيث تمركزت القواعد الخلفية للثورة في كل من فاو و كيدال و شرع في التنسيق مع موديبوكايت الذي كان بدوره يكافح من أجل تحرير مالي

أما عمليات نقل الأسلحة بين الجزائر و مالي فقد أوكلت إلى القوافل التجارية التي كانت تسيرها قبائل الرقيبات و تجكانت المعروفة بنشاطها الرعوي و التجاري في الصحراء و خاصة عبر خط تندوف-تاأودني-قاوو كانت هذه القوافل تسير وفق جدول منتظم بمعدل رحلتين شهريا في اليوم الخامس و العشرين من كل شهر(ما ساعد على ضمان استمرارية الإمداد اللوجستي لجهة الجنوب)[1]

4-أساليب تهريب السلاح بوسائل سرية وآمنة :

سعت الشبكات السرية التابعة لجبهة التحرير الوطني إلى ابتكار وسائل تهريب فعالة وآمنة لإيصال السلاح والذخيرة إلى داخل الجزائر، خاصة عبر الحدود المغربية، وقد تنوعت هذه الوسائل بما يتلاءم مع طبيعة المراقبة الفرنسية. من أبرز هذه الأساليب:

- **صناديق الخضار:**

استُخدمت صناديق خضار مزدوجة القعر، جُهّزت في مراكز خاصة بالمغرب، تُخفى داخلها أسلحة خفيفة وذخيرة، ثم تُملأ بالخضروات وتُرسل إلى الجزائر دون إثارة الشكوك. استُعملت هذه الوسيلة بنجاح لمدة عامين حتى سنة 1960.

- **البطيخ:**

خُصّص لنقل الذخائر الكبيرة كالقنابل اليدوية وطلقات الرشاشات، حيث يُفرغ البطيخ من الداخل ويُعاد إغلاقه بحرفية عالية، وتُضاف حبات بطيخ عادية في الأعلى للتمويه.

- **قلل الفخار(الجرار):**

[1] بن علي بوبكر ، الثورة التحريرية في منطقة الساورة 1954 1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بشار 2007 ، ص 131.

تعاونت الشبكة مع حرفي مغربي لصناعة قلل تقليدية تُخفى داخلها مسدسات أو قنابل، ثم تُغطى بطبقة إضافية بعد الجفاف، وكانت تُنقل بكميات كبيرة عبر القطار إلى وهران[1].

- **نقل الأثاث:**

استُغلّ انتقال بعض الفرنسيين من المغرب إلى الجزائر بعد الاستقلال، فتم تهريب السلاح ضمن الأثاث المنزلي. تم تنفيذ عمليات محكمة باستخدام أسماء مزدوجة لتضليل السلطات، مثل شحن أثاث باسم "فسيان محمد" الذي يُقرأ أيضاً "فسيان مارسال"، وقد نجحت هذه الطريقة في نقل كميات ضخمة، منها شحنة تضم 200 رشاش، 20 مسدساً، و10,000 طلقة إلى وهران.

- **خزانات وقود السيارات:**

استُخدمت السيارات، خاصة الشاحنات، عبر تعديل خزانات الوقود لتضم مخازن سرية للأسلحة، مع الحفاظ على جزء صغير للوقود لضمان الحركة. كما استُغلّت أرضيات السيارات، السقوف، الرفارف، وحتى أوعية زيت المحرك كمخابئ للأسلحة[2].

وقد أُجريت هذه التعديلات في ورشات سرية أنشئت أولاً بالمغرب، ثم توسّعت إلى إسبانيا، حيث أقيمت خلف مطاعم وفنادق للتمويه، منها مطعم "كوبنهاغ" قرب مدينة أليكانت. كما استُخدمت سيارات مغلقة كمشاغل متنقلة لتنفيذ عمليات التلحيم والتجهيز، مما ساهم في الحفاظ على السرية الكاملة لهذه الشبكات رغم جهود الاستخبارات الفرنسية .

[1] مراد صديقي ، المرجع السابق ، ص 80 ص81 .

[2] طاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 276 ص 277.

الخاتمة

في ختام بحثنا الموسوم بـ "التسليح أثناء الثورة عبر حوض البحر الأبيض المتوسط وردّ الفعل الفرنسي"، توصّلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ شكّل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 تحوّلاً جذرياً في مسار الكفاح التحرري الجزائري، حيث جاءت في ظروف داخلية وخارجية حسّاسة، تميّزت بوعي سياسي متصاعد وتأييد دولي نسبي لقضية الشعب الجزائري.
- ✓ سعت المنظمة الخاصة منذ البداية إلى تأمين السلاح بطرق مختلفة، بدءاً من التنظيمات السرية ما قبل اندلاع الثورة، وصولاً إلى عمليات التهريب بعد قيامها، معتمدة على شبكات داخلية وأخرى خارجية فعّالة.
- ✓ لعبت بعض الدول العربية، وعلى رأسها مصر، دوراً محورياً في دعم الثورة الجزائرية، خاصة في تهريب الأسلحة عبر البحر، ما جعلها الحليف الأول للثورة على المستوى الإقليمي.
- ✓ ساهمت دول الجوار المغاربي، كليبيا، تونس، والمغرب، في تسهيل عمليات تهريب السلاح وتوفير ممرّات آمنة، مشكّلة بذلك جبهة شرقية وغربية مهمة لدعم الكفاح المسلّح.
- ✓ نجحت الثورة إلى حدّ بعيد في تجاوز الصعوبات اللوجستية المرتبطة بجلب السلاح، من خلال تنويع مصادره واستخدام البحر الأبيض المتوسط كمنفذ استراتيجي لنقله.
- ✓ واجهت فرنسا هذا التحدي عبر فرض حصار عسكري مشدّد، تمثّل في إقامة خطي شال وموريس، وتكثيف المراقبة البحرية، ما يدل على إدراكها لخطورة عمليات التسليح البحري على أمنها في الجزائر.
- ✓ لم تمنع هذه الإجراءات الثورة من الاستمرار، بل دفعتها لتطوير أساليبها، مستفيدة من دعم شخصيات فرنسية وأجنبية، ومن تحرّكات الوفد الخارجي، خاصة الدور البارز لأحمد بن بلّة في المحافل الدولية.
- ✓ شكّلت مالي مثالاً على الدعم الإفريقي للثورة، إذ وفّرت تسهيلات لوجستية ودبلوماسية، مما يعكس البُعد القاري للقضية الجزائرية.
- ✓ تُظهر هذه الاستنتاجات أنّ التسليح لم يكن مجرّد عملية دعم لوجستي، بل كان جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للثورة، التي استطاعت بفضل تنسيقها الداخلي وتحالفاتها الخارجية، أن تفرض نفسها كقضية دولية عادلة تستحق الاستقلال.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

المصادر:

1. أحمد بن داود " أحمد بن بلة و دوره في الإمداد بالسلاح عملية اليخت دينا أنموذجا " الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني و الدولي ، تلمسان ، دار الكنوز الإنتاج و النشر و التوزيع 2016
2. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح من ركب الثورة التحريرية، الجزائر
3. أحمد توفيق مدني ، حياة الكفاح ، ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988.
4. أحمد توفيق مدني ، من سجل الجهاد الجزائري في الخارج ، مجلة الأصالة السنة الثالثة ، العدد 22 ، الثلاثي الأخير عدد خاص بالذكرى العشرون لثورة نوفمبر 1954 الصادرة عن وزارة التعليم والشوؤن الدينية 1974، .
5. أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر ،الجزائر ، دار الأصالة للنشر و التوزيع ، 2009
6. بن يوسف بن خدة ،"جذور أول نوفمبر 1954" تر: مسعود حاج مسعود ، ط2، دار الشاطبية، الجزائر ،2012
7. بورقعة لخضر، مذكرات سي لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الأمة، الجزائر 2000
8. حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال ،مذكرات مكافح 1952م، ترجمة سعيد جعفر،مطبعة الصنائعي 2002
9. روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة ، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب بيروت ، دون سنة طبع
10. عبد المجيد بوزيد الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهاداتي، ط2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين الجزائر 2007
11. محمد بوضياف ،تحضير أول نوفمبر 1954. مصطفى بن بولعيد و الثورة الجزائرية ، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مأثر الثورة في الأوراس ،ط1،دار الهدى، عين مليلة 1999

12. مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة أول نوفمبر،ط1، دار الأمة الجزائر،2007

المراجع:

13. أحمد بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954.1956) منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر 1994

14. إسماعيل دبش ، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية ، دار هومة ، 2003.

15. إيفا بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح نضال الشعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989

16. بسام العسلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، ط 1 ، دار النفائس

17. بشير القاضي ، "المسيرون المغاربة الاتفاق و الاختلاف " جيش التحرير المغاربي (1948 .1954) أعمال مؤسسة محمد بوضياف،الجزائر،1980

18. بشير القاضي ، المسيرون المغاربة الاتفاق و الاختلاف ،جيش التحرير المغاربي (1948.1954)

19. بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة .

20. بلحسن بالي ، ملحمة اليخت دينا .القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلاح ، المترجمون عبد المجيد بوجلة ، الجزائر، منشورات ثالة ، 2013

21. بوبكر حفظ الله ، التموين و التسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954.1962 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرغاية ، الجزائر 2013

22. جمعية الجبل الأبيض: دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية مطبعة عمار قرفي، باتنة ،د،ت،ن

23. جوان جيليسبي: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1966،

24. حبيب حسن اللولب، التونسيون و الثورة الجزائرية، الجزء2، منشورات سيدي نايل وزارة الثقافة الجزائر،.

25. خليفة بولحروف، الطلائع الأولى لجيش التحرير و تداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، تبسة

26. زكي مبارك ، الملتقى الدولي للكتابات العربية و الأجنبية في الثورة الجزائرية 1954 .1962م ، الجزائر 2002م

27. زكي مبارك أصول الأزمة في العلاقات العربية الجزائرية ط1 دار آبي رقراق الرباط 2007

28. زهير إحدادن ،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ،19621954 ، مؤسسة احدادن لنشر والتوزيع ، الجزائر،د س،د،ط،

29. سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية في قلب الثورة النابض دار الأمة، الجزائر

30. سعيدي وهيبة، الثورة و مشكلة السلاح (1962.1954) ، دار المعرفة ، باب الوادي الجزائر

31. شريط لخضر وآخرون ، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ،منشورات لمركز الوطني ، الجزائر

32. طاهر جبلي ، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 .1962م دار الأمة لطباعة و النشر و التوزيع ، طبعة 2014

33. الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962/1954، دار الأمة

34. عامر رخيلة :8 ماي 1945 النعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية

35. عباس محمد ، الثوار العظماء (شهادات 17 شخصية وطنية) ، دار الهومة ، الجزائر ، 2007.

36. عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي ، مذكرات في تاريخ حركة المقاومة و جيش التحرير المغربي، 1956. 1947 ، المغرب 1987

37. عبد القادر العمودي ،ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954 ، 19 03/20/ 1999م ، الوادي ، رقم التسجيل : 186 /01 ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر .

38. عبد القادر بوباية ،تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس ، مجلة التاريخ العربي ، مجلة علمية محكمة تعني بالتاريخ العربي والفكر الإسلامي عدد 35، 2005

39. علي الغربي أبو الوليد ، من أيام ثورة الفاتح نوفمبر 1954 ، إضراب الثمانية أيام جانفي فيفيري 1957 منشورات المتحف الوطني للمجاهد (د.س.ن)

40. عمار بن سلطان ، الدعم العربي للثورة الجزائرية ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،2007

41. عميرة عليه الصغير ، <<جيش التحرير الوطني التونسي ، حقيقته و مصيره >> جيش التحرير المغاربي ، المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث و المعاصر) ، العدد 109 ، زغوان 2003م

42. لحسن زغيدي ، الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي 1954 1962 ، دار القصبة ، الجزائر ،ط2 ،2004

43. لونيسي رابح، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم ،الجزائر، 2013

44. محمد الطاهر عزوي ،الاعداد السياسي و العسكري للثورة في الاوراس , <<مصطفى بولعيد و الثورة الجزائرية 1954م >> جمعية اول نوفمبر باتنة 1999م

45. محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، 1404 1984م ،قسنطينة.

46. محمد بن جديدي ، قرارات المنظمات الدولية و مدى فعاليتها ، مبروك غضبان ، قانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، جانفي 1993

47. محمد حربي ،جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ، الجزائر (19621954) ترجمة كميل قيصر داغر،ط1،دارالكلمة للنشر،بيروت 1983

48. محمد خير الدين ، مذكرات ،ج2،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب ،د،ت،ن

49. محمد صديقي ، الطرق و الوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح ، ترجمة أحمد خطيب ، باتنة 1986م

50. محمد عباس ، كيف صنع الإمداد جيش الحدود ، الشروق اليومي ، الإثنين 15 أوت 2005م العدد 1457 ،

51. محمد عباس ،ثوار العظماء، حديث الإثنين ،مطبعة دحلب الجزائر، 1991

52. محمد عباس الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن(1962/1954) دار القصبة الجزائر 2007

53. محمد قنطاري ، سدود الاسلاك الشائكة و حقول الألغام على الحدود الجزائرية و دورها تاثيرها في الثورة , دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الاسلاك الشائكة و الألغام , دار القصبة للنشر , د م ن , 2009 , د ط

54. محمد قنطاري، "الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية دور المناطق الحدود إبان الثورة ، مجلة الذاكرة ع/3، المتحف الوطني للمجاهد ،1995

55. محمد كشود، الوسائل المادية و البشرية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون المقاومة السياسية و الحركات الوطنية حتى ليلة نوفمبر 1954 م1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ،1981

56. محمد لبجاوي ، حقائق عن الثورة الجزائرية ، دار الفكر الحديث، بيروت 1971

57. محمد لبجاوي ، حقائق عن الجزائر، دار الفكر الحديث ،بيروت .

58. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، المنظمة الخاصة تر،محمد الشريف بن دالي منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال ، الجزائر 2002

59. مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت1986.

60. مصطفى هشماوي ,جذور نوفمبر 1954 م في الجزائر (دراسة) , منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر , مطبعة دار هرمة

61. مناصرية يوسف ،الأسلاك الشائكة و حقول الألغام ،منشورات المركز الوطني الجزائر ،2007

62. وهيبة قطوش ، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954 .1962) ،الصحف و المجلات انموذجا ، 2022

المقالات:

63. الأمير مناني<<دور سوق التاريخي في ثورة التحرير >>مجلة المنار العربي ، العدد 04 ، الوادي ، ديسمبر 2004 م

64. خيري الرزقي ، <<إشكالية التسليح في الثورة الجزائرية بين التحديات و الجهود المعالجة 1954 . 1960>> ، العدد 02 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2021

65. طاهر جبلي ، تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية 1954 1962 ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة حمه لخضر الوادي ، عدد 08 ، نوفمبر 2016

66. العياشي علي، مخطط شال ،مجلة أول نوفمبر العدد161 دار هومة الجزائر 1999.

67. قنطاري محمد ، الثورة الجزائرية و قواعدها الخلفية بالجبهة الغربية و العلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة تحرير الوطن ، مجلة الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، المتحف الوطني للمجاهد ، عدد 03 خريف 1995 .

68. محمد قدور، رد فعل الفرنسيين و مواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات و شهادات ووثائق أرشيفية ص 114 ص 136 ، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر المجلد 03 : العدد : 08 ، ماي 2020 ، ص 119)

69. محمد قنطاري , <<حقائق ووثائق عن تحضير و تفجير ثورة اول نوفمبر 1954م بغرب الوطن و عمليات المسلحة و التخريبية >> , مجلة الذاكرة , العدد 05 المتحف الوطني للمجاهد اوت 1998م

70. محمد همشاوي : <<جذور نوفمبر1954م في الجزائر>>مجلة أول نوفمبر

71. يوسف مناصرية , >>نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية الى 1984م << , مجلة التراث , العدد 10 , جويلية 1999

72. يوسف مناصرية الأسلاك الشائكة و حقول الألغام, منشورات المركز الوطني الجزائر , 2007 ,

73. يوسف مناصرية تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1956.1960 في مجلة عصور يصدرها مخبر البحث التاريخي مصادر و تراجم عدد 6-7 جامعة وهران جوان -ديسمبر 2005 .

الأطروحات الجامعية :

74. أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 .1962)،272 صفحة،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية ،جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ و الآثار

75. بن علي بوبكر ، الثورة التحريرية في منطقة الساورة 1954 .1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بشار 2007

76. محمد سريح، الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية : جريدة "العمل " أنموذجا 1954 .1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلالي اليابس ، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية ، سيدي بلعباس .2017

المؤتمرات والملتقيات:

77. سعاد يمينة شبوط ، " مشاريع أحمد بن بلة في تسليح الثورة الجزائرية عملية اليخت أتوس أنموذجا أكتوبر 1956 " ، الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني و الدولي "، تلمسان : دار الكنوز للإنتاج و النشر و التوزيع ، 2016

المراجع باللغة الفرنسية :

78. Abdelemadjid bouzbid, La Logistique Durant La Guerre de liberation national , Mitidja Impression ,Alger, 2005

79. Bachir El Kadir ,"de tripoli a la wilaya 1 El watan, 10 janvier2005

80. distributions Houma Alger 2001

81. Francois Milles <<L'Athos un Fiasco pour le FLN>> in Historia Magazine ,N 219 1972

82. Ibrahim Ghafa , «l'intellectuel et la revolution Algerienne », editiones

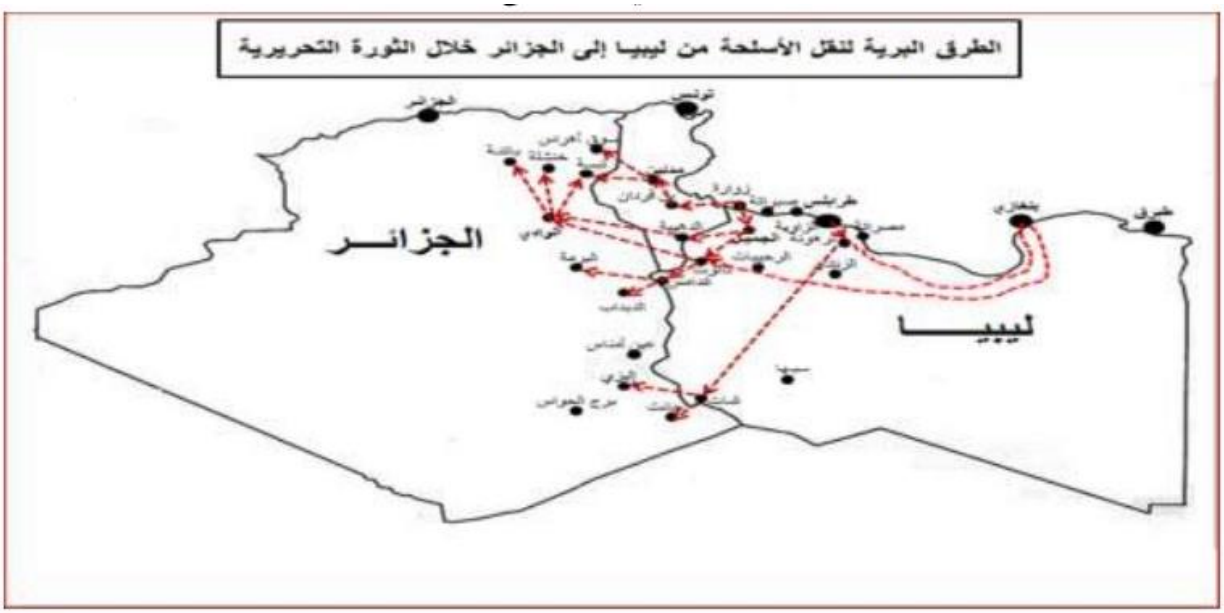
83. Jean Lacouture Jean , «Cinq hommes et la France », Edition du Seuil , Paris ,1961,

84. Mohamed Guentari Organisation politico-Administrative et militaire,1954-1962-v2 tome Alger-2002p760p761 .

85. Patrick,charles R Combats Sahariens , 1955-1962 , premiere Edition , Editions jack Grancher , paris , 1993

الملاحق

ملحق رقم 01 : الطرق البرية لتهريب السلاح والذخيرة



ملحق رقم 02: الطرق البحرية لتهريب السلاح والذخيرة



ملحق رقم 03: خط موريس في الجبهة الشرقية



ملحق رقم 04 : يمثل الشحنة الكميات التي وقع أحمد بن بلة على محضر استلامها يوم 23 / 02 / 1955

الجزائر	مراكش
204 بندقية 203 ر	96 بندقية 303ر
20 رشاش برن 303 ر	10 رشاش برن
240 خزنة للبرن	120 خزنة للبرن
34 كأس إطلاق	16 كاس اطلاق
28 بندقية رشاشة تومي 40 ر	32 بندقية رشاشة تومي 45ر
000ر33 طلقة 303 ر	000ر82 طلقة للبرن
500 ر166 طلقة 303 رللبرن	500ر82 طلقة للبرن
356 قنبلة يدوية ميلز32	144 قنبلة يدوية ميلز36
000ر136 طلقة 45 رللتومي	000ر64 طلقة للقومي 45 ر
000ر4 كبسول طرقي	150 مترفتيل مأمون
50 علبة كبريت هواء	000ر2 كبسول طرقي
350 كيلو جلجنايت	20 علبة كبريت
667 فتيل مأمون	150 كيلو جلجنايت
3000 مماسك ذخيرة 303 ر	1500 مماسك ذخيرة .

ملحق رقم 05: وقد شملت الشحنة التي حملها اليخت انتصار

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 792	302	خراطيش 792	46.260
بنادق رشاشة 792	30	خراطيش	1.000
مسدسات أوتوماتيكية 455	20	مسدسات أوتوماتيكية 45	
مسدسات أوتوماتيكية 109	34	خراطيش مسدسات أوتوماتيكية 09ملم	1.000
قنابل يدوية	72	منظارات صناديق ذخيرة	08 15

ملحق رقم 06: أما عن شحنة الأسلحة الضائعة في ميناء الناظوربعد غرق القارب المستعمل فقد قدرت

نوع الأسلحة أو الذخيرة	الكمية
بنادق 792	180
بنادق رشاشة 792	26
صناديق قنابل يدوية	03
مسدسات أوتوماتيكية 455	23
صناديق ذخيرة 792	56
صناديق ذخيرة 455	04

الجدول رقم 07: ورشات الأسلحة التابعة للثورة بالمغرب

الورشة	تاريخ الإنجاز	نوعية الأسلحة
تطوان	1958	قنابل من نوع انجليزي و متفجرات...
سوق الأربعاء	1958	قنابل من نوع انجليزي و فرنسي البنجالورBengalores
بزنيقة	1959	قنابل من نوع أمريكي يدوية التركيب
تمارة	1960	صناعة رشاشات خفيفة Mat 49
سخيرات	1960	صناعة مدافع الهاون عيار45 ,متفجرات...
محمدية	1960	صناعة مدافع الهاون Mortier عيار80_60, ألغام
الدار البيضاء	1960	صناعة البازوكاتBazookas , Mitralileuses, ألغام ,متفجرات

ملحق رقم 08: بيان لبعض السفن المحتجزة من قبل السلطات الفرنسية .

السفن	تاريخ الحجز	مكان الانطلاق	مكان الحجز
أتوس -Athos	16/10/1956	مصر	السواحل الغربية
سلوفانجيا- Slovenjia	16/01/1958	يوغوسلافيا	بالقرب من وادي ملوي
غرانيتا -Granita	23/12/1958	بولونيا	مرسى بن مهيدي
الليدس- Lidice	07/04/1959	المانيا	مرفا كبدانة
مونتيكاسيو -Montecassio	جويلية 1959	هولندا	سعيدية
بيلياق -Biliage	05/11/1959	يوغوسلافيا	سواحل الريف المغربي
بجيش بوش- Begich boch	12/12/1959	المانيا	نواحي الناظور
سلوفانجيا- Slovenija	29/03/1960	يوغوسلافيا	الدار البيضاء
لابلماس -Lalbamase	09/06/1960	المانيا	سواحل الريف المغربي
سربيجا -Srbrija	07/07/1957	يوغوسلافيا	الدار البيضاء

ملحق رقم 9: الأسلحة المستعملة من طرف جيش التحرير الوطني

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
هاون 2	25	قنبلة هاون 2	2724
هاون 3	12	قنبلة هاون 3	531
رشاش هوتشكيش مع قاعدة	20	طلقة 303	187.000
رشاش 3 ملم إيطالي	204	طلقة 7.92	100.000
بندقية 7.5 فرنسية	450	طلقة 45 ملم رشاش تومي	63.000
مدفع A.T.Fضد الدروع	460	طلقة 9 ملم للرتا	125.000

ملحق رقم10 :كمية السلاح المتوفرلجبهة التحرير الوطني

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303 مع حربة	3000	طلقة 303 وحارقة	500488
بندقية 86 فرنسية	1502	طلقة 303	500000
رشاش برن مع قاعدة	250	طلقة 7.5 فرنسي	213120
رشاش برتا 9 ملم	450	طلقة 8 ملم فرنسي	163000
مدفع هوتشكي مع قاعدة	40	طلقة 8 ملم فرنسي للهوتشيكي	35000
كدفع هاون 2	30	طلقة 9 ملم للرشاش برتا	387000
مدفع هاون 2	30	طلقة 9 ملم للرشاش برتا	387000
وصلة للبندقية 303	25	طلقة 45 للتومي	140400
قنبلة يدوية	504	طلقة للمسدس 38	720
مسدس	20	فتيل مامون و كبريت خاص به مفجر طرقي رقم 8	50 متر 2000

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع التسليح خلال ثورة الجزائرية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط و استراتيجية التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني لتأمين وصول السلاح و الذخيرة الى مناطق الثورة حيث أظهرت حنكة سياسية و عسكرية فائقة في التخطيط لتنسيق و التنظيم لهذه العمليات انطلاق من شبكات الدعم الخارجي مرورا بمناطق التخزين بالقواعد الخلفية للثورة لبعض الدول العربية وصولا هذه الشحنات عبر البحر الى داخل التراب الجزائري ، متحديا بذلك القيود و إجراءات صارمة التي فرضتها فرنسا على الملاحة البحرية و الحدود البرية للجزائر مما يؤكد على تفوق قادة جيش التحرير في التخطيط على قادة جيش الفرنسي .

الكلمات المفتاحية : الثورة الجزائرية، التسليح، البحر المتوسط، رد الفعل الفرنسي،

Abstract

This study examines the issue of arms procurement during the Algerian Revolution across the Mediterranean Basin, focusing on the strategy adopted by the National Liberation Front (FLN) to secure the delivery of weapons and ammunition to revolutionary regions. The FLN demonstrated remarkable political and military acumen in planning, coordination, and organization of these operations, beginning with the establishment of external support networks, extending through storage hubs in the rear bases of certain Arab countries, and culminating in the maritime transportation of arms shipments into Algerian territory. These efforts were carried out in defiance of the stringent restrictions and security measures imposed by colonial France on both maritime navigation and land borders, thereby underscoring the FLN leadership's strategic superiority over French military command.

Keywords: Algerian Revolution, armament, Mediterranean Sea,